

جاسم محمد عبد الله بن الوزان
صانع الجودة (1929 - 1989)

جاسم محمد عبد علي الوزان

صانع الجودة (1929 - 1989)

الباحث/ طلال الوزان

الطبعة الأولى - مارس 2017

ISBN : 978 - 99966 - 1 - 463 - 7

رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية - دولة الكويت

2017/0029

التنفيذ والإخراج والمراجعة تمت بإشراف:



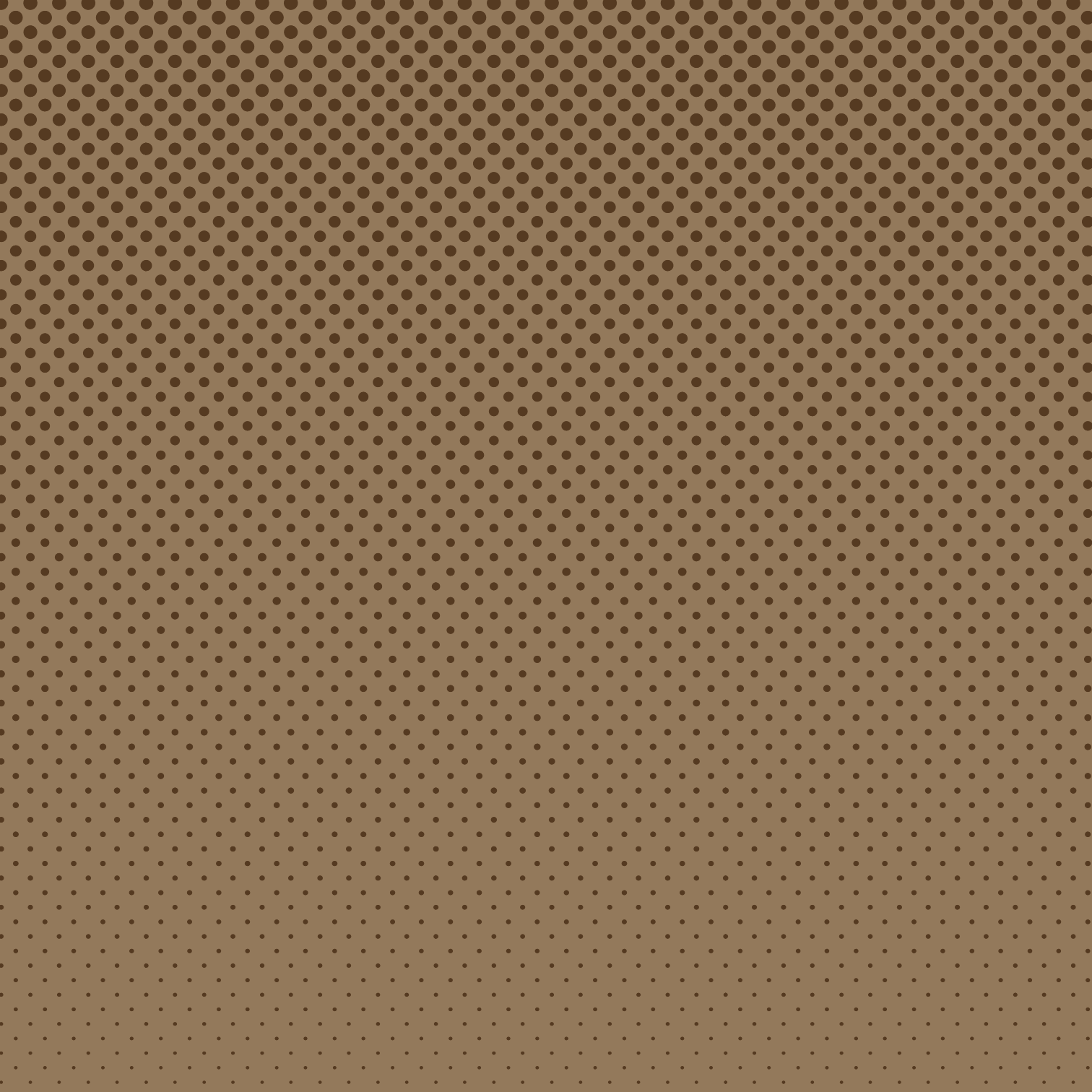
www.maena.com

جميع الحقوق محفوظة

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من المؤلف.

لأي ملاحظات، أسئلة أو تعليقات على الكتاب يرجى التواصل مع الكاتب على البريد الإلكتروني:
twazzan@hotmail.com

المحتويات	3
الإهداء	5
شكر واجب	7
في البدء.....	9
شخصية التاجر الكويتي.....	17
كويتي في السوق	19
الأوضاع الاقتصادية في الخمسينيات.....	23
ابتسامة كلارا.....	25
الستينيات .. عصر ذهبي	27
إسكان.. مجلس أمة وبلدي	29
العمل الاجتماعي.....	33
التجارة والاستثمار	35
جاسم الوزان والخليجيتان.....	37
شركة توزيع المعلبات المحفوظة	43
رحلة في مزارع جاسم الوزان	47
نوير الربيع زاهي.....	49
فكرة أوبراي	59
الاتحادات وجمعيات النفع العام	63
الثمانينيات: بر الأمان	69
معركة جاسم الوزان الخفية	77
رفيقة الدرب.. وحاملو الأمانة.....	81
صورة تاريخية	84
العمل الخيري.. مسؤولية اجتماعية ورؤية وطن	87
تفاصيل رحلاته مع غرفة التجارة والصناعة	93
حوارات وقضايا	121
قضايا اتحاد التجار مع اتحاد الجمعيات التعاونية	121
قضايا اتحاد تجار المواد الغذائية مع اللحوم الحمراء	147
قضايا اتحاد التجار مع بلدية الكويت	170
قضايا أخرى مع اتحاد التجار	187
جاسم الوزان رجل الأعمال	194
آراء.. وأقوال	209
في الختام	219
المراجع والمصادر	221



إلى روح المرحوم جدي جاسم
الوزان، جاءت الرغبة في إصدار هذا
العمل بعدما سمعت الكثير من
حكايات والدتي عنك، ولم يكن لي سبيل
لمعايشتك غير كتابة هذه السطور،
فأرجو أن تليق بك وبأولادك وأحفادك
السائرين على دربك.

الباحث/ طلال الوزان



المرحوم جاسم الوزان وهو
يجري اتصالا في مكتبه في
سنة 1976م

لكل من ساهم في إخراج هذا
الكتاب سواء عبر المقابلات الشخصية،
أو تقديم الأفكار وإبداء الرأي، لكم
جميعاً شكر بحجم السماء.



صورة للراحل في سنة 1987

كان العالم في عامه الثامن والأربعين من القرن العشرين، مستيقفاً من أهوال حرب كونية طاحنة⁽¹⁾، لم تكن الكويت بمنأى عنها من الناحية الاقتصادية، حتى بدأت التعافي منها بتصدير أول شحنة نפט في سنة 1946. ووسط بياض الأرز والسكر النقي، وروائح البهارات الهندية التي شكلت مهرجاناً من الألوان وأوراق الشاي الخضراء والسمراء، وقف شاب صلب الإرادة والقامة، لا تخلو عيناه من ثقة وعصامية وتحدي، مستقلاً في محله الواقع في سوق «الطراريح» عن أبيه الذي أخذ بيده منذ نعومة أظفاره، فكان مدرسة له في التعامل التجاري والإنساني.

ربما لم يتخيل هذا الشاب أن تكون انطلاقته من هذا الدكان الصغير، الذي يعينه فيه موظف وحيد يعمل ساعات المساء بينما يقوم الشاب بتلقي

(1) الحرب العالمية الثانية 1939-1945.



صورة للراحل في سنة 1948

الحي الشرقي من الكويت ما تسبب في انتقال أعمالهم إلى النقل والسفر عبر البحر.

هذا التغيير لم يمس أسرة الوزان عامة، وهي التي عملت في تجارة المواد الغذائية وتولت مسؤولية وزن البضائع التي لا تدخل أو تخرج من الكويت إلا بعد مرورها بالميزان ، وإكراماً من السلطات الكويتية بأخذ رسوم بسيطة منهم لاستشهاد جدهم الأكبر نجم الوزان في معركة الرقة البحرية سنة 1783 منذ عهد الشيخ عبدالله الأول بن صباح إلى سنة 1951 حيث توقفت أعمال الوزانة، فكان أصحاب البضائع يترددون عليهم ومن يريد أن يزن البضاعة يقولون له « اذهب للوزان» ومنها اشتهرت العائلة باسم «الوزان» منذ ذلك الحين.

الدروس المسائية في الحساب واللغة الانجليزية، وبعدها بفترة افتتح محله الآخر في سوق السلاح، يساعده فيه لاحقاً خمسة موظفين، لم يتخيل أن تستمر تلك الرحلة حتى بعد وفاته سنة 1989 وصولاً إلى شركة تعد من أهم 100 شركة تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾ ويقدر عدد موظفيها بما يزيد عن سبعة آلاف شخص في العام 2016.

هذا الشاب هو جاسم بن محمد بن علي بن جاسم بن حسين بن محمد الوزان، الابن البكر لمحمد علي الوزان الذي اشتهر بلقب (بن محمد) وسط أترابه.

ولد جاسم في الحي الشرقي من مدينة الكويت سنة 1929 وكان البيت الأول في المنطقة الوسطى، في وقت هام من تاريخ الكويت الاقتصادي عامة وحي الشرق خاصة، حين تسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي في إحداث نكبة أضرت المتعاملين باللؤلؤ من طواویش وغاصة، وكان جزء منهم من أبناء

(2) تقرير فوربس الشرق الأوسط، لأقوى 100 شركة في العالم العربي لعام 2015.

مقابل مسجد البحر- الذي شيّد في العام -1898 ما شكل نقطة انطلاق جاسم في التعامل التجاري والذي تعلم منه أساليب البيع والشراء والاستيراد والمعاملة الحسنة التي يتلقاها المستهلك.

للإرث العائلي أهمية كبيرة في تشكل هوية الفرد، فمهنة كالوزانة لا يتولاها سوى أفراد يتسمون بالأمانة والدقة والصدق. وللميزان رمزية كبيرة في الحياة الإنسانية، فهو رمز للعدالة، وعند إنصاف شخص ما وتقييمه بحياد متجرد عن العواطف والشخصانية نكتب (فلان في الميزان) وهكذا. ولم يكن جاسم الوزان بمنأى عن هذا التشكل في الوعي والسلوك والتعامل فصار بذلك مثلاً في اكتساب الإرث العائلي مع قدرة على التعاطي مع متغيرات العصر وتطوراته ليضيف بذلك بعداً جديداً في شخصيته.

إن كان محمد علي الوزان مدرسة جاسم الأولى، فثمة من يضع المدرسة المباركية في المرتبة الثانية في مسيرته التعليمية.

رسم الميزان وكلمة الوزان •
ALWAZZAN



قدم عنها الطلب رقم بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٨ •
اشترط رئيس قسم العلامات التجارية لقبول تسجيل العلامة الآتي :
التعهد بعدم استعمال اي جزء من اجزاء العلامة منفرداً •
البضائع والمنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها :
المواد الغذائية ، المعلبات المحفوظة بجميع انواعها •
طالب التسجيل :
جاسم محمد علي الوزان •
المحل التجاري أو مشروع الاستقلال :
منطقة الدسة • الكويت • ص.ب ١٢٤ •

• تسجيل الميزان كعلامة تجارية، جريدة كويت اليوم العدد 791 - السنة السادسة عشرة - صفحة 120

ومن أبناء الأسرة الذين عملوا في تجارة الأغذية محمد علي الوزان والد جاسم، الذي كان يدير عمله التجاري عن طريق «أبلام» للاستيراد والنقل من الخارج ، وكان أحد أبلامه يسمى بال«حسيني» فضلاً عن تملكه دكاناً للبيع بالمفرق

الراحل جاسم الوزان رغب بذلك في البداية، بيد أنه في النهاية فضل العمل في السوق، فصار كاتباً عند أحد تجار المواد الغذائية لمدة عامين ليتعايش مع العمل التجاري، مستحضراً في ذهنه عمل أسرته في السوق. فيصرح جاسم الوزان قائلاً: (كنت أعمل بعد المدرسة عند تاجر يقوم بتوريد الحبوب والفواكه والخضار عن طريق الداو من إيران والعراق، لم يكن لدي الوقت لحل الواجبات المدرسية، قررت أنني أفضل العمل أكثر من دراسة التاريخ لذلك تركت المدرسة).

بعد عامين من العمل ككاتب، بدأ الوزان عمله الجديد في مطحنة المرحوم عباس آغا علي (شريك محمد الوزان في الدكاكين والعقار) بتوصية من والده حيث كان يمتلك مطحنتين الأولى في فريج الميدان بمنطقة الشرق والثانية في ساحة الصفاة، وقد كانت المطحنة مقصد الكثير من الزبائن خصوصاً من سكان الشرق والميدان، حيث اشتهرت المطحنة الواقعة في شارع الميدان والمطبة (قرب مقر وزارة التخطيط حالياً) بماكينه طحن حبوب هندية الصناعة استوردها المرحوم

تلك المدرسة الواقعة في حي الوسط كانت أول مدرسة نظامية في البلاد، وتأسست في العام 1911 على يد مجموعة من رجالات الكويت في مقدمتهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي. انتظم جاسم الوزان في المدرسة المباركية بعد ضمها إلى مجلس المعارف، ومنها تعلم اللغة العربية نحواً وإملاءً، وكذلك الحساب، التاريخ والجغرافيا والتربية الإسلامية. وحسب شهادة عبد العزيز سعود الفليج، الذي أرجع معرفته بالراحل جاسم الوزان إلى سنة 1944، فإن جاسم الوزان توقفت مسيرته التعليمية في السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية، وبدأ كغيره من الشباب خوض غمار العمل خصوصاً بعد عودة شركة نفط الكويت إلى النشاط إثر حالة شبه توقف بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية.

ويذكر الفليج أن التعليم في المباركية كان يتوقف عند المرحلة الثانية من التعليم الثانوي حيث كانت مجمل السنوات الدراسية للابتدائي والمتوسط والثانوي سنتين لكل منهم، موضحاً أن العديد من الشباب توجه إلى العمل في شركة نفط الكويت بسبب الرواتب المغرية في وقتها، ولعل



- لوح خشبي الذي كان يستخدمه المرحوم جاسم الوزان عند افتتاحه أول بقالة له.

الحاج عباس آغا علي في عام 1932.

الغرب رغم قلة توفرها في السوق في ذلك الوقت.

استمر جاسم الوزان بالعمل مع الراحل عباس آغا علي عاماً واحداً، مكوناً خلالها رؤية شاملة عن السوق الغذائية وطرق التعامل مع التجار والمستهلكين، ولعل جمعه للمال اللازم - مع وجود حكايات شفهية عن أن عمه حسن الوزان أقرضه المتبقي من المبلغ المطلوب - لافتتاح دكانه الأول وهو تقريباً بعمر 19 عاماً - خلال سنة واحدة علامة على وضوح الهدف الذي وضعه جاسم نصب عينيه، وهو رؤية اسمه مكتوباً بلوحة خشبية موضوعة فوق دكانه للمواد الغذائية.

شب جاسم، وتوهج طموحه في التوسع بالتجارة، خصوصاً بعد تصدير أول شحنة نفط كويتية في سنة 1946، ومن بعدها حدثت نقلات كبيرة في المجتمع الكويتي على صعيد الاستهلاك والعمل، فتوافد الكثير من خارج الكويت سعياً للعمل والرزق، وبدأ أن العديد من الكويتيين هجروا البحر وأصبحوا على مقربة من تغيير مهم في العادات الغذائية والنمط الاستهلاكي. اشترك هؤلاء جميعاً في أهمية الغذاء كوسيلة للعيش ومصدر للطاقة لهم ولأسرهم وأن عملهم في ساعات النهار والليل هي من أهدافها توفير قوت اليوم لأسرهم. لتأتي بعد ذلك الخطوة التالية لمسيرة جاسم الوزان الحافلة.

وفي وقت توجه معظم الشباب الكويتي للعمل في شركة النفط، شهد الوزان بداية عصر جديد في الاستهلاك الغذائي، فبعد أن كان الناس في البلاد يكتفون بالمواد الغذائية الأساسية، ظهرت فئة جديدة مستهلكة في الكويت قدمت مع تدفق الثروة النفطية، منها عمالة من الدول المجاورة كانت تفضل المواد المعقولة سعراً وتحضيراً، وغربيون يودون شراء مواد غذائية مستوردة من



• المرحوم جاسم الوزان وهو في مكتبه بمدينة الكويت في الستينات

للتاجر الكويتي مكانة مرموقة سواء في بلده أو في محيطه الإقليمي، وفي كتاب (الاقتصاد الكويتي القديم)، نجد أن الكاتب عادل محمد العبد المغني قد اهتم بشخصية التاجر الكويتي، وعدد صفاتها، التي إن قرأناها سنربطها بجاسم الوزان مثلاً.

يقول العبد المغني: «يبدو لنا أن شخصية التاجر الكويتي كان لها المركز الرئيسي في نجاح تجارته في الكويت، فهو يتصف بالأمانة والصدق والإخلاص ويتحاشى الغش في جميع معاملاته». ويضيف: «كان التاجر الكويتي يعتمد على كلمته وشرفه التجاري وكانت المعاملات التجارية تتم بين التجار بدون واسطة وكان التاجر الكويتي لا يرضى بالطلب منه أن تكون الصفقة بواسطة أو أن تثبت بشيء خطي وكان يعتبر هذا الطلب إهانة له وشعاراً بعدم الثقة به».

على مدى تاريخه، ومنذ تأسيسه على يد الراحل الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت في عام 1900، شهد سوق الطرايح الواقع غربي سوق الدهن العديد من التحولات، منها انتعاش خصوصاً في فترة الصيف، واغلاق لمعظم المحال خلال فترة الغوص وركود في أحيان أخرى. أما في حالة المرحوم جاسم الوزان، فقد كان التغير الأكبر هو تناقص أعداد الكويتيين العاملين في السوق، فالجيل القديم أما رحل أو تقاعد، والشباب فضلوا العمل في الشركات والدوائر الحكومية، فكان تواجد الوزان في محله مبعث ثقة وراحة في التعامل لدى المستهلك المحلي الذين قصد محل الشاب الكويتي الواقف على محله وسط العديد من الدكاكين التي سلمت مسؤولية البيع فيها إلى عمالة غير كويتية.



• المرحوم جاسم الوزان وأخوه عبدالعزيز والسيد ديفيد ممثل لوكالة كلارا الهولندية وجعفر أخ المرحوم مادبة عشاء على شرف زيارة السيد ديفيد في بيت الدسمة بالستينات



• في الوسط المرحوم جاسم الوزان وعن يمينه أخوه المرحوم عبداللطيف وعن يساره أخوه جعفر بمناسبة زواجهما

ومطلوبة في كل وقت، فيقول جاسم الوزان «لقد كانت معظم الأشياء التي قمنا ببيعها مستوردة من شركات انتاج غربية». ناهيك عن تطور قطاع البريد وخدمات البرق والهاتف في ذلك الوقت. شكلت تلك الأسباب دوافع إضافية في الماضي بفكرته في التواصل مع الشركات الرئيسة لاستيراد البضائع منها دون الحاجة إلى وسيط تجاري، محققا في ذلك هدفين مهمين هما توفر البضائع طوال السنة، والتخلص من عمولات الوسيط التجاري.

رغم انهماكه في العمل وتوليه مسؤولية المحل بشكل شخصي، وجد الوزان أهمية تعلم العديد من دروس الحساب الضرورية في عمله، بالإضافة إلى اللغة الانجليزية التي بدأت تأخذ أهميتها في الكويت بسبب توافد أجنب إما متحدثين لها كلغة رئيسية أو كلغة وسيطة بديلة عن اللغة العربية. فمن أجل التوافق بين الدراسة والعمل قام الوزان بتعيين مساعد له يتولى زمام الأمور في المحل في فترة المساء ريثما يتابع الوزان تحصيله العلمي.

كانت للغة الانجليزية وتعلمها أهمية كبيرة لدى الراحل، لم يكن يتحدث بها يقتصر على زبائنه الاجانب، فهي لغة التواصل مع الوسطاء التجاريين الذين يزورون الكويت من حين إلى آخر لعقد اتفاقيات تصدير واستيراد مع التجار الكويتيين، ولم تكن فكرة الوكيل الحصري قد انتشرت بعد. تعامل الوزان كغيره من التجار مع وسطاء غير مقيمين في الكويت، وأدرك أن زياراتهم غير المنتظمة قد لا توفر له البضائع المطلوبة من المستهلك على مدار العام خصوصا وأن المواد الغذائية هي سلع غير موسمية

حكومة الكويت
دائرة المالية والاقتصاد
مراقبة السجل التجاري

رقم السجل التجاري : - ٢٧٢

الاستاذ م / سر م / ٢٩٥١

شهادة تسجيل تاجر

ان مراقبة السجل التجاري تثبت ان التاجر جاسم محمد الوزان
قد قيد بتاريخ ١١ شباط والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٥٩ م في السجل التجاري في
الكويت تحت رقم ٢٧٢ مائتين واثنين وسبعون وفقا لنصوص المرسوم الأميري
رقم ١ مالية لسنة ١٩٥٩ .

مراقب السجل التجاري



التسجيل قدام

• شهادة تسجيل تاجر تخص المرحوم
جاسم الوزان بعد صدور المرسوم
الاميري رقم 1 مالية لسنة 1959

في أوائل الخمسينيات، توجهت بوصلة الكويتين التجارية إلى أوروبا، في تغيّر مهم يواكب التغيّر الذي طرأ على الكويت. لم يكتفِ جاسم الوزان بالمراسلات والمخاطبات، فبدأ بالسفر إلى القارة الأوروبية وزار فيها دولاً عدة للتعرف على الجديد من المنتجات وزيارة المصانع بغية الحصول على توكيل حصري من إحداها، وعن ذلك قال المرحوم جاسم الوزان : «لقد أجريت اتصالات بشركات إنتاج البضائع الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم لطلب تزويدنا بما نحتاج إليه مباشرة بالإضافة إلى إعداد الإجراءات من مستندات الشحن إلى إشعارات الدفع».

السمن
الهرولندي
كلارا
نباتي
١٠٠٪



كلارا
تفضله ربات البيوت
في جميع انحاء العالم
لطعمه اللذيذ
ونكهته التي تفتح الشهية

اطلبوه من جميع محلات البقالة
في الكويت

• نشر في مجلة العربي،
سبتمبر 1966 العدد 94.

من: ١٢٤
٣٣٤٦
٣٤٣٣
٣٤٣٣

جاسم محمد الوزان

الوكيل العام
في الكويت:

كانت كلارا بعينها الواسعتين،
 وشعرها الأسود وابتسامتها الواسعة
 هي الباب الذي دخل منه جاسم
 الوزان مرحلته الثانية من مسيرة حلمه
 التجاري، فأصبح وكيلًا تجاريًا معتمدًا
 لسمن وزيت كلارا النباتي المصنع من
 قبل شركة «ايديال كريميريز» في هولندا،
 البلد الذي أخذ في الانتعاش اقتصادياً
 كحال بقية دول أوروبا والتعافي بعد
 أهوال الحرب العالمية الثانية، استقرت
 علب زيت كلارا المعدنية بلونها الأصفر
 وعلب سمن كلارا الزرقاء في محل جاسم
 الوزان، ليسجل هذا المنتج الجديد في
 الأسواق رواجاً واسعاً بين ربّات البيوت
 اللواتي طبخن أطيب الأصناف لأسرهن،
 بعدما كان السمن البلدي (الدهن
 العداني) سيد المائدة.



كان جاسم الوزان في زيارته
 ومخاطباته مراعيًا تعاليم دينه في خلو

ويستذكر السيد عبد العزيز سعود الفليح في مقابلة شخصية: «سبب انتشار وشهره ماركة (كلارا) ليس فقط لأنها طيبة، كذلك لأن جاسم عمل فروعاً عدة لمحله وزع فيها هذا المنتج فكانت منتشرة وفي متناول الجميع».

ومع افتتاح دكانه الجديد في سوق السلاح، وتعيينه خمسة موظفين، استمر الوزن في التعاقد مع شركات غذائية أوروبية وأميركية، منها خل «بيردز» الاسكتلندي ذو علامة الديك الأحمر الذي يتصدر زجاجة الخل، وطحين «بلسيري» الأميركي وصلصة فلفل «كرستال» الأميركية الحمراء وغيرها من الأصناف التي كانت ملائمة تماماً لظروف الشحن والتخزين في سوق ناشئة في حينها كالسوق الكويتية. وأصبحت تلك العلامات التجارية أساسية لا تخلو من قائمة مشتريات أي أسرة، ومنها ما رسخت في ذاكرة الأجيال المتعاقبة، لتصبح علامات جاسم الوزن التجارية مبعث ذكريات حميمة لتجمعات الأسر حول موائد الطعام.



• صورة للراحل في سنة 1967

منتجاته من المحرمات الشرعية، فكان زيت كلارا مثلاً على رؤيته لنوعية البضاعة التي يريد لاسمه الارتباط بها، فكانت «الجودة والحلال» شعاراً لنوعية ما يريد أن يكون وكبلاً حصرياً له وفي جلب الجديد في عالم المواد الغذائية والاستهلاكية.

«الحياة الديمقراطية هي
سبيل الشعب الذي يحترم إرادته
في الحياة الحرة، ولا كرامة من غير
حرية، ولا حرية من غير كرامة»

المغفور له الشيخ عبدالله
السالم الصباح أمير الكويت السابق
(1965-1950)

في إحدى رواياته وصف الأديب
الكويتي وليد الرقيب مرحلة الستينيات
بأنها «مرحلة دوي المكيفات، ومرحلة
غناء عوض الدوخي بعد أخبار الواحدة
ظهراً، مرحلة أمير الكويت عبد الله
السالم الصباح عندما كان يمر بسيارته
الكاديلاك على الدوار الذي يفصل بين
منطقة العديلية والفيحاء والروضة
والنزهة، ونحييه تحية عسكرية ونحن
صغار.. أيام شوربة العدس في
المدارس».

«والدي توفي وعمرى 3 سنوات، لم أعرفه ولم أراه ولم أَلعب معه، لىس لى شعور أنه والدى، فتحت عىنى بأخى الكبىر جاسم، كان مسؤولاً عنا فى ذلك الوقت، وىعتبر والدنا وكبىرنا، ترعرت تحت إدارته وتربىته، أنا وأولاده نشأنا كأنا أخوان». هذا عدا تولى الراحل جاسم الوزان مسؤولىات أخرى سىاسىة واقتصادىة.

فى هذا الفصل سىتم التطرق للأبعاد الثلاثة فى سىرة جاسم الوزان خلال فترة الستىنىات من القرن الماضى.

ولو قمنا بوصف الستىنىات من منظور الراحل جاسم الوزان، سنجد أنها كانت مرحلة التطور، مرحلة التنوع فى العمل التجارى والاستثمارى، وفترة العمل الجاد بأبعاد ثلاثىة: سىاسىاً، اقتصادىاً واجتماعىاً.

لم ىكن طرىق جاسم الوزان إلى هذا العقد مفروشاً بالورود، فإلى جانب تحمله مسؤولىات تجارته، تولى أيضاً مسؤولىة رعاىة إخوته القصر بُعید وفاة والده فى العام 1957 وهم عبد الوهاب وزىد وفاطمة ونورىة، وهذه مرحلة تطرق لها شقىقه الأصغر زىد محمد الوزان مسترجعاً:

كانت للسمعة الحميدة التي اكتسبها الراحل من خلال عمله التجاري، وإرث عائلته القائم على الاستقامة والأمانة منذ تكليفها بميزان البضائع وما قبل أسباب حاضرة في أذهان المسؤولين ورجال الدولة. فمع انتهاء مرحلة التثمين في الكويت ظهرت على السطح مشكلة إسكانية قوامها أسر محدودة الدخل منها من لم تستفد من التثمين بسبب بيع منازلها مسبقاً أو عدم امتلاكها أصلاً المنازل التي قطنتها قبل إخلائها للتثمين، فيما هنالك أسر تضررت من ظروف خارجة عن إرادتها كالتالي فقدت منازلها الطينية في شتاء عام 1954 إثر سيول متدفقة وأمطار غزيرة هطلت على البلاد ما جعل الأهالي يضطرون إلى اللجوء للمدارس والمباني الحديثة، ومن هنا بدأت الحكومة ببناء المساكن الحديثة وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود.

وبعد سيول عام 1954، حدث تغييرٌ في شكل الأسرة الكويتية، التي كانت قبل التثمين تضم الأب والأم والأولاد المتزوجين والأحفاد أو الأشقاء المتزوجين وأطفالهم وأصبحت بعد ذلك تضم الزوج والزوجة والأبناء فقط. ولهذه العوامل، قررت الحكومة الكويتية، ممثلة بدائرة أملاك الدولة، تشكيل لجنة لتوزيع المساكن الحكومية تقوم بمساعدة المواطنين المستحقين لبيوت ذوي الدخل المحدود بهدف تأمين العدالة الاجتماعية وتطويرها، ورفع مستوى المعيشة للأفراد لإشاعة الأمان والاطمئنان بين مكونات المجتمع.

تشكلت اللجنة ضمن وقائع الجلسة الثانية والأربعين للجنة توزيع المساكن الحكومية التي عقدت في مكتب رئيس دائرة أملاك الحكومة في الساعة التاسعة والنصف من صباح الثامن من شهر مارس عام 1960 مكونة من 11 عضواً وترأس اللجنة حينها الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رحمه الله.

وتكونت اللجنة من عبد العزيز الدوسري

- مديراً للدائرة، وعضوية بدر الشيخ يوسف بن عيسى، براك عبد المحسن العجيل، جاسم محمد الوزان، حمد الخليفة الحميدة، عبد الله عمر الياقوت، عبد الرزاق الابراهيم الخميس، علي العبد اللطيف الجسار، محمد جواد معرفي، محمد عبد العزيز الوزان، ومحمود عيسى العصفور.

روعي في اختيار أعضاء اللجنة عاملان مهمان: أن يمثلوا مناطق وأحياء الكويت القديمة فترة ما قبل التثمين لمعرفةهم بأحوال الأسر المتقدمة لتلك المساكن، واختير جاسم الوزان ممثلاً عن الحي الشرقي لمدينة الكويت⁽³⁾، والعامل الآخر هو الاستقامة والحكمة في تقدير المستحقين من دون اعتبارات أخرى غير الأمانة وتحقيق العدل.

على قدر التوقعات، لم يكن عمل اللجنة بسيطاً، فكان الراحل وزملاؤه يقومون بأعمالهم الخاصة صباحاً حتى يمكنهم التفرغ معظم أيام الأسبوع عصراً للبت في طلبات الأهالي في اجتماعات تطول حتى ما بعد منتصف الليل في بعض الأحيان،

(3) مقابلة مع صالح العجيري.

أذالك في المخفر الشرقي. وكانت اللجنة برئاسة المختار يوسف علي العلي وعضوية كل من جاسم الوزان وعبد المحسن حسين العلي والكاتب سعد محمد العميري.

أما الشق الآخر فهو ترشحه في الدائرة الأولى، وجاء ترتيبه 18 بمجموع 260 صوتاً، ولعل السبب في ذلك هو في كونه بعيداً تماماً عن الحسابات الضيقة في العملية السياسية ففضل الراحل عدم العودة إلى تلك التجربة (الترشح) كونها تختلف تماماً عما نشأ عليه. وأخيراً في عام 1964، ومع انتخابات المجلس البلدي، تم اختيار الراحل لعضوية اللجنة الانتخابية في الدائرة الأولى وجاءت اللجنة بذات الأعضاء والرئيس كما في الانتخابات النيابية في العام 1963 وكانت المهمة الرئيسية للجنة تكمن في إعادة تحرير كشوف جداول انتخاب أعضاء المجلس البلدي.

واستمرت اللجنة في العمل حتى العام 1961 بعد ضم دائرة أملاك الحكومة إلى (إدارة الإسكان) في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في يناير 1962 بسبب تزايد أعداد المتقدمين وعدم كفاية المساكن الجاهزة، واستمرت عضوية جاسم الوزان للجنة لأكثر من عامين، وتم استدعاؤه مجدداً في اجتماعات اللجنة في الأول من نوفمبر سنة 1966 للبت في طلبات المتقدمين لمساكن ذوي المحدود والتي كانت تعود إلى العام 1962 ولم يتم حسم أمرها في حينه.

بعد إلغاء المعاهدة الحماية البريطانية التي عرفت باسم معاهدة الصداقة الأنجلو- الكويتية والإعلان عن استقلال دولة الكويت في 19 يونيو 1961، وتصديق سمو الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح على الدستور في الحادي عشر من نوفمبر 1962، جرى الإعلان عن أول انتخابات نيابية في الكويت، وعاش جاسم الوزان تلك المرحلة المهمة في التاريخ الكويتي الحديث بشقين: الأول هو اختياره عضواً للجنة قيد الناخبين في الدائرة الانتخابية الأولى (البلوش والصوابر) وكان مقرها



صورة للراحل في
مرحلة الشباب.

«تشجع الدولة التعاون والادخار، وتشرف على تنظيم الائتمان»

المادة 23 من دستور دولة
الكويت

انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وباهتمام من الدولة، قام الراحل جاسم الوزان - الذي كان من قاطني منطقة الدسمة منذ بداية الستينيات - بالاتفاق مع مجموعة من سكان المنطقة بتأسيس جمعية الدسمة التعاونية وفق القانون رقم 20 لسنة 1961 والذي نظم تأسيس الجمعيات التعاونية، وأولها كانت في منطقة كيفان سنة 1962، وبعدها تأسست جمعية الشويخ في العالم التالي (اندمجت لاحقاً مع جمعية الشامية) وتم إشهار جمعية الدسمة التعاونية (اندمجت لاحقاً مع جمعية بنيد القار التعاونية)

انتخب جاسم الوزان، ولدورتين متتاليتين،
نائباً لرئيس مجلس إدارة جمعية الدسمة
التعاونية، وحرص خلال السنوات الأربع الأولى
من عمر الجمعية على توطيد علاقته بأبناء منطقة
الدسمة وجعل الجمعية التعاونية مساهمة في
توفير السلع الاستهلاكية بأسعار مقبولة، والعمل
المجتمعي لصالح سكان المنطقة. وفي العام
1968 فضل الراحل عدم الاستمرار في مجلس
إدارة الجمعية رغبة في التفرغ للمرحلة التالية في
مسيرة عمله التجاري الحافلة.

في العام 1964 كُتلت جمعية تعاونية تشهر في
الكويت، وتشكل أول مجلس لإدارة الجمعية من
السادة:

مكي حسين جمعة - رئيساً لمجلس الإدارة،
وجاسم محمد الوزان - نائب لرئيس مجلس الإدارة،
علي يوسف جمال أميناً للصندوق، حمد علي
المؤمن أميناً للسر، وعضوية كل من السادة: حمزة
عباس مقامس، خالد أحمد المضيف، عبد الله
جاسم شهاب، عبد المحسن مسلم الزامل، عبد
الوهاب عبد الحسين النقي.

بفضل من الله، وبخطوات واثقة،
 سار جاسم الوزان في مراحل التاجر
 الناجح؛ تجارة ثم استثمار فصناعة.
 فبعد تثبيت قدميه في سوق المواد
 الغذائية بدأ الراحل في استثمار ماله
 وسمعته في مجالات مغايرة تتناسب مع
 النهضة التي شهدتها الكويت، من أهمها
 كانت الشراكة مع الأخوين موسى عبد
 الحسين علي النقي وعبد الوهاب عبد
 الحسين علي النقي في تأسيس شركة
 النقي والوزان لمواد ولوازم البناء في
 العام 1959 برأس مال قدره 150.000
 د.ك، ليكون هذا المشروع هو أولى
 خطواته في عالم الصناعة، وضم بها
 لاحقاً منشأة لإنتاج الليف المعدني كانت
 الأولى من نوعها في الكويت.

شاءت ظروف السياسة الدولية
 أن تؤسس لجاسم الوزان شراكات مع
 رجال أعمال من خارج الكويت لا يقلون
 تطلعاً وطموحاً عنه، منهم على سبيل

الوزان، لتتحول العلاقة إلى شراكة لاحقاً عبر شركة
سميت بالشركة الكويتية الهندية التجارية في العام
1962 برأس مال قدره 20.000 د.ك، التي ستقوم
بخطوة مهمة منتصف السبعينيات سنأتي على
ذكرها لاحقاً.

المثال لا الحصر السيد بلدفراج أوبراي، الذي جاء
للكويت في نهاية الأربعينيات بعد استقلال الهند
عن بريطانيا، وحركة انفصال عن الهند قادها
محمد علي جناح لتعلن عن مولد بلد جديد اسمه
باكستان. كانت بداية السيد أوبراي في إدارة محل
بقالة في شارع علي السالم بمساعدة من الراحل

مع اتساع ونمو اقتصاديات الدول تظهر الحاجة إلى مؤسسات تقوم على نظم تضمن سير وتنامي هذه الأعمال، ففي المشاريع الكبيرة مثلاً يكون للتمويل دوراً هاماً في عملية تأسيس وتطوير الشركات وأعمالها، وفي المدن الحديثة تقوم البنوك بدور واضح في تمويل المشاريع الكبيرة وتقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات، ومن هذا المنطلق قام الراحل الوزان بالتعاون مع مجموعة من رجالات الكويت بتأسيس بنك الخليج كشركة مساهمة كويتية، وفي أول انتخابات لمجلس الإدارة حاز على ثقة المساهمين لينال العضوية التي احتفظ بها منذ تأسيس البنك وإشهاره لمدة 28 عاماً وحتى وفاته، إذ كان نائب رئيس لجنة التنظيم وشؤون الموظفين وعضو احتياطي في لجنة القروض المحلية. ونتج عن الانتخابات التأسيسية تشكيل أول مجلس إدارة لبنك الخليج مكون من السادة: خالد يوسف المطوع - رئيساً لمجلس الإدارة، علي عبد الرحمن البحر - نائباً لرئيس مجلس الإدارة، عبد العزيز الصالح - عضو



• مشاركة حضور بمناسبة اليوبيل الفضي
بمرور ربع قرن على تأسيس بنك الخليج
سنة 1986، من اليمين: يعقوب يوسف
الجوعان (عضو مجلس الادارة)، خالد فليج
العلي الفليج (نائب رئيس مجلس الادارة)،
المرحوم جاسم الوزان (عضو مجلس الادارة)

كان يقف أمامه صغيراً يتأمل المراكب الشراعية التي كانت تأتي ببضائع دكان والده، ورافقه اسم الخليج مجدداً مع قطاع وليد هو التأمين.

ومع افتتاح ميناء الشويخ التجاري في سنة 1960، وتكاثر سيارات النقل والركاب وحركة النقل البحري والمباني الحديثة، كان من البديهي أن تكون المخاطر والكوارث الطبيعية والحرائق واردة، ولأن الراحل وكيل لإحدى شركات التأمين الأجنبية في الخمسينيات، كانت له رؤيته الخاصة في جعل هذا القطاع الناشئ ينمو بأيدٍ وطنية، فجاء الإعلان عن شركة الخليج للتأمين كشركة مساهمة كويتية وليصبح فيما عضواً في أول مجلس لإدارة الشركة ونائباً لرئيس مجلس الإدارة في العام 1981 وحتى وفاته.

والسادة مؤسسو شركة الخليج للتأمين هم : جاسم محمد الوزان، خالد يوسف المرزوق، سعود عبد العزيز الراشد، عبد العزيز سعود الفليح، عبد الحسين حاجي محمد بهمن، علي عبدالرحمن البحر، فهد سلطان العيسى، يعقوب يوسف النفيسي.

مجلس الادارة المنتدب، بالإضافة إلى عضوية كل من السادة: مصطفى سلطان العيسى، داوود مساعد الصالح، خالد الفليح العلي الفليح، أحمد بزيغ الياسين، عبد العزيز عبدالمحسن الراشد، جاسم محمد الوزان، عبد اللطيف عبد الله المحري، عبد الوهاب عبد العزيز القطامي، عبد الوهاب خليفة الشاهين الغانم.

ويستذكر الدكتور جمال عبد الخضر عبد الرحيم موقفاً يبين احترام الراحل لخصوصية منافسيه وسرية معلوماتهم من دون استغلال لموقعه: «عندما يعرض لنا في لجنة التسليف المختصة في مراجعة ومنح التسهيلات المطلوبة للمبالغ الكبيرة، وكان هناك العم المرحوم جاسم محمد العلي الوزان من أحد أفراد هذه اللجنة، فيشهد القاضي والداني، أنه عندما يكون هناك أي شركة منافسة للمرحوم رحمه الله كان يقول (يا جماعة أنا أخرج من الغرفة) وحتى التصويت لا يتدخل به، لكي لا يطّلع على مبيعاتهم وأرباحهم ووكالاتهم الجديدة والاستراتيجية المستقبلية، لا يريد أن يعلم بما يفعله منافسوه وهذا من كرم أخلاقه».

كان لجاسم الوزان قصة عشق مع مياه الخليج،



• صورة تجمع مجلس ادارة وكبار مسؤولين شركة الخليج للتأمين سنة 1981، جلوسا من اليمين: عبدالعزيز سعود الفليج (عضو مجلس الادارة)، خليل ابراهيم الشامى (رئيس مجلس الادارة وعضو المنتدب)، جاسم محمد الوزان (نائب رئيس مجلس الادارة)، فيصل عبدالرحمن الشايحي (عضو مجلس الادارة). وقوفا من اليمين: الياس بدوي (المدير العام)، صالح محمد العمر (عضو مجلس الادارة)، أحمد فهد سليمان الفهد (عضو مجلس الادارة)، عبدالله عبدالعزيز المزيني (عضو مجلس الادارة)، جاسم محمد سلامة (عضو مجلس الادارة)، محامي الشركة



• مشاركة حضور بمناسبة اليوبيل الفضي بمرور ربع قرن على تأسيس شركة الخليج للتأمين سنة 1987، ويبدو وزير المالية السيد جاسم محمد الخرافي ضمن مشاركة في توزيع الدروع على المؤسسين ومجلس ادارة الشركة



• مشاركة حضور ضمن وفد مجلس الادارة لافتتاح فرع بنك الخليج في ولاية نيويورك بولايات المتحدة الأمريكية سنة 1982, من اليسار: المرحوم جاسم الوزان (عضو مجلس الادارة)، مصطفى سلطان العيسى (رئيس مجلس الادارة)، خالد فليج العلي الفليج (نائب رئيس مجلس الادارة)، والباقي موظفين ومسؤولين الفرع



- المرحوم جاسم الوزان يقف أمام أحد محاله شركة توزيع المعلبات المحفوظة سنة 1964، مجلة آخر ساعة - العدد 1548

في مدينة الكويت، وفي إحدى محال البقالة التي يتردد عليها الغربيون العاملون في مجال النفط، وقف شابان بلغ فارق العمر بينهما 17 عاماً، فارق تم ردمه بالمعرفة العميقة والطموح، يمد كل منهما يده إلى معلبات لم يلمحاً مثلها في منازل ذويهما، علبة كتبت عليها (جام) أي مربى، وتلك علبة حساء، لا تحتاج غير الماء الساخن حتى تصبح جاهزة، وهذه صلصة الطماطم، تغنيك عن تقطيع الطماطم وهرسها. ربما كان الشابان اليافعان لا يجولان بنظرهما حول العلب المعدنية مختلفة الألوان والأحجام بقصد الشراء، وربما لم يدر في باليهما أن تكون هذه المعلبات سبباً في أن تكون هناك علاقة جديدة بينهما غير الصداقة، تلك العلاقة هي الشراكة التجارية. ولتلك الصداقة أبعاد عدة، منها ما سرده السيد عبد الله ابن المغفور له خالد المطوع ذاكراً: «بحكم وظيفة والدي كمدير لإدارة الأيتام وبحكم أن جاسم الوزان رحمه الله كان يرعى شؤون القصر، أصبحت هناك علاقة وسطية حركية طبيعية بين مدير إدارة



عصير المنجة المنعشة وقهها



الوكلاء العامون: خالد المطوع وجمال الزان

تليفون ٢٤٢٦٢ - ٢٢٢٠٦ - ص ب ١٢٤ - الكويت

نشر في مجلة العربي،
يوليو 1970 العدد 140

اللاحق «السبعينيات» بخطوة رائدة على مستوى الخليج.

وعلى المستوى الشخصي، قام المغفور له جاسم الوزان بخطوة هامة لا تخلو من العواقب والمصاعب، ففي العام 1968 استثمر أراضي زراعية أولها كانت بمنطقة الصليبية تليها بأمعرة ثم بمنطقة العبدلي في العام 1979 بقصد استزراعها وتربية الماشية. وعلى الرغم من الظروف المناخية الصعبة في الكويت إلا أنه تمسك بحلمه الذي اكتمل وصار واقعاً اعتماده على أحدث الآليات وطرق الري الحديثة. وقد صنفت مجلة «المزارع» جاسم الوزان كأكبر مربي أبقار وأغنام في منطقة العبدلي.

نجح الراحل في حصد المحاصيل الزراعية كالبطاطس والطماطم والخيار والبطيخ والفراولة، وتربية المواشي كالأبقار والأغنام وإنتاج الألبان رغم الصعوبات في تصليح التربة، ووفرة الماء الذي كان يعبأ يومياً عبر (تناكر) دون وجود شبكة أنابيب ورعاية بيئية المتكاملة من مال الراحل الخاص، إلا أن العمل توسع ببيع الخضراوات في الأسواق وتوزيع منتجات الألبان في السوق عبر (الشركة الكويتية للألبان) ليكون هذا الجهد تمهيداً لما هو أهم في العقد المقبل.

الأيتام وجاسم الوزان، تطورت علاقتهما حيث كان أولادهما يرتادون نفس المدرسة في الإسكندرية وتقابلا هناك، تحدثا بخصوص التجارة وتعرفا على منتج «قها» وأتت فكره تأسيس شركة توزيع المعلبات المحفوظة فانبثقت الشراكة التجارية منذ ذلك الوقت».

في شارع الحرس القديم، تأسست شركة توزيع المعلبات المحفوظة برأس مال قدره -/200,000 دينار كويتي بين الراحل جاسم الوزان والمغفور له السيد خالد يوسف المطوع، وكانت الوكالة الأولى التي حظيت بها الشركة في رحلة التقى فيها الوزان بشريكه في الإسكندرية حيث يدرس أبنائهما هناك، كان للشركة امتياز توزيع منتجات خاصة بشركة النصر للأغذية المحفوظة «مصر» هي منتجات «قها» الغذائية المتعددة كالمربي والخضار المعلبة وصلصة الطماطم، ولعل من أشهر منتجات «قها» والتي حازت على شعبية كبيرة في أوساط المستهلكين في الكويت عصير مانجا «قها» ذو العلبة المعدنية.

استمرت الشركة في نشاطها وأصبحت تستورد المواد الغذائية بأنواعها حتى غير المعلب منها كالمواشي والبيض والفواكه الطازجة وتقوم في العقد



• المرحوم جاسم الوزان في متابعه مزرعته



كانت لخيرات الطبيعة حيز من الإنتاج في مزارع الراحل الكبير، والتي جزأها بشكل تصنيعي إلى مناطق وأجزاء عدة، منها ما يتم فيها تجفيف الخضراوات، ومصنع لتحضير اللحوم الحمراء، ومصانع أخرى لمنتجات الألبان والآيس كريم. وخصصت أجزاء من المزارع للعلف وتربية المواشي والأبقار والعجول، سواء المخصصة للذبح أو للاستفادة من منتجاتها كالألبان ومزارع نموذجية للتهجين والولادة. وبهذا المزيج من الزراعة والتصنيع والرعاية يتضح أن الراحل الوزان هو أول من أقام نظام تكامل غذائي، موازناً بين ما هو زراعي وحيواني وتصنيعي. ومن أجل تدعيم الأمن الغذائي الكويتي، قام جاسم الوزان بامتلاك مزرعة أبقار وجواميس شاسعة المساحة في جمهورية الهند بغرض التحسب لأي نقص طارئ في السوق الكويتية.



- المرحوم جاسم الوزان مع وزير التجارة والصناعة السيد فيصل عبدالرزاق الخالد سنة 1988، ضمن مشاركة شركة توزيع المعلبات المحفوظة «خزان» بمعرض الكويت الدولي، مشرف



- المرحوم جاسم الوزان مع رئيس مجلس ادارة ومدير العام لوكالة الانباء الكويتية (كونا) السيد برجس حمود البرجس سنة 1985، ضمن مشاركة شركة توزيع المعلبات المحفوظة «خزان» بمعرض الكويت الدولي، مشرف

«إن لكل مواطن منكم حقوقاً
وعليه واجبات ومسؤوليات وعليكم
كمواطنين أن تؤدوا واجباتكم
وأعمالكم بإخلاص وحب عميق
للوطن»

المغفور له الشيخ صباح السالم
الصباح أمير دولة الكويت السابق
(1977-1965)

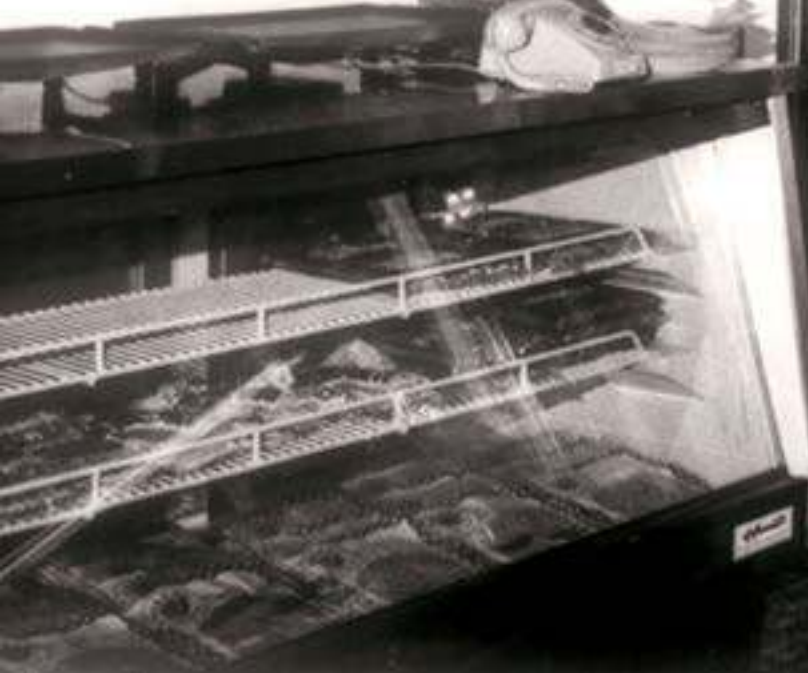
نوير الربيع زاضي

جاء عقد السبعينيات بزخمه
وصخبه إلى العالم، لتترسخ فيه خطوات
جاسم الوزان ويحصد ثمار ما زرعه من
قبل، فأصبحت للشراكات القديمة آفاق
ومنتجات جديدة، كانت أولى الخطوات
مع شركة توزيع المعلبات المحفوظة،
ومع تزايد النمو السكاني والطلب على
اللحوم وارتفاع تكلفة الاستيراد، وبفكر
التاجر الحريص على الدخول في علاقة
مع المستهلك تقوم على الربح المشترك
للطرفين، ورغبة صادقة في المساهمة

عجول من انتاج مزارع جاسم الوزان



خزان
KHAZAN



• لحوم من انتاج مزارع جاسم الوزان، ويبدو منتجات شركة توزيع المعلبات المحفوظة «خزان» في السبعينات

بتحقيق الأمن الغذائي في بلد ذي طبيعة صحراوية كدولة الكويت. اجتمع جاسم الوزان صاحب الفكرة مع شريكه وصديقه الراحل خالد المطوع داعماً له، وجاء الاتفاق على إنشاء مصنع محلي للحوم الأبقار والأغنام يوفر المنتجات الحديثة بأشكالها وأنواعها كافة، وفق أساليب مدروسة تقلص تكاليف الاستيراد، وذات جودة عالية تحقق الفائدة على المنتج والمستهلك معا.

بعد دراسة طويلة ووافية للمشروع، جاء الحديث عن اسم العلامة التجارية للمنتجات الجديدة، حيث أن اسم شركة توزيع المعلبات المحفوظة لا يتناسب تماماً مع الخط الجديد الذي يهدف إلى العمل على اللحوم الطازجة، واستقر الشريكان أخيراً على اسم (خزان)، الذي جاء تشكله من الحرف الأول من اسم خالد المطوع، والاحرف الثلاث الأخيرة من اسم أسرة جاسم الوزان، وكان كذلك الاسم المعتمد للمراسلات عبر البرقيات في عقد الستينيات. ومن أجل تأسيس المصنع، قام جاسم الوزان بزيارة مصانع اللحوم في القارة الأوروبية للتعرف على أساليب التصنيع وخطوط



الإنتاج، واستورد الآلات اللازمة من هناك، ووظف العمالة المطلوبة مع تدريبها على العمل في المصنع والحرص على تعليمها أساليب التعقيم ومراقبة جودة المنتجات والتغليف المناسب.

وأخيراً، وفي وقت قصير، احتلت منتجات «خزان» رفوف الأسواق المركزية والجمعيات التعاونية وبعدها موائد الأسر، معلنة عن علاقة مميزة وارتباط منتجات خزان بالعائلات في منازلها ورحلاتها البرية والبحرية، عن طريق منتجات صنعت في الكويت ومنها منتجات عصرية تتفق والأذواق التي تتوق لتجربة الجديد كالمترديلا وأقراص الهمبرجر والنقانق المعدة وفق الشريعة الإسلامية، وبذلك حققت خزان السبق والريادة على مستوى المنطقة.

وبطبيعة الحال، لم تكن رحلة خزان نزهة سهلة، وبعد النجاح الكبير في السوق الكويتي، جاءت رغبة المرحوم جاسم الوزان كبيرة في توسع

«خزان» ووضع الكويت على خارطة تصدير منتجات اللحوم، وأن تكون تلك المنتجات في متناول الأسر الخليجية، ولكن اصطدمت هذه الرغبة في بداياتها بعراقيل بيروقراطية متأخرة عن حداثة جاسم الوزان في أساليب الإنتاج والتوزيع، ولم يمنع ما حدث جاسم الوزان من التعاون مع الحكومة الكويتية التي رغبت في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للمستهلك، وإعلانها عن تأسيس شركة نقل وتجارة المواشي في العام 1973، وتمت الاستعانة بجاسم الوزان كونه صاحب الريادة في هذا المجال الحيوي ذي المخاطر الكثيرة كاحتمالات نفوق الماشية وهي في طريقها إلى الكويت أو الأمراض التي قد تكون مصابة بها وإيجاد منظومة متكاملة للتعقيم والنظافة ورقابة صارمة للجودة، وبعدها جعل جاسم الوزان من شركة نقل وتجارة المواشي وسيطاً بينه وبين مصدري الأغنام في استراليا، وكانت العلاقة جيدة حتى حدث تغير في أسعار الأغنام قدر بـ 35% مدعوماً من الحكومة وهو ما يؤدي إلى تأثر حصة منتجات خزان من السوق وهذا ما لم يرغب به جاسم الوزان وشريكه خالد المطوع، فتم التواصل بين الوزان وموردي الأغنام

بدأت تأخذ طابعاً تجارياً عصبياً، وتوسعت بعدها في مجمع الصالحية الواقع في قلب مدينة الكويت والذي فتح أبوابه في سنة 1978 لتكون بمثابة عنوان للرفاهية والفخامة والراحة ومن خلالها توسعت الشركة ودخلت شركات جاسم الوزان عهداً جديداً من أوسع أبوابه في تجارة السلع الفاخرة.

الحية لاستيراد الأغنام دون سندات بنكية ولكن عبر الدفع بعد استلام شحنة الأغنام ووصولها إلى الكويت وكانت هذه إحدى التحديات التي واجهت «خزان» بعد سحب الاتفاق بينها وبين شركة نقل وتجارة المواشي.

عصر السلع الفاخرة

مع ارتفاع دخل الفرد في الكويت وتنامي النزعة الاستهلاكية بفعل السفر في الإجازات والاطلاع على آخر الصيحات العالمية، قامت شركة خالد الوزان وإخوانه وشركائهم⁽⁴⁾ بعد أن تشكلت في سنة 1973 بخطوة تناسبت ونشوء قطاع السلع الفاخرة في الكويت؛ عبر توقيع اتفاقيات حصرية مع كبريات دور الموضة الأوروبية من دور أزياء فرنسية وإيطالية تحديداً. افتتحت معارض هذه الماركات الأوروبية الفاخرة في منطقة السالمية أولاً والتي

(4) هي شركة تأسست عام 1962 تحت اسم: شركة جاسم الوزان وكمال لاري لغرض تجارة المواد الاستهلاكية والكمالية.

التاريخ: 30 يناير 1978

وثيقة رقم: 1978KUWAIT00577

الموضوع: فرصة تجارية، منتجات غذائية

زراعية

شركة توزيع المعلبات المحفوظة، شركة تابعة لجاسم الوزان، هي واحدة من أكبر مستوردي الأغذية في الكويت، ترغب بفتح مفاوضات مباشرة مع الشركات الأميركية لتوريد أو تصنيع المواد الغذائية المعلبة ذات الجودة، مثل الفواكه والخضروات والمربيات. السفارة [الأميركية في الكويت] دائماً توصي بالشراكة التجارية مع جاسم الوزان كشريك تجاري ممتاز للشركات الأميركية المهمة.

Sheryl P. Walter Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 20 Mar 2014

Message Text

UNCLASSIFIED

PAGE 01 KUWAIT 00577 301302Z
ACTION NEA-10

INFO OCT-01 ISO-00 EB-08 /019 W
-----088315 301947Z /53

R 301207Z JAN 78
FM AMEMBASSY KUWAIT
TO USDA WASHDC
USDOC WASHDC
INFO SECSTATE WASHDC 0055

UNCLAS KUWAIT 0577

USDA FOR FAS/W
COMMERCE FOR ITA/BED/CAGNE
STATE FOR NEA/ARP

E.O. 11652: N/A
TAGS: BTIO, BAGR, KU
SUBJ: TRADE OPPORTUNITY: AGRICULTURAL FOOD PRODUCTS

1. CONSERVED TINNED FOODSTUFFS DISTRIBUTING COMPANY,
A SUBSIDIARY OF JASSIM AL-WAZZAN, ONE OF THE LARGEST FOOD
IMPORTERS IN KUWAIT, WISHES TO OPEN DIRECT NEGOTIATIONS
WITH US FIRMS SUPPLYING OR MANUFACTURING QUALITY CANNED FOOD
ITEMS, SUCH AS FRUITS, VEGETABLES AND JAMS. EMBASSY HAS
CONSISTENTLY RECOMMENDED THE VENTURES OF JASSIM AL-WAZZAN
AS EXCELLENT TRADING PARTNERS FOR INTERESTED US FIRMS.

• رسالة من السفارة الأميركية في الكويت إلى
وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأميركية.

Sheryl P. Walter Declassified/Released US Department of State EO Systematic Review 20 Mar 2014

التاريخ: 15 مايو 1974

الطازج من نيوزيلندا والسودان، والقيام بأعمال النقل
المماثلة للشركة.

وثيقة رقم: 1974KUWAIT01925

ال DC-8 وصلت إلى الكويت في 1 مايو، ومن
المتوقع أن تسافر إلى الخارج ثلاث أو أربع مرات في
الأسبوع في أعمال الشركة.

الموضوع: شركة كويتية تشتري طائرة أميركية

شركة جاسم الوزان للاستيراد والتصدير،
شركة كويتية ذات مصالح تجارية متنوعة، قد اشترت
طائرة شحن امريكية طراز DC-8، مما يجعلها
الشركة الخاصة الوحيدة في العالم على الأرجح التي
تمتلك طائرة بمثل هذا الحجم. ال DC-8، التي يتم
تصنيعها من قبل شركة طائرات دوغلاس لونغ بيتش،
كاليفورنيا، هي طائرة طويلة المدى قادرة على الطيران
8500 ميل (13600 كيلومترا) من دون توقف.

الطيار الأميركي روبرت كوكس، القيادي
لاثنين من طواقم الطيران الأميركيين الذي تم التعاقد
معه لتشغيل الطائرة، ذكر أن الطائرة ستستخدم في
أعمال النقل لشركة الوزان للاستيراد والتصدير، على
سبيل المثال، الفاكهة القابلة للتلف والخضروات
من لبنان إلى السوق الكويتي، ولاستيراد لحم الضأن

Message Text

UNCLASSIFIED

PAGE 01 KUWAIT 01925 150732Z

11

ACTION NEA-09

INFO OCT-01 ISO-00 COME-00 EB-05 PRS-01 PA-02 CIAE-00

INR-10 NSAE-00 RSC-01 DODE-00 DOTE-00 DRC-01 /030 W
----- 023549

R 150721Z MAY 74

FM AMEMBASSY KUWAIT

TO USIA WASHDC

INFO VOA RHODES

SECSTATE WASHDC 9588

UNCLAS KUWAIT 1925

USIAC

STATE PASS COMMERCE

E.O. 11652: N/A

SUBJECT: USINFO: KUWAIT FIRM BUYS U.S. JET

1. THE JASIM AL-WAZZAN EXPORT-IMPORT COMPANY, A KUWAIT FIRM WITH WIDELY DIVERSIFIED BUSINESS INTERESTS, HAS PURCHASED AN AMERICAN DC-8 JET CARGO LINER, PROBABLY MAKING IT THE ONLY PRIVATE BUSINESS IN THE WORLD TO OWN SUCH A LARGE AIRPLANE. THE DC-8, WHICH IS MANUFACTURED BY THE DOUGLAS AIRCRAFT CORPORATION OF LONG BEACH, CALIFORNIA, IS A LONG-RANGE AIRCRAFT CAPABLE OF FLYING 8,500 MILES (13,600 KMS) NON-STOP.

2. AMERICAN PILOT ROBERT COX, THE LEADER OF THE TWO AMERICAN FLIGHT CREWS WHO HAVE BEEN HIRED TO OPERATE THE AIRCRAFT, STATED THAT THE AIRPLANE WILL BE USED IN THE AL-WAZZAN COMPANY'S EXPORT-IMPORT BUSINESS TO TRANSPORT, FOR EXAMPLE, PERISHABLE FRUITS AND VEGETABLES FROM LEBANON TO THE KUWAIT MARKET, TO IMPORT FRESH MUTTON FROM NEW ZEALAND AND THE SUDAN, AND TO PERFORM SIMILAR TRANSPORTATION CHORES FOR THE COMPANY.

3. THE DC-8 ARRIVED IN KUWAIT MAY 1 AND IS EXPECTED TO TRAVEL ABROAD THREE-TO-FOUR TIMES A WEEK ON COMPANY BUSINESS.

LISLE

UNCLASSIFIED

UNCLASSIFIED

PAGE 02 KUWAIT 01925 150732Z

• رسالة من السفارة الأميركية في الكويت إلى وكالة المعلومات الأميركية.



• المرحوم جاسم الوزان مع السيد هاريش نجل الراحل أوبراي في إحدى زياراتهم إلى الهند

كانت من المناظر المعتادة في كويت السبعينيات تواجد الصبية والشباب متسمرين حول البقالات وبأيديهم مشروباتهم الغازية والعصائر وأكياس البطاطس (البفك) التي يحبونها مع الصلصة الحارة، وكان للشركة الكويتية الهندية التي قامت على شراكة بين جاسم الوزان والسيد أوبراي من الهند نصيب من سوق رقائق البطاطس عبر منتجات البفك المستوردة من إيران عن طريق البحر، ولكن مع تباعد وصول شحنات البفك من إيران وانقطاعها من وقت إلى آخر مما يؤثر على أسعار وتوفر المنتج في الكويت، جلس السيد أوبراي مفكراً بحل لهذه المعضلة، والتمعت في ذهنه فكرة جريئة جعلته يتوجه على الفور إلى مكتب جاسم الوزان، وأسرَّ له بالفكرة التي أعجبت الوزان وأوصى بتنفيذها على الفور، كانت الفكرة وببساطة تأسيس مصنع محلي لرقائق البطاطس يقوم بتوفير المنتج في السوق الكويتية دون انقطاع، واستورد





• ضمن مناسبة توقيع عقد شركة المباركية للدواجن والبيض والعلف مع شركة الأحمديّة للتجارة والمقاولات سنة 1978، من اليسار: السيد عبدالله خالد المطوع (عضو مجلس الإدارة)، السيد عيسى موسى النقي (عضو مجلس إدارة المنتدب)، المرحوم جاسم محمد الوزان (نائب رئيس مجلس الإدارة)، وممثلي شركة الأحمديّة

وفي العام 1978 وتحت رعاية نائب رئيس الشركة تم توقيع عقد مع شركة الأحمدية للمقاولات عقد لإنشاء مشروع مدني وصيانة مرافق الشركة، وكان هذا المشروع خطوة لوضع قدم لشركة المباركية في سوق الدواجن ونقله مهمة في هذا المجال الهام، واعتبر المشروع واحداً من أبرز الإنجازات الوطنية في قطاع صناعة الدواجن في البلاد، واستمر جاسم الوزان في الشركة حتى خرج منها بعد تشكيل مجلس الإدارة الثاني في العام 1981 بعد أن أصبح عضواً، وضم مجلس الإدارة الجديد:

يوسف عبد العزيز المزيني - رئيساً لمجلس الإدارة، عبد الله خالد المطوع - نائباً للرئيس، عبد الغني خالد الغنيم - العضو المنتدب. إلى جانب عضوية كل من: أحمد عبد القادر محمد، جاسم محمد الوزان، عبد الرزاق عبد المحسن الخترش، علي زمون محمد زمون، عيسى موسى النقي.

جاسم الوزان لذلك أحدث الآليات الخاصة من هولندا، أما البطاطس فكانت من مزرعته وبدأ نشاط المصنع في العام 1976 وودشن منتجاً جديداً احتل مكاناً أسراً لدى المستهلكين بجودته وتنوعه اسمه ككتكو (الاختصار الانجليزي للشركة الكويتية الهندية التجارية) وصار الأرزب الأسود ذو البذلة الحمراء على أكياس البطاطس علامة مميزة لدى الأطفال والكبار على حد سواء، وجاءت قصة كتكو تأكيداً على نظرة جاسم الوزان على أن مشاكل الاستيراد والتجارة يمكن حلها محلياً بثقة ربان سفينة.

وفي العام التالي لبدء نشاط كتكو الجديد، خاض جاسم الوزان تجربة جديدة بتأسيس شركة مقفلة لتجارة الدواجن والبيض والعلف سميت بالمباركية، وشكل أول مجلس إدارة من: الشيخ إبراهيم دعيج الصباح - رئيساً لمجلس الإدارة، جاسم محمد الوزان - نائباً للرئيس، عيسى موسى النقي - عضواً منتدباً. بالإضافة إلى عضوية كل من: الشيخ حمد صباح الأحمد الصباح، عبد الغني خالد الغنيم، عبد الله خالد المطوع، محمود عبد الخالق النوري.



- ضمن حفل استقبال اقيم في فندق هيلتون لتقوية التجارة بين كوينزلاند والكويت سنة 1986، الثاني من اليمين: مفوض ولاية كوينزلاند الاسترالية السيد مايك بورزي، وعلى اليسار المرحوم جاسم الوزان، ويبدو السيد ديرج اوبراي في المنتصف



- ضمن حفل لتكريم البعثة التجارية الهولندية الذي اقيم في منزل السكرتير الأول في السفارة الهولندية سنة 1983، من اليمين: السيد دورداين، المرحوم جاسم الوزان، السفير الهولندي السيد البنك سشورمان، السكرتير الأول أ. فان ليجرن

غرفة التجارة والصناعة:

في العام 1959 صدر مرسوم قانون لتأسيس غرفة التجارة والصناعة الكويتية بعد القفزة الكبيرة على المستوى التجاري والاقتصادي في الكويت، وتأسيس علاقات تجارية عصرية مع الكيانات التجارية الخارجية. وكان انتساب الشركات والمؤسسات الكويتية ذوات العلاقة بالتجارة الخارجية وتشغيل الأيدي العاملة الوافدة إلزامياً.

ولإيمان جاسم الوزان بدولة المؤسسات والجمعيات الأهلية انتسب لغرفة التجارة والصناعة، وكان يشارك في أعمالها وفق الأهداف التي أسست لأجلها ومنها تنظيم المصالح التجارية والصناعية وإبداء الرأي في المسائل والتشريعات ذات الطابع الاقتصادي، وشارك المرحوم جاسم الوزان في العديد من الوفود

التجارية الزائرة، وهذه الجولات تشترك جميعها في أنها كانت لبلدان تميزت بالإنتاج والتصنيع الغذائي كون الراحل صاحب تجربة مميزة واهتمام واسع بهذا القطاع الهام منها على سبيل الذكر تركيا واليونان والنمسا.

اتحاد منتجي الألبان الطازجة:

تأسس اتحاد منتجي الألبان الطازجة في العام 1977 ومقره في الصليبية إلى اليوم، وكان الهدف الرئيسي من تأسيس الاتحاد هو رعاية مصالح الأعضاء وتنمية صناعة الألبان، وليكون جهة الوصل مع الجهات الحكومية المختصة، ويضم الاتحاد أكثر من 18 مؤسسة من أصحاب مزارع الألبان، منها ما يخص أصحاب الشركة الكويتية للألبان التي كان خالد جاسم الوزان عضواً في مجلس إدارتها كما كان والده من مؤسسي الشركة، وكان الراحل جاسم الوزان في بداية تشكيل الاتحاد أميناً للسر ثم أصبح نائباً للرئيس قبيل وفاته.

وضم أول تشكيل لمجلس إدارة اتحاد منتجي الألبان الطازجة: جاسم ابراهيم المضيف - رئيساً لمجلس الإدارة، جاسم عبد العزيز القطامي - نائباً للرئيس، جاسم محمد الوزان - أميناً للسر، محمد يوسف الرومي - أميناً للصندوق، وعضوية كل من: يعقوب يوسف الحميضي، عبد الرزاق خالد الزيد، ومحمد سالم العتيقي.

تعرض الشركات في تعاملاتها مع الجمعيات التعاونية وغيرها، واختير جاسم الوزان رئيساً للاتحاد الوليد، للدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للأعضاء وتقديم المشورة الفنية والقانونية حول تلك المشكلات، وكانت خبرة جاسم الوزان في العمل التعاوني - وتحديداً في تأسيس جمعية الدسمة التعاونية - حاسمة في تذليل العقبات وإيصال صوت أعضاء الاتحاد للجهات المعنية في حل مشاكلهم استمراراً لنشاطاتهم وضمنان تواصلهم مع المستهلك عبر الأسواق، وكل هذا لا يتم دون حفظ حقوق المنتجين الذين رأوا توسع نفوذ الجمعيات التعاونية عبر اتحادهم الخاص بصورة قد تكون أحياناً سلبية لا ترقى والهدف الذي أوجدوا من أجله، فكان هذا الموقف الحاسم من جاسم الوزان لضمان الحقوق دون تأثر المستهلك.

وثمة قضية أخرى شغلت بال جاسم الوزان كثيراً، ولإيمانه التام بالعمل المؤسسي والمدني وتفضيله حل هذه المعوقات دون اللجوء إلى المحسوبة، كانت تجارة اللحوم

الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية:

بعد الحركة النشطة للتصنيع الغذائي في الكويت، ولحرص جاسم الوزان على التقاء مصالح المنتجين والمستهلكين معاً وتذليل العوائق التي قد تؤثر سلباً على إنتاج المواد الغذائية، ولذلك قام بتأسيس اتحادات وجمعيات معنية بمنتجي المواد الغذائية لتكون لسان حالهم ووضع الخطط والحلول لأي مشاكل تعترض المنتجين ونأتي على ذكر أهمها.

كان للمعوقات التي واجهت جاسم الوزان في تعامله مع الجمعيات التعاونية وعدم التزام البعض منها بسداد التزاماتها وضياع الوقت في إيجاد حلول تحفظ هذه الحقوق سبب رئيسي في قيامه ومجموعة من تجار المواد الغذائية بتأسيس اتحاد خاص بهم في العام 1978 بعدد 21 عضواً، بغية إيجاد الحلول القانونية للمشاكل التي



• المرحوم جاسم الوزان رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية يستقبل وزير الإعلام ووزير الدولة لدى زيارتهم لمعرض الصناعات الغذائية عام 1986

«كيف تحافظ على سلامة المادة الغذائية؟» وأهداه للمرحوم جاسم الوزان مؤسس الاتحاد ورئيسه السابق عرفاناً من الأعضاء - تجار ومصنعي المواد الغذائية - لما بذله الراحل من جهد مخلص في سبيل دعم مصالح الاتحاد، وتطوير حركة تجارة وصناعة الأغذية في الكويت.

- وما زالت إلى يومنا هذا - قضية شائكة من نواحٍ عدة. فعدا مسألة التعامل مع الجمعيات التعاونية والتي تم التطرق لها في جزء سابق، حدد الوزان في لقاءات صحافية عدة أركان قضية تجارة اللحوم وكانت الاستيراد والأسعار ودعم الأعلاف والقوائم أركاناً مهمة وثابتة إلى اليوم في قضية تجارة اللحوم وقضايا أخرى تمس التاجر والمستهلك.

تألف أول مجلس إدارة للاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية من السادة: جاسم محمد الوزان - رئيساً لمجلس الإدارة، فيصل عبد السلام شعيب - نائباً للرئيس ، حسين جواد عبد الرسول - أميناً للسر، بالإضافة إلى عضوية كل من السادة: حمزة عباس مقامس، عبد الله يعقوب الوزان، عبد الله خالد المطوع، هاشم السيد أحمد الغربلي.

والجدير بالذكر أن اتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية أصدر كتاباً بعنوان



- نائب رئيس التصدير لشركة كرسنال العالمية السيد كي لي يسلم درعا للمرحوم جاسم الوزان لأعماله الممتازة في المبيعات والدعم سنة 1984



- قام القائم بالاعمال الدنمركي في السفارة الملكية الدنماركية السيد أريك جرجنسن بالنيابة عن الجمعية الوطنية الدنماركية للتنمية بتقديم جائزة استحقاق وتقدير للمرحوم جاسم الوزان سنة 1980 المعروفة بجائزة «اوسكار التصدير» الدنماركية وذلك تقديرا لخدماته العظيمة في مجال العلاقات التجارية التي تربط الكويت والدنمرك، وكانت تتضمن شهادة تقدير ومجسمين الأول عبارة عن بذرة تمثل عند لحظة انبثاقها من التربة حيث تمهد الطريق للنمو والازدهار والتعامل مع الحياة والطبيعة بشكل ايجابي فعال، والثاني عبارة عن ثور اذ يمثل الجمال والقوة والمثابرة

«إن آية حب الكويت أن
نحافظ على وحدتها، وأن نعمل
على تقدمها»

المغفور له الشيخ جابر الأحمد
الصباح أمير الكويت السابق (1978-
2006)

من المعتاد أن يتخذ ربان
السفينة أقصر الطرق للوصول إلى
وجهته، رغبة في اختصار الوقت وجني
المكاسب سريعاً، وقد يفضل الربان
الطريق القصير رغم صعوبته ومخاطره
على سلك الطريق الطويل الآمن.

في الثمانينيات، نال جاسم الزان
ثمار اختياره للطريق الطويل الآمن
بحنكة التاجر الصبور، وسط ظروف
سياسية متفجرة كانت ذروتها الحرب
العراقية الإيرانية⁽⁵⁾ التي ألقى بظلالها

(5) امتدت الحرب بين عامي 1980-1988



• ضمن زيارة وزير التجارة والصناعة السيد جاسم خالد المرزوق لأحدى المعارض التي اقيمت سنة 1983، من اليسار: المرحوم جاسم الوزان، ويبدو اخوه السيد زيد الوزان

محمد عبد الهادي جمال ، جاسم محمد الوزان ،
خالد جاسم الوزان، منصور بندر حسين، حسين
مكي الجمعة، شركة علي وفؤاد ثنيان الغانم، شركة
محلات رعد.

أما الشركة الثانية فكان من مؤسسيها
السادة: جاسم محمد الوزان، ضرار يوسف الغانم،
علي محمد الوزان، خالد جاسم الوزان.

وفي العام 1984، وبفكرة من محمد جاسم
الوزان الذي كان عائداً للتو بشهادة البكالوريوس
في الهندسة الصناعية من الولايات المتحدة
الأميركية، تم تأسيس أول مصنع للمعلبات
الغذائية في الكويت تحت راية شركة الوطنية لإنتاج
وتجارة المواد الغذائية بالإضافة للعلامة التجارية
«دانية» التي ذكرها عيسى موسى النقي قائلاً: «أن
محمد جاسم الوزان هو الذي قام بإعداد دراستها
وبناها من الصفر، والاسم دانية من اختيار أبي خالد
أخذها من الآيتين 22 و 23 من سورة الحاقة: في
جَنَّةٍ عَالِيَةٍ (22) فَطُوفُهَا دَانِيَةٌ(23)».

القائمة على منطقة الخليج العربي، وأزمة مالية
عسيرة شكلت تحدياً حقيقياً للكويت، كان بطلها
سوق الأوراق المالية غير الرسمي «سوق المناخ»⁽⁶⁾.

وفي الوقت الذي تراكم فيه بعض الطامحين
بتنمية ثرواتهم إلى سوق المناخ والمضاربة بأسهم
لأنشطة لا وجود لها إلا على الورق، ورأوا فيه طريقاً
قصيراً للنجاح، فضل جاسم الوزان - وبحكمة
التاجر الواعي- توجيه أرباح مؤسساته إلى تعزيز
استثماراته في الشركات التشغيلية التي تقوم
على أسس واضحة ومنظور مستقبلي له وجوده
الملموس والواقعي بعيداً عن المضاربات الورقية
الشبيهة ببناء قصور على الرمال.

كانت البداية في العام 1980، وتأسيس
شركتين هما شركة الكويت لصناعة البسكويت
والمواد الغذائية ، وشركة الدولية للأطعمة
السريعة⁽⁷⁾، ومن مؤسسي الشركة الأولى السادة:

(6) أزمة اقتصادية وانهيار سوق المناخ في عام 1982.

(7) أصبحت وكيلاً لسلسلة مطاعم «ديري كوين»، وتم فسخ عقد
الشركة سنة 1984.

وأنشطة أخرى كالحديد والورق، وعن هذا التوجه يقول جاسم الوزان: «أبحث دائماً عن أفكار جديدة لتأسيس الأعمال، ولكن فور البدء في أعمالها والتأكد من سلاسة إدارتها فإنني سرعان ما أفقد اهتمامي بها وأذهب إلى غيرها».

ومع توسع أعماله ونشاطاته، كان من المهم بالنسبة إليه العمل مع أشخاص جديرين بثقته، ووضع أشخاص ذوي خبرة يعتد بها لإدارة أعماله المتفرقة، وعلى هذين الأساسين استطاع جاسم الوزان العبور بسفينته نحو بر الأمان.

سار المرحوم جاسم الوزان أيضاً على نهج استقطاب وتشجيع مستثمرين أجنبي لدخول السوق الكويتي وتعزيز مكانتها التجارية والصناعية دولياً، فضلاً عن السياسة الثابتة التي تقوم على جلب أحدث التقنيات الآلية والخبرات الإدارية والفنية المتطورة التي لها بكل تأكيد أثر إيجابي على الاقتصاد والإنتاج الوطني. وخير مثال على ذلك فكرة تأسيس شركة الصناعات البلاستيكية عندما أراد الراحل أن يفتتح شراكة لتصنيع منتجات

وتشكل أول مجلس من السادة: عبد الوهاب محمد الوزان رئيساً لمجلس الإدارة، عيسى موسى النقي نائبا للرئيس، محمد جاسم الوزان العضو المنتدب، بالإضافة إلى عضوية السيدة خالدة ناصر السائر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم لاحقاً الاستحواذ الكامل على شركتين هما شركة الكويت للبسكويت والمواد الغذائية وشركة الوطنية لإنتاج وتجارة المواد الغذائية من قبل شركة ميزان القابضة (ورثة جاسم محمد الوزان حالياً).

لم تقتصر نشاطات جاسم الوزان في الثمانينيات على التجارة الأقرب إلى قلبه - المواد الغذائية - وبرغبة الربان المستكشف للجغرافيات الجديدة ولج عالم الصناعات البلاستيكية الذي كان يشهد نمواً عالمياً متصاعداً بسبب هبوط أسعار النفط وفورة تصنيع البلاستيك في العالم، عبر تفويضه وتفويض السيد عبد الوهاب محمد الوزان من قبل مؤسسي شركة الصناعات البلاستيكية لإتمام إجراءات تأسيس الشركة في العام 1982،

الكويت لديها إمكانيات لتوفير نفس المواصفات والقدرات الأوروبية وأيضاً العالمية، يقول جاسم الوزان: «ليس كل صاحب أعمال في الكويت على استعداد لدفع الأجور المرتفعة لشخص له خبرة ومكانة لإدارة أعماله، ولكن إذا تمكنت من الحصول على الشخص المناسب فإن قيمته بالنسبة لأعمالك ستفوق بكثير الأجر المرتفع الذي يتقاضاه».

بلاستيكية مع مستثمرين من جمهورية إيطاليا في الكويت، إلا أنهم في اللحظات الأخيرة تراجعوا في قرارهم لخوفهم من دخول السوق الكويتية، ولكن إصرار الوزان على تأسيس الشركة لم يتوقف، فكان أول مصنع يعمل في الكويت بهذا المجال، وكذلك هو الحال قبل تأسيس شركة الخليج لصناعة المعجنات «سارا كيك» عندما كانت أمنية جاسم أن يشكل شراكة مع شركة «سارا لي» الأميركية ولكن بسبب عدم توفر بعض المواد الأولية في الكويت بكميات كبيرة مثل الحليب والبيض الطازج والقمح ذي الجودة العالية، وهي ركيزة أساسية لنجاح المنتج آثرت شركة سارا الانسحاب وصرف النظر عن الاستثمار في الكويت.

وعلى الرغم من هذه الإخفاقات لجذب مستثمر أجنبي إلى الكويت، فالواجب ذكر إحدى النجاحات ومنها على سبيل المثال، نجاح المرحوم جاسم الوزان بإقناع شركة شوارزكوف الألمانية المعروفة عالمياً لتوطين وصناعة منتج شامبو «جليمو» في الكويت في العام 1987، وأصبحت فخرًا للصناعة الكويتية، فأثبت المرحوم بأن دولة



- من اليسار: غير معروف، المرحوم جاسم الوزان وصديقه المرحوم عيسى حسين اليوسفي.



• المرحوم جاسم محمد الوزان، وعبدالمجيد السيد أحمد الغربلي والسفير الفرنسي السيد بيير بلوين في عام 1980



كما تنمو الوردة يبرز الشوك معها، كان العرق الذي تقاطر من جبين جاسم الوزان وسهره وسفره واجتماعاته الطويلة بذوراً أثمرت زهوراً تمثلت في نمو تجارته وإسهامه في تحقيق شوط طويل نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الكويت، كان الشوك ممثلاً بالمرض، الذي اتخذ من قلبه موقِعاً منذ العام 1972، كأثر جانبي لما عمله من أجل إعلاء اسمه في السوق، مروراً بعملية قسطرة أجراها في العام 1980، كانت آخر محطات هذه المعركة الخفية في المملكة المتحدة، وتحديدًا في العام 1989، بعد أن شعر بالآلام شديدة ظلت تلازم صدره أدخلته المستشفى الأميري في السادس من فبراير، تلك الآلام جعلته يتخلى عن تحفظه من إجراء عملية أخرى ليسافر متوجهاً إلى المملكة المتحدة لإجراء العملية هناك برفقة أخيه وابنه والسيدة الراحلة زوجته، ليترك مضطراً مكتبه الواقع في منطقة



الشويخ الصناعية فارغاً من حضوره، كلماته، أفكاره وقراراته التي كان يتخذها من مقعده الجلدي ومن فوقه علقت على الحائط لوحة كتب عليها «قل لن ما يصيبنا إلا ما كتب الله لنا»⁽⁸⁾. هذه الآية الكريمة لخصت رؤية جاسم الوزان للحياة، حماسته وإقدامه وطموحه الواثق لم ينسه ذكر الله عز وجل ومشيتته، التي استسلم لها قلبه توقفاً عن ضخ الدماء بجسده في ثاني أيام شهر مارس من العام 1989، وعن عمر ناهز الستين عاماً، لتغادر الروح الطاهرة للحاج جاسم محمد العلي الوزان وبقاء إرثه قائماً وأعماله في قلوب محبيه وسجلات التاريخ الاقتصادي الحديث للكويت، وكحال الرجال المنجزين، الذين كانوا يعرفون ما أرادوه وكيف يصلون إليه، لم يكن الموت محطة أخيرة، بل محطة عابرة لمسيرة حافلة استمرت إلى ما بعد ذلك.

(8) سورة التوبة، آية «51»

«لقد رفعتم يا رجال الأعمال
الكويتيين مشعل الريادة في
الماضي، وأنتم اليوم مدعوون
للمشاركة في صناعة المستقبل.
وكلي أمل أن يتواصل دوركم
التاريخي والريادي في رفعة اسم
الكويت عالمياً لتحديث الاقتصاد
الوطني».

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد
الjaber الصباح (2006 - إلى الآن) عندما كان
رئيساً لمجلس الوزراء.

فيما سبق من صفحات، وتحديداً
منذ العام 1950، حظي الراحل برفقة
كانت خير معين وسند له في مواجهة
تحديات الحياة، بدعائها وحنانها وحبها
لبيتها وأولادها، رقيقة الدرب هي ابنة
عمه الحاجة عودة يعقوب الوزان، التي
أنجبت المغفور له خالد في العام 1951
الذي توفي سنة 2016، عبد الرحمن



• أقيم حفل تكريم في فندق برستول بمناسبة مرور ربع قرن على ثلاثة موظفين بالشركة سنة 1983، من اليمين: محمد هازي برزقار، محمد صالح منصف، المرحوم جاسم الوزان، تي جي فارجيز. والجدير بالذكر أن محمد صالح و تي جي فارجيز أكملوا نصف قرن بالشركة حيث تم تكريمهم أيضا سنة 2008، حيث قال السيد فارجيز « نعتبر محظوظين ونشعر بالفخر في استكمال 50 سنة من الخدمة دون انقطاع مع الوزان. في وقت احتفالنا العام الـ 25، وكان مؤسس هذه الشركة المرحوم جاسم الوزان أعرب عن رغبته في أن نحتفل أيضا السنة الـ 50 معه. اليوم تمنياته تم الوفاء بها، لسوء الحظ انه ليس معنا. لكننا نرى وجوده في عمق أذهاننا. ونحن سعداء أن نلاحظ هذه الشركة قد نمت أكبر بكثير من بداية متواضعة جدا في وقت سابق. نتمنى القيادة الحالية كل التوفيق لمواصلة النمو وإعطاء صورة عالمية. كما أننا سنكون فخورين جدا أن نتذكر لدينا علاقة طويلة الأمد مع أسرة الوزان»

ويكمل عقد الجيل الثاني منتصر الوزان الذي استلم إدارة خزان بعد تحرير الكويت مباشرة، وفي لقاء شخصي مع معتصم الوزان، يتبين لنا اهتمام الراحل بإعداد جيل ثانٍ يكمل مسيرته، حيث تحدث معتصم الوزان مسترجعاً: «إن المرحوم الوالد علمنا كلنا، وفي المرة الأولى أدخلني العمل وأنا في الرابع الابتدائي خلال عطلة الصيف، كان يصطحبني إلى مخزن كلارا القديم، من الساعة 7 صباحاً حتى الساعة 1:30 ظهراً، كنت أمضي الوقت مع العمال، أشغل معهم في المخزن، وبعدها فتح المحلات في الشويخ التابعة لخزان، وأنا في المرحلة المتوسطة كنت أعمل بمهنة الكاشير، على أساس أن الوالد يعلمنا التواضع والمسؤولية والإدارة للمحافظة على الحلال وتنميته، فزرع فينا التعليم العملي ونحن صغار».

وفي لقاء آخر يسترجع محمد جاسم الوزان، شغف الوالد الراحل بزيارة المعارض العالمية بغية التعرف على المنتجات الجديدة، وكان يرافقه إلى تلك المعارض وتعلم منه كيفية التباحث والتعاقد ما أثرى معرفته في طرق التفاوض والتعامل التجاري.

في العام 1954، معتمد (1956)، محمد (1957)، معتصم (1960) ومنتصر (1965) إلى جانب أربع بنات هن: مليحة 1953 و نوال 1955 وخالدة⁽⁹⁾ 1959 وشريفة 1966».

استطاع الأبناء - وباقتدار - استكمال مسيرة النجاح، فالمغفور له خالد الوزان كان أول رئيس لمجلس إدارة شركة «ميزان» القابضة بعد رحيل والده في العام 1989 والذي كان يعتمد عليه في شتى الأعمال، وكان بمثابة اليد اليمنى له خلال حياته، بينما قام عبد الرحمن بالاهتمام بمزارع أمغرة والعبدلي والصليبية طيلة فترة حياة والده، وفي الوقت الحالي يشغل عبد الرحمن منصب رئيس مجلس إدارة شركة ميزان القابضة، ومحمد عضواً نائباً للرئيس مكلفاً من قبل مجلس الإدارة لمتابعة الإدارة التنفيذية، وهو صاحب أفكار عدة لتطوير البنية التحتية للشركة منذ الثمانينيات، أما معتصم فأدار وساهم في تأسيس العديد من الأعمال تحت مظلة ميزان القابضة منها على سبيل المثال علامة «سوفتي» المتخصصة في مواد النظافة الشخصية،





صورة تاريخية

أثناء افتتاح فندق شاطئ المسيلة سنة 1974، من اليمين: الشيخ جابر الأحمد الصباح (ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء)، مبارك عبدالعزيز الحساوي (صاحب المشروع وعضو مجلس الأمة)، جاسم محمد الوزان (شركة السياحة لفنادق الشرق الأوسط^(*) لإدارة المشروع).

(*) شركة السياحة لفنادق الشرق الأوسط المالكة لفندق بريستول، شركة تأسست في الستينات مع عدد التجار من الجنسية اللبنانية، ثم تدريجياً تخارج شركاء جاسم الوزان وفي سنة 1977 أصبحت لأسرة الوزان بالكامل.



• المرحوم جاسم محمد الوزان وأخوه
المرحوم علي محمد الوزان

كان للعمل الخيري في حياة الراحل جاسم الوزان مكانة راسخة من واقع المسؤولية الاجتماعية ومواكبة لقضايا الإنسان والوطن. ومن أبرز ما يوضح انسجام عمل جاسم الوزان الخيري مع القضايا الكبرى إسهاماته المادية والمعنوية في المعارك العربية الكبرى ضد الكيان الصهيوني في ثلاث مناسبات هي العدوان الثلاثي على مصر بعد إعلان الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في العام 1956، وتفاعل الراحل مع الحدث الكبير عبر تبرعه عن طريق لجنة الأندية الكويتية التي تكفلت آنذاك بجمع التبرعات لجمهورية مصر العربية الشقيقة. وجاءت ثاني الحروب في العام 1967، واستمر الراحل داعماً ومؤيداً للحق العربي والإسلامي بواسطة تبرعات جمعت عن طريق اللجنة الشعبية للتبرعات حيث جاء الموقف الكويتي هذه المرة بالتبرع مكماً للموقف العسكري

بإرسال قوات كويتية لمساندة القوات العربية. وبعد ستة أعوام، وتحديدًا في عام 1973، اندلعت حرب أكتوبر التي أسفرت عن تحطيم أسطورة خط بارليف الإسرائيلي في غضون 6 ساعات في العاشر من شهر رمضان المبارك، وتحرير الجيش المصري أجزاء مهمة من شبه جزيرة سيناء.

ناهيك عن تبرعه بمواد غذائية بكميات كبيرة في مساعدة قدمها إلى منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان لدعم جهاد الشعبين اللبناني والفلسطيني في سنة 1984، ضرب الراحل موعداً جديداً في تسجيل المواقف الراسخة والتي لا يمكن تغييرها عبر الزمن بالتبرع مرة أخرى عبر اللجنة الشعبية واستمر الراحل بموقفه الداعم للقضية العربية الفلسطينية حتى وفاته وآخرها كان تبرعه لدعم الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1988.

وعلى الصعيد الإنساني، لامست توجهات الراحل في العمل الخيري حاجات أساسية وملحة في حياة الفرد ووجوده، وخصوصاً ما يتعلق بالتعليم والصحة والعبادة. كدعمه للتبرع للمدرسة الوطنية الجعفرية وتبرعه للعديد من المدارس والمعاهد في خارج الكويت، وفي العام 1966 تبرع الراحل عبر وزارة الصحة العامة لإنشاء مرافق خاصة لمستشفى جراحة العظام⁽¹⁰⁾. واهتم كثيراً بالتبرع لإنشاء دور العبادة ودعم طلاب العلوم الشرعية والمراكز الإسلامية منها على سبيل المثال مسجد النقي والوزان والذي سمي لاحقاً مسجد النقي في منطقة الدسمة، ولم تكن الرياضة والشباب بمنأى عن دعم الراحل الذي عرف داعماً للحركة الرياضية عامة ومحبا للنادي «العربي» الرياضي بشكل خاص.

(10) المصدر: حوار مع السيد عبدالعزيز محمد سالم العتيقي.

مشرف) وافتتاح مركز جاسم الوزان الصحي في منطقة سكن الراحل في المنصورية، ليبقى إرث جاسم الوزان في العمل الخيري خالداً ومجسداً لا في كتب التاريخ فحسب بل في ذاكرة ووجدان الجميع ، وكما ذكر الحاج عبد الوهاب الوزان أن الراحل «استمرت عطاءاته حتى بعد وفاته». وقامت الدولة مشكورة بتسمية شارع باسم المرحوم جاسم محمد الوزان في منطقة المنصورية، المنطقة التي سكنها؛ تكريماً له لما بذله من جهود في شتى المجالات ولاسيماً في ترسيخ العلاقات التجارية الدولية وقيام وتطوير الصناعات الوطنية.

وعلى الصعيد الأسري، ذكر شقيقه الحاج عبد الوهاب محمد الوزان نقلاً عن أحمد عيسى الوزان عندما كان في زيارة له في إحدى المستشفيات بعد عملية جراحية: « لا أنسى أخاك جاسم، خدمني خدمة لا أحد عملها لي، ذهبت إليه عندما كان دكانه في السوق القديم وبييع بالمفرق، جلست عنده وقلت له: (و لد عمي، أريد مساعدة منك، أنا تعبت من النقل عن طريق الحصن، أريد سيارة للنقل) وكان أخوك جاسم مشغولاً جداً بالبيع مع الناس، ومع طول الانتظار ذهبت عنه، لا أرى أحداً إلا وينادييني : (ولد عمي! ولد عمي أحمد!) التفتتُ إلا وهو أخوك جاسم يقول (لماذا ذهبت عني؟! لا عليك اذهب اشتر السيارة وهذه نقودها). إن الإحساس بالآخر أو المساعدة عندما تأتي في مكانها تؤثر في الإنسان».

وحتى بعد وفاته، ولوضوح خطه الإنساني في العمل الخيري، استمر أبناء الراحل على نهجه في العمل الخيري المسؤول والمواكب لتطلعات الأفراد والأوطان، فتم افتتاح مسجد جاسم الوزان في منطقة ضاحية مبارك عبد الله الجابر (غرب



• المرحوم جاسم الوزان في المنتصف، خلفه عبدالله يعقوب الوزان، وأمامه محمد بوعباس (بو فاضل) في اواخر السبعينات



• المرحوم جاسم محمد الوزان وأخوه عبدالوهاب محمد الوزان أثناء تأدية مناسك الحج سنة 1979



• من اليسار: المرحوم جاسم الوزان، والمرحوم عبدالعزيز حمد الصقر (رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت) يستمعون شرح المنتج من قبل أحد المسؤولين في أحد المعارض الإيرانية سنة 1971

رغم مرور ما يزيد عن ربع قرن على وفاة جدي جاسم، إلا أن ذكراه بقيت عصية على نسيان من عاصره ومنهم بطبيعة الحال والدتي، التي تستذكر بحنين واضح أخلاق جدي واجتهاده في عمله وانعكاس ذلك عليها وعلى اخوتها، فكانت مهمة البحث عن أثره وسيرة حياته مضية بالبحث اليدوي، زائرا العديد من الصحف والمكتبات للاطلاع على ارشيفها الخاص وتصنيف المواد وتسجيل المقابلات الصوتية مع من عاصره فكان لهذا الجهد عظيم الأثر في نفسي بأن قربي أكثر من صورة الراحل الكبير وسيرته الملهمة.

لقد تم إشهار غرفة التجارة والصناعة في العام 1959م من قبل كبار تجار الكويت تطوعاً لخدمة البلاد تجارياً واقتصادياً بشكل عام من دون تدخل الجهات الحكومية، وهي ذو شخصية اعتبارية مستقلة معنوياً ومادياً، وذلك

بعد مرور سنة تقريباً تم صدور العدد الأول من المجلة التي تمثل الغرفة بهدف تزويد رجال الأعمال بآخر القوانين والتشريعات والتغيرات التي لها تأثير في اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء في الكويت أو الوطن العربي أو دول العالم، وكذلك توثيق تحركات الغرفة من الرحلات التي ينظمها أو استقبالهم للوفود الرسمية الزائرة.

دعوة رسمية من إيران



أول رحلة يلبي الدعوة فيها جاسم الوزان ضمن وفد غرفة التجارة والصناعة المتجه إلى إيران كانت في أواخر شهر مايو من العام 1971م، وهو أول وفد يتم تشكيلة لزيارة إيران من قبل الغرفة، وجاءت الدعوة الرسمية من قبل مركز تنمية الصادرات في إيران بواسطة السفير الإيراني في دولة الكويت غلام رضا تاج بخش، حيث لبّت الغرفة هذه الدعوة الرسمية، وأرسلت وفداً رفيع المستوى لتمثيل شتى القطاعات المختلفة من قطاع الشركات الخاصة والشركات المساهمة المالية والصناعية والتجارية، وذلك للاطلاع على تقدم الصناعة ونهضة الاقتصاد

الإيراني ودراسة كيفية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ويرأس هذا الوفد السيد عبدالعزيز حمد الصقر وهو رئيس الغرفة بالإضافة إلى 13 شخصية اقتصادية وهم:

جاسم محمد الخرافي، جاسم محمد الوزان، حمود الزيد الخالد، زيد عبدالحسين الكاظمي، عبدالرزاق خالد الخالد، عبدالصمد عبدالله معرفي، عبداللطيف ثنيان الغانم، عبدالله يوسف الغانم، فهد عبدالمحسن النفيسي، محمد عبدالرحمن البحر، نجيب عبدالله الملا، يعقوب يوسف الحميضي، يوسف عبدالعزيز الفليح، ومدير عام الغرفة سكرتير الوفد هيثم الملوحي.

كان لزيارة إلى إيران مخرجات مثمرة إذ تم الاتفاق بين شركة المواصلات الكويتية وأحد المصانع الإيرانية المتخصصة في صناعة السيارات على شراء مجموعة من الباصات لصالح شركة المواصلات الكويتية، فضلاً عن تقديم إيران استثمارات عديدة من المشاريع بشراكة رؤوس أموال كويتية إيرانية.

الكويت السيد جورج فانداليس، وأخيراً المستشار التجاري اليوناني لدى دولة الكويت السيد يانيس بابا ونميري.

لم يأخذ الوفد الكويتي قسطاً من الراحة، فبعد وصولهم ببضع ساعات فقط قام السفير الخاص البرفسور جون جورجكاس بمأدبة عشاء بفندق على شرفهم، ودعا بهذه المناسبة كبار رجال الأعمال اليونانيين وممثلي السفارة الكويتية في أثينا، حيث تم تبادل كلمات الترحيب الودية فيما بينهم. وفي صباح اليوم التالي تم تنسيق زيارات للهيئات الرسمية لعقد اجتماعات مع مجالس ادارتها.

وشملت الزيارات والاجتماعات غرفة تجارة وصناعة أثينا، غرفة تجارة وصناعة بيرية، الغرفة الفنية اليونانية، اتحاد الصناعيين، اتحاد مالكي السفن، وكذلك جمعية المصدرين اليونانيين.

ولم يتوقف وفد غرفة التجارة والصناعة الكويتي عن زيارة المؤسسات التجارية والرسمية

زيارة رسمية إلى جمهورية اليونان

بين الفترة من 8 - 13 مارس 1977 قامت غرفة التجارة والصناعة في الكويت بزيارة رسمية إلى جمهورية اليونان بناءً على دعوة الموجهة إلى رئيس غرفة التجارة والصناعة أثينا السيد كريستوس بناجوس، إذ أرسلت الغرفة بطاقات دعوة إلى عدد من رجال أعمال الكويت المعروفين ليقوموا بتنظيم وفد برئاسة السيد عبدالعزيز حمد الصقر رئيس غرفة التجارة والصناعة وأسفرت عن تشكيل 5 أعضاء وهم السادة: براك عبدالمحسن المطير، جاسم محمد الوزان، عبدالله الغانم العثمان، عبدالله سيد رجب الرفاعي، عبدالوهاب علي التمار، عبدالعظيم حسين حسيني - سكرتيراً.

الوفد الآتي من دولة الكويت عصر الثلاثاء 8 مارس 1977م استقبله في مطار أثينا رئيس غرفة التجارة والصناعة في العاصمة اليونانية وبعض أعضاء الغرفة ومديرها العام السيد ل. فراموجلو، وبحضور سفير دولة الكويت لدى اليونان السيد مهلهل محمد المضيف، وسفير اليونان لدى دولة



• صورة تذكارية سنة 1977

الزيارات إلى الجهات المختصة، أنتج عنه محاور مهمة ونقاشات اقتصادية من عدة لقاءات تسوده منه المصلحة المشتركة بين البلدين تشمل 9 غايات هامة وهي كالتالي:

1. تأسيس غرفة تجارة وصناعة عربية يونانية بهدف تنمية الاستثمارات والمجالات السياحية ولتطوير العلاقات التجارية فيما بينهم.

2. تبادل المعلومات بين غرفة التجارة والصناعة الكويت والغرف التجارية اليونانية بهدف نشر العروض والفرص التجارية والاستثمارية بين البلدين.

3. تقوية التواصل بين البلدين من خلال الوفود التجارية والزيارات الرسمية.

4. إقامة معارض للمنتجات اليونانية على أرض دولة الكويت لتعريف التجار والمستهلكين بهذه المنتجات.

برفقة السيد مهلهل محمد المضيف سفير دولة الكويت لدى اليونان لبعض مكاتب وزراء الجمهورية اليونانية من مثل: نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم السيد ج. راليس ، وزير التخطيط السيد ب. باباليجوراس ، وزير الخارجية السيد د. بتسيوس، وزير التجارة السيد جون فارفيتسيوتيس، وزير البحرية التجارية السيد أ. بابادوجانوس، وزير المواصلات السيد ج. فوياتزيس.

وخلال تلك الزيارات أثنى رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويت عبدالعزيز حمد الصقر على الموقف المشرف للحكومة اليونانية ومساندتها الدول العربية في قضيتها العادلة ضد إسرائيل.

كما قام الوفد بزيارة حاكم البنك الوطني اليوناني ، وحاكم بنك التنمية الصناعية، وهيئة السياحة اليونانية، ومصانع المواد الغذائية من الزيوت والدهن والبسكويت، وكذلك شركة بناء السفن اليونانية، حيث تم الاطلاع على أحدث التطورات الصناعية في اليونان ، وعقد جلسات مع المهتمين على إدارتها. مع كل هذه الجولات من

حكومة الجمهورية المالطية تدعو الغرفة



وجهت حكومة مالطا في 8 يناير 1977م دعوة رسمية إلى غرفة التجارة والصناعة في الكويت لزيارة جمهورية مالطا، فقام رئيس الغرفة السيد عبدالعزيز حمد الصقر بتلبية هذه الدعوة في الفترة 14 - 16 من شهر مارس 1977م بمعية عدد من رجال الأعمال من أعضاء الغرفة وهم: براك عبدالمحسن المطير، جاسم محمد الوزان، عبدالله الغانم العثمان، عبدالله سيد رجب الرفاعي، عبدالوهاب علي التمار، عبدالعزيز حسين حسيني - سكرتيراً.

حين وصل أعضاء الوفد في الساعة الثانية من بعد الظهر إلى مطار مالطا الموافق يوم الاثنين 14 مارس 1977م، كان في استقبالهم السيد محمد خالد الرومي سفير دولة الكويت لدى جمهورية مالطا، ووكيل وزارة التجارة السيد روبرت ستيغالا، ومدير قطاع تنمية الصادرات بوزارة التجارة السيد جون زامت، وأيضاً كان في ضمن المستقبلين السيد أدوين أبيير مسؤولاً عن التجارة الخارجية في مالطا.

5. إنشاء بنك عربي يوناني مشترك.

6. إمكانية تدريب موظفي السفن الكويتية في المعاهد البحرية التجارية اليونانية.

7. إمكانية إصلاح السفن الكويتية في الأحواض اليونانية.

8. دارت نقاشات بين أعضاء الوفد ومسؤولي المصانع التي تمت زيارتها بشأن جودة منتجاتهم وأسعارهم ومقارنتها مع المنافسين.

9. أهمية تيسير النقل وتنظيم الخط الملاحي بين اليونان ومنطقة الخليج العربي.

وتم توقيع مذكرة تفاهم على النقاط السابقة بين الرئيسيين غرفة التجارة والصناعة الكويت وغرفة تجارة وصناعة أثينا على رفع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لمزيد من العلاقات والمصالح المشتركة.

تفاهم بين رئيس غرفة التجارة والصناعة في الكويت ووكيل وزارة التجارة المالطية بشهادة الوفد المرافق، وهذه المذكرة تتضمن 7 محاور مهمة وهي:

1. زيادة حجم الصادرات المالطية إلى دولة الكويت.

2. إقامة معارض للمصنوعات المالطية لتعريف التجار والمستهلكين بهذه المنتجات، حيث لاقت هذه الفكرة إعجابهم بعد العرض الذي قدمه رئيس الوفد بتوفير الخدمات اللازمة ومنح مساحة مناسبة لإقامة المعرض بمبنى الغرفة بالمجان لنجاح هذه الخطوة.

3. دار نقاشات حول إمكانية تأسيس شركات كويتية مالطية بين السيد ج. كاسار رئيس مؤسسة التنمية المالطية ووفد غرفة التجارة والصناعة الكويت والفرص المتاحة للاستثمار في جمهورية مالطا.

وفي اليوم نفسه وعلى شرف الوفد، دعا وكيل وزارة التجارة إلى حفل عشاء بمناسبة وصولهم إلى الجمهورية، بحضور بعض مسؤولي وزارة التجارة، وأركان السفارة الكويتية في مالطا.

وتم تنظيم زيارات إلى الهيئات الرسمية وكبرى مصانع البلاد التالية، لعقد اجتماعات مع كبار المديرين والمسؤولين ورافقهم في أغلب هذه الزيارات سفير دولة الكويت، والمقيم بطرابلس (ليبيا) السيد الفريد ج. بليسي، حيث تمت زيارة وزارة التجارة، مؤسسة التنمية المالطية، اتحاد الصناعات المالطية، هيئة المعارض، مصنع السجاد الصيني، مصنع المنتجات الزجاجية وكذلك المرسى الجديد لبناء وإصلاح السفن.

وفي الساعة 10:30 من صباح اليوم التالي الثلاثاء، استقبل رئيس وزراء الحكومة المالطية السيد دوم ينتوف ووزير التجارة الدكتور باتريك هولاند بمكتبيهما الوفد الكويتي، حيث تم تبادل الآراء والنقاشات الإيجابية التي تهتم الطرفين من الناحية الاقتصادية والتجارية، وتوقيع مذكرة

الجمهورية التركية تدعو الغرفة



سَلِّم سعادة سفير الجمهورية التركية لدى دولة الكويت دعوة رسمية إلى غرفة التجارة والصناعة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وتبادل السلع في تركيا في شهر فبراير 1982م، بهدف الاطلاع على الاقتصاد التركي والنهضة التجارية والصناعية ومدى تطورها، إلى جانب دراسة سبل تقوية وتوثيق العلاقات بين دولة الكويت وجمهورية التركية عبر التعاون الاقتصادي الذي سوف يضمن مصلحة البلدين.

الغرفة لبت هذه الدعوة الرسمية بوفد يرأسه السيد عبدالعزيز حمد الصقر رئيس غرفة التجارة والصناعة ، خلال فترة ما بين 30 مايو 1982م و 6 يونيو 1982م، وقد ضم الوفد عدداً من رجال الأعمال المخضرمين من شتى القطاعات وهم الأعضاء: سليمان عبدالله العيبان، عبد الباقي عبدالله النوري، عبدالمجيد السيد أحمد الغربللي، علي محمد ثنيان الغانم، يوسف عبدالعزيز المزيني، جاسم محمد الوزان - ممثلاً

4. الإمكانيات المتوفرة في بناء أو صيانة السفن الكويتية في الحوض الجاف والمرسى الجديد بمالطا.

5. إمكانية الاستعانة بموظفين وبحارة من مالطا للعمل في دولة الكويت.

6. طلبت الحكومة المالطية من الوفد الاقتصادي أن يبذل جهده لدى الحكومة الكويتية والجهات الرسمية للموافقة على القروض التي سبق طلبها من دولة الكويت، للمساعدة في إنهاء المرسى الجديد لإصلاح وبناء السفن وللمشاريع الزراعية ومصائد الأسماك أيضاً.

7. رئيس الوزراء المالطي وسفير مالطا لدى دولة الكويت تقديماً بطلب إلى رئيس الوفد الكويتي لترشيح مواطن كويتي ليصبح قنصلاً فخرياً لجمهورية مالطا بدولة الكويت.

وبعد ذلك قامت غرفة تجارة اسطنبول بتنسيق لقاءات للوفد الكويتي مع التجار الأتراك بهدف تبادل الآراء والمواضيع المختلفة التي تسهم في بناء مستقبل العلاقات التجارية بين الطرفين. وبعد الانتهاء من النقاشات في الساعة الواحدة ظهراً، وعلى شرف رئيس وأعضاء الوفد الكويتي، أقامت غرفة التجارة في اسطنبول حفل غداء تم خلاله تبادل كلمات الود والترحيب والتصديق على الرغبة الجدية من كل الطرفين للعمل بجد واجتهاد لما فيه مصلحة البلدين.

وفي اليوم نفسه بعد الظهر تفقد الوفد المعرض الصناعي الدائم للمنتجات التركية، وكانت الزيارة مهمة للاطلاع على الصناعات التركية المتطورة الخفيفة والثقيلة منها، وشمل المعرض التركي العديد من المنتجات الواسعة والمتعددة كالسجاد والأدوات الصحية والساعات بأنواعها، واليخوت البحرية المستعملة في الخدمات الخاصة والعامة والمعدات البحرية الخاصة، وكذلك صناعة سفن صيد الأسماك والسفن التجارية والأدوات الميكانيكية بشكل عام والألواح الطاقة الشمسية

للاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية، خالد عبدالمحسن الصقر - ممثلاً لشركة نقل وتجارة المواشي، عبدالله أحمد القبندي - ممثلاً للشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، عيد حمد المرزم - ممثلاً للاتحاد العام للجمعيات التعاونية الاستهلاكية، عبدالعظيم حسين حسني - المشرف على دائرة العلاقات الخارجية في الغرفة (سكرتيراً)، عصام نديم السمان - المشرف على الدائرة القانونية في الغرفة (سكرتيراً).

ولاققت زيارة الوفد اهتمام كبار المسؤولين في جمهورية تركيا على نطاق واسع من القطاعات الأهلية والرسمية، حيث تم جدولة لقاءات الوفد مع المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال الأتراك من مختلف المجالات. ففي صباح يوم الإثنين الموافق 31 مايو 1982م قام الوفد بزيارة لغرفة التجارة في اسطنبول حيث عقد الوفد اجتماعات مع رئيسها وعدداً من أعضاء مجلس إدارتها، وتم بحث كيفية ترقية التعاون الاقتصادي بين الطرفين ليصب في قالب المصلحة المشتركة فيما بينهم.

وزار الوفد الكويتي غرفة الصناعة اسطنبول وكان في استقبالهم رئيس الغرفة السيد ابراهيم بودور وبعض أعضائها، حيث تم عقد اجتماع مصغر بينهما ، تلاه لقاء للوفد مع رجال الأعمال و الصناعة الأتراك.

في هذا الاجتماع رحب رئيس الغرفة الصناعية بالوفد الكويتي ، وأكد رغبة الجانب التركي في توطيد سبل التقارب والتعاون في كل المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية.

ولفت إلى أن الصناعات التركية متطورة ومتقدمة وأن قيمة الصادرات التركية أثمرت الكثير خلال السنوات الماضية نتيجة المثابرة الدورية والجهد المتواصل، مؤكدا استعداد بلاده لتقديم جميع المساعدات ونقل الخبرات التركية ، وتزويد الكويت بما تحتاجه.

ونياة عن الوفد المرافق له أبدى رئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالعزيز حمد الصقر امتنانه وشكره للحفاوة التي قوبل بها الوفد الكويتي من

والمنتجات الخشبية من الأثاث والديكور، والأفران بمختلف أحجامها ولوازم البصريات من النظارات الطبية والشمسية والعدسات اللاصقة والمعدات الإلكترونية الحديثة، والرخام والسيراميك والموزاييك والبلاط والصناعات البلاستيكية بكافة أنواعها المتعددة، فضلاً عن الأسمدة الكيماوية والغازات الخفيفة المستعملة في الصناعة الطبية والمبيدات الحشرية ، والصناعات النحاسية المتنوعة ، بالإضافة إلى الأدوية، والروافع والدراجات والجرارات والآليات المختلفة من السيارات. كما اطلع الوفد على المنتجات الزراعية بأنواعها والمنسوجات المتعددة.

وفي ختام هذه الزيارة الاستطلاعية أبدى رئيس الوفد السيد عبدالعزيز حمد الصقر أعجاب بما اطلع عليه الوفد من منتجات تركية خلّاقة، وأكد لمدير المعرض ضرورة إقامة معرض لهذه الصناعات في دولة الكويت للتعرف على الإمكانيات المتوفرة من الناحية الصناعية في الجمهورية التركية الصديقة ما يعكس بشكل إيجابي على تنمية وتثبيت العلاقات التجارية بين البلدين.

الأعمال والصناعة الأتراك.

وفي صباح اليوم الثالث من الزيارة، غادر الوفد من مدينة اسطنبول متوجهاً إلى مدينة «بورصة» عن طريق البحر، وكان في انتظار الوفد نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في «بورصة» وبعض من أعضاء مجلس إدارتها.

والتقى الوفد الكويتي بمحافظ المدينة الذي أكد في كلمة ألقاها بالمناسبة بهجة مدينة بورصة على المستويين الأهلي والرسمي بزيارة الوفد الكويتي، متمنياً أن تكون هذه الزيارة فاتحة لأبواب الخير في توثيق وتقوية العلاقات الاقتصادية والمصالح المشتركة بين البلدين.

وردّ رئيس الوفد الكويتي عبدالعزيز الصقر بكلمة شكره فيها على حرارة الاستقبال وكرم الضيافة. منوهاً إلى حرص دولة الكويت على توطيد أواصر العلاقة مع جمهورية تركيا الصديقة التي تجمعها بالعالم العربي روابط تاريخية إسلامية عريقة.

الجانب التركي، مشدداً على صدق نية الكويت في التعاون مع تركيا بأي طريقة ممكنة.

وأكد إعجاب الوفد بما شاهده من تطور في الصناعة التركية التي لفتت أنظار تجار الكويت وتقديرهم، مع التشديد على ضرورة قيام تركيا بعمل معرض صناعي على أرض الكويت لتعريف رجال الأعمال والمستهلك الكويتي بالقفزة الصناعية التركية لإتاحة المزيد من التقارب والتعاون بين البلدين بشكل خاص والدول العربية بشكل عام.

وأشار إلى حرص الغرفة على الأسعار التنافسية لاسيما أن دولة الكويت بلد مفتوح ويستورد من كافة أنحاء العالم. وقدّم الصقر في نهاية كلمته فكرة جامعة عن أفضل الطرق لدخول السوق الكويتي.

وفي نهاية الاجتماع أقام رئيس غرفة الصناعة في اسطنبول دعوة غداء تكريماً لرئيس وأعضاء الوفد الكويتي بحضور عدد من رجال

وقائد المنطقة فيها ، وبعض من رجال الأعمال والصناعيين في بورصة وكانت هذه الفرصة مناسبة لطرح الآراء وطرق التعاون بين البلدين.

وفي صباح من يوم الخميس 3 يونيو 1982م، غادر الوفد مدينة بورصة متوجهاً إلى مدينة اسكيشهير حيث كان في استقبالهم رئيس غرفة تجارة وصناعة المدينة وعدد من المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال. وأقامت الغرفة للوفد حفل غداء على شرفهم، بعد ذلك قام الوفد بزيارة غرفة التجارة والصناعة في اسكيشهير والتقى عدداً من أعضاء الغرفة ورجال الأعمال في المدينة.

في هذا الاجتماع تباحت الطرفان في الإمكانيات والفرص المتاحة في مدينة اسكيشهير التي تعتبر من المدن الصناعية المتطورة.

وأكد الجانب التركي قدرته الكبيرة على توفير المنتجات الزراعية والعديد من المواد الإنشائية وإمكانية بناء المصانع المتنوعة.

ونبه الصقر إلى تقدم العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا والدول العربية ، مثنياً خطوات هذا التطور.

وأعرب عن تمنياته أن تفرز هذه الزيارة عاملاً إيجابياً ومثمراً يؤكد تطور التعاون والتواصل بين البلدين الصديقين.

بعد ذلك حضر الوفد الكويتي حفل الغداء أقامته غرفة التجارة والصناعة في بورصة تكريماً للزيارة حضره أيضا عدد من وجهاء ومسؤولي المدينة يتقدمهم محافظ مدينة بورصة.

وبعد الظهر من اليوم ذاته زار الوفد غرفة التجارة والصناعة في بورصة ، والتقى رجال الأعمال في المدينة ، وبحث معهم قضايا اقتصادية عدة ، وأجاب على الاستفسارات والأسئلة المطروحة.

وزار الوفد معرضاً مصغراً للمنتجات الصناعية والحرفية لمدينة بورصة، ثم حضر مأدبة عشاء أقامتها الغرفة بحضور محافظ المدينة

واجتمع رئيس الوفد الكويتي السيد عبدالعزيز حمد الصقر مع نائب رئيس الوزراء التركي للشؤون الاقتصادية د.توركوت أوزال. ثم عُقد اجتماع أكبر ضم جميع أعضاء الوفد الكويتي وكبار المسؤولين من القطاع الحكومي التركي.

وفي بداية الاجتماع رحّب أوزال برئيس وأعضاء الوفد الكويتي على هذه الزيارة ، مؤكداً حرص الحكومة التركية على توطيد علاقاتها مع الدول العربية.

وأكد اهتمام الجانب التركي على تطوير هذه العلاقات إلى أفضل ما يمكن بهدف ضمان المصالح المشتركة للبلدين الصديقين. مشيراً إلى أن لدولة الكويت مكانة خاصة وأن الجمهورية التركية حريصة على استمرار الزيارات بين الجانبين.

وأثنى أوزال على كفاءة رجال الأعمال الكويتيين وتطور الإمكانات في مؤسساتهم ، مؤكداً أن التفاعل المشترك للاستثمار في تركيا سيؤدي إلى نتائج مثمرة تصب في مصلحة الطرفين.

وبدورة أعطى السيد عبدالعزيز الصقر رئيس الوفد الكويتي فكرة شاملة عن السوق الكويتية واحتياجاتها ، مؤكداً ترحيب دولة الكويت بالمصدرين الأتراك.

ولفت إلى إمكانية خلق مشاريع مشتركة بين رجال الأعمال الكويتيين والأتراك في مجالات مختلفة. وبعد ذلك قام رئيس وأعضاء الوفد الكويتي بزيارة لأحد مصانع الثلجات وأعجب بالطاقة الإنتاجية للمصنع والبالغة 1500 ثلاجة يومياً.

وبعد الانتهاء من الزيارة استكمل الوفد طريقه وصولاً إلى مدينة أنقرة في المساء. وفي صباح اليوم التالي اجتمع أعضاء الوفد الكويتي في مبنى اتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وتبادل السلع التركية برجال الأعمال وتبادل معهم الأفكار حول أفضل السبل لتطوير العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية تركيا ، ورد الوفد الكويتي على أسئلة الجانب التركي.

من المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية.

وأشاد بالصناعات المتطورة التي شاهدها أعضاء الوفد الكويتي في المعرض الصناعي الدائم بمدينة اسطنبول، مؤكداً ضرورة إقامة هذا المعرض في دولة الكويت لاستعراض المنتجات أمام أكبر عدد من رجال الأعمال الكويتيين وكذلك المستهلكين، بهدف الاطلاع على ما توصلت إليه الصناعة التركية من تطور وتقنية.

وأعرب عن استعداد غرفة التجارة وصناعة في الكويت لتقديم التسهيلات المتاحة لمثل هذا النوع من المعارض.

وتناول الصقر خلال حديثه الإمكانيات السياحية الخلابة المتوفرة لدى تركيا والتي إذا تمت تنميتها بمشاركة الشركات الاستثمار الكويتية ستعود بالخير الوفير على البلدين.

وحث الصقر الجانب التركي على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين دولة الكويت

وقال إن الحكومة التركية ستعمل على خلق تسهيلات أمام المستثمر الكويتي لتأسيس قطاع استثماري مشترك.

ومن جهته شكر رئيس الوفد الكويتي السيد عبدالعزيز الصقر في كلمته الدكتور أوزال على حسن الضيافة والاستقبال، مشيراً إلى أن لجمهورية تركيا روابط تاريخية مع البلاد الإسلامية، وأن حلم الجميع هو تنمية وتطوير هذه العلاقات لتستمر لأجلٍ طويل.

وشدد على أهمية تطوير التعاون لتحقيق الآمال والطموحات، مؤكداً اهتمام دولة الكويت على المستويين الأهلي والحكومي على تنمية هذه العلاقات، وتكثيف الزيارات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية لتعم الفائدة.

وأوضح أن الكويت دولة استهلاكية من الدرجة الأولى تستورد معظم المواد الاستهلاكية والغذائية من شتى أنحاء العالم وأن تركيا تمتلك إمكانيات طيبة في توفير الكثير من هذه الاحتياجات

5. تأسيس مشاريع سياحية مشتركة مثل إنشاء الفنادق الحديثة وتطوير الرحلات بين البلدين الصديقين وأيضاً بناء الفلل والمساكن على هيئة مدن سياحية.

6. بحث مشاكل النقل بين البلدين الصديقين وتأسيس مشاريع مشتركة في هذا المجال.

7. عمل مشاريع استثمارية في مجالات مختلفة من النشاط الاقتصادي.

8. مساندة تأسيس المشروعات الزراعية والحيوانية مشتركة.

9. الاستفادة من الإنجازات التي حققتها الجمهورية التركية في مجال التقدم العلمي والصناعي، شرط أن تتم ضمن إطار المصلحة المشتركة بين البلدين.

10. زيادة عدد الوفود التجارية وزيارات العمل بين البلدين.

والجمهورية التركية، رغم وجود تحسن ملحوظ طرأ على هذا النشاط في السنوات الأخيرة.

وبعد ذلك جرى تبادل الآراء بين أعضاء الوفد الكويتي والمسؤولين الحكوميين الأتراك وتم تركيز 10 مسائل هي:

1. تذييل الصعوبات التي تواجه عمليات التصدير من جمهورية تركيا إلى دولة الكويت رغبة في تنميتها.

2. إعطاء نبذة لرجال الأعمال الكويتيين عن المنتجات التركية عن طريق تنظيم معرض خاص للصناعات التركية في القريب العاجل لأهميتها.

3. دراسة التعاون المشترك في مختلف المجالات وتأسيس مشاريع مشتركة بين البلدين.

4. تذييل الصعوبات التي تقف أمام تصدير الماشية واللحوم والعلف التركي إلى دولة الكويت.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وتبادل السلع التركية.

وفي مساء اليوم التالي لَبّي الوفد الكويتي دعوة من غرفة الصناعة اسطنبول لحضور الاحتفال الذي تقيمه الغرفة بمناسبة ذكرى تأسيسها، بالإضافة إلى مشاركة رئيس الوفد الكويتي في توزيع عدد من الشهادات التقدير على المستحقين من المنتجين.

وفي صباح الأحد الموافق 6 يونيو 1982م، غادر الوفد اسطنبول عائداً إلى دولة الكويت من رحلة دامت أسبوعاً وكان في وداعهم عدد من المسؤولين الرسميين ورئيس غرفة تجارة اسطنبول ورئيس مجلس إدارة بورصة السلع وبالإضافة إلى الأمين العام لاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وتبادل السلع التركية.

وفي نهاية الاجتماع قدّم نائب رئيس الوزراء التركي للشؤون الاقتصادية د.توركوت أوزال شكره إلى الوفد الكويتي على هذه الزيارة الطيبة وتمنى لهم إقامة ممتعة ، ووعد بزيارة دولة الكويت على رأس الوفد التجاري الذي سيحضر افتتاح المعرض الصناعي المقترح إقامته مع بداية السنة القادمة.

وبدورة شكر السيد عبدالعزيز حمد الصقر رئيس غرفة التجارة والصناعة في الكويت د.أوزال على حسن الضيافة والاستقبال ولرعايته لهذا الوفد ، مؤكداً أن أنظار الجميع تتجه نحو مستقبل مشرق للعلاقات بين البلدين الشقيقتين.

وكان الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة وتبادل السلع التركية أقام حفل غداء على شرف رئيس وأعضاء الوفد الكويتي بحضور عدد من رجال الأعمال الأتراك.

وفي مساء الجمعة 4 يونيو 1982م غادر الوفد مدينة أنقرة متوجهاً إلى اسطنبول وكان الوداع بحضور المسؤولين الرسميين وأعضاء

غرفة تجارة هنغاريا، بالإضافة إلى تواجد أعضاء غرفة التجارة العربية الهنغارية.

وفي صباح اليوم الثاني اجتمع الوفد الكويتي في قاعة الاجتماعات الكبرى في الغرفة الهنغارية بمدينة بودابست بحضور عدد من الرؤساء ومديري الشركات الهنغارية.

افتتح الاجتماع بكلمة السيد بيتر لورنيز الأمين العام للغرفة الذي شكر الصقر على تلبية لهذه الدعوة وأشاد بجهوده المبذولة في توطيد العلاقات الاقتصادية ليس بين دولة الكويت وجمهورية هنغاريا فقط بل أيضاً بينها وبين كل دول مجلس التعاون الخليجي وباقي دول العالم ككل.

وأكد خلال حديثه استعداد بلاده لتأسيس مشاريع مشتركة مع دولة الكويت في جمهورية هنغاريا أو الكويت أو أي دولة عربية أخرى، وبعد ذلك نوّه إلى القانون الذي صدر في بداية عام 1986م ويختص بتنظيم استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

الغرفة تزور جمهورية هنغاريا الشعبية



أرسلت غرفة التجارة في هنغاريا دعوة رسمية إلى غرفة التجارة والصناعة في الكويت، وما كان من الغرفة إلا لتلبية هذه الدعوة بتنظيم وفداً اقتصادياً رفيع المستوى من بين فترة 26 إلى 30 من يونيو من العام 1986م برئاسة رئيس الغرفة السيد عبدالعزيز حمد الصقر وعضوية السادة: محمد عبدالمحسن الخرافي - نائب رئيس، يوسف ابراهيم الغانم - نائب أمين الصندوق الفخري ورئيس اللجنة المالية والاستثمار في الغرفة، جاسم محمد الوزان - رئيس الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية، فهد عبدالرحمن البحر - رئيس لجنة المصارف الكويتية، عبدالعظيم حسين حسني - المشرف على دائرة العلاقات الخارجية في الغرفة (سكرتيراً)

وقد استقبل الوفد لدى وصوله إلى جمهورية هنغاريا الشعبية رئيس غرفة التجارة د. تاماش بيك حيث أقام مساء وصولهم مأدبة عشاء بحضور نائب وزير التجارة الخارجية وكبار المسؤولين في

وبعد هذا الاجتماع اطلع الوفد الكويتي على المخازن التعاونية الضخمة المشهورة باسم «SKALA» التي تنتشر فروعها بجميع مناطق الجمهورية الهنغارية الشعبية حيث اطلع على محتوياتها وأنظمة العمل والإدارة فيها.

وبعد الظهر استقبل وزير التجارة الخارجية الهنغارية بيتر فيريس الوفد الكويتي وعبر عن اهتمام حكومته بتواصل وتنمية العلاقات الجيدة مع دولة الكويت في العديد من المجالات، وثمن بشكل خاص جهود رئيس غرفة التجارة والصناعة في الكويت عبدالعزيز حمد الصقر على استمراره في التواصل المستمر وتقوية العلاقات، مبيناً أن هذا الجهد والوقت المبذول لم يذهب سدى بل حقق نتائج مرضية وملموسة تعكسها إحصائيات التجارة الخارجية بين دول الخليج العربية وجمهورية هنغاريا.

الصقر من جانبه أكد أن غرفة التجارة وصناعة الكويت سوف تستمر في هذه الجهود لتعريف أعضائها بالمنتجات الهنغارية والفرص

ومن جهته استعرض مدير دائرة الاستثمار في وزارة المالية د.بيتر ريدل أسس هذا القانون والحوافز التي يقدمها للاستثمارات الأجنبية كتسهيل الإجراءات وزيادة فترة الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 10 سنوات وتخفيض الضريبة على الأرباح من 40% إلى 30% وإعفاء الاستثمارات الأجنبية في المنطقة الحرة من الخضوع للقوانين الهنغارية.

ومن جانبه أعرب رئيس الوفد الكويتي عبدالعزيز الصقر عن شكره وأعضاء الوفد المرافق لحسن الاستقبال والحرص على توطيد العلاقات مع الكويت، وأكد ضرورة اختيار القطاعات الإنتاجية التي تستقبلها جمهورية هنغاريا بالاستثمار الأجنبي فيها، وأبدى استعداد غرفة التجارة والصناعة في الكويت للمساعدة بعرض المشاريع الاستثمارية على الشركات والجهات المهمة في حال تزويدها بالدراسات الاقتصادية اللازمة، ثم عرض شرح عن الشركات والنشاطات وإمكانيات التصدير من قبل ممثلي الشركات الهنغارية.

د. استيفان هيتيني، وبحث معهم النقاط المهمة والملاحظات الخاصة بقانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية ووسائل وطرق تأسيس المشاريع المشتركة ضمن حدود الاتفاقية المقترحة التي يجري بحثها بين حكومة دولة الكويت والحكومة الهنغارية.

وانتهت الزيارة في تمام الساعة الثامنة صباحاً من يوم الثلاثاء 1 يوليو 1986، حيث غادر الوفد الكويتي مدينة بودابست متوجهاً إلى جمهورية النمسا.

المتاحة للتعامل معها ، موضحاً أن سياسة الكويت التجارية مبنية على حرية التجارة على أساس الجودة والسعر والخدمات اللاحقة معها، وهدفها السعي إلى تقوية التعاون والتبادل التجاري مع الدول الشقيقة المتفهمة للقضايا العربية الإسلامية.

خلال يومي السبت والأحد قام الوفد الكويتي بزيارة واحدة شملت التعاونيات الزراعية وحقول زراعة الأزهار المغطاة وعدد من المناطق السياحية التي تخطط الحكومة الهنغارية عبرها لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنميتها والاستثمار فيها.

وفي اليوم الأخير للزيارة الإثنين 30 يونيو 1986م، زار الوفد الكويتي البنك الوطني الهنغاري المركزي، حيث شرح رئيس البنك ماتياس تيمار نظم المصارف والنقد في جمهورية هنغاريا، وأعرب عن ارتياحه للعلاقات الطيبة بين المصارف الكويتية والمصارف الهنغارية.

وبعد ذلك اجتمع السيد عبدالعزيز حمد الصقر والوفد المرافق له بوزير المالية الهنغاري



• المرحوم جاسم الوزان
يهنئ الدكتور كورت
فالدهايم عن فوزه في
الانتخابات الرئاسية في
النمسا سنة 1986

توجه الوفد الاقتصادي إلى جمهورية النمسا، وكان في انتظارهم كبار مسؤولي اتحاد الغرف النمساوية، وبحضور المستشار التجاري النمساوي لدى دولة الكويت السيد د. فولفغانغ لانز، وفي مساء اليوم ذاته زار الوفد الكويتي معرض الرسوم والفنون الكويتية المقام في وسط مدينة فيينا بمبنى صندوق الأوبك، وقد كان في استقبالهم سفير دولة الكويت لدى جمهورية النمسا عبدالحميد عبدالله العوضي ومدير الصندوق حيث تم القاء النظر على المعروضات التي أظهرت الفن الكويتي الشعبي.

وفي صباح اليوم التالي من الزيارة توجه الوفد إلى مدينة الأمم المتحدة لزيارة مبنى المؤتمرات النمساوي الذي تشارك دولة الكويت في إنشائه بموقع مجاور لمباني الأمم المتحدة والمنتظر انتهاءه في شهر مايو 1987م، حيث استقبلهم مدير البنك النمساوي المشرف على عمليات التمويل د. هلموت هاشك وعدد من الفنيين المشرفين على عمليات الإنشاء.

واطلع الوفد على المجسم المصغرة

زيارة الغرفة لجمهورية النمسا



بناءً على دعوة رسمية موجهة إلى رئيس غرفة التجارة والصناعة في الكويت عبدالعزيز حمد الصقر من رئيس اتحاد الغرف النمساوية رودلف سالينجر، شكلت الغرفة وفداً اقتصادياً ممثلاً لشتى المجالات التجارية والاقتصادية لتلبية هذه الدعوة لزيارة جمهورية النمسا للفترة ما بين 1 إلى 5 يوليو من العام 1986م، برئاسة السيد عبدالعزيز الصقر، عضوية كل من: محمد عبدالمحسن الخرافي - نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويت، يوسف ابراهيم الغانم - نائب أمين الصندوق الفخري ورئيس اللجنة المالية والاستثمار في الغرفة، جاسم محمد الوزان - رئيس الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية، علي أحمد الغانم الجبر - رئيس شركة الفنادق الكويتية، فهد عبدالرحمن البحر - رئيس لجنة المصارف الكويتية، عبدالعظيم حسين حسني - المشرف على دائرة العلاقات الخارجية في الغرفة (سكرتيراً)

وفي صباح الثلاثاء الموافق 1 يوليو 1986م

للمبنى، ثم قام بجولة استطلاعية على بعض القاعات التي تم انجازها وقدموا للوفد الكويتي شرحاً تفصيلياً عنها.

تالياً توجه الوفد إلى المركز الإسلامي في فيينا، والذي تم تأسيسه لغرض تقديم خدمات للجالية الإسلامية، وتعرّف الوفد على هذه الأنشطة والخدمات، وتم تزويدهم بالكتب الإعلامية الخاصة بالمركز.

وفي الساعة الحادية عشرة، اجتمع أعضاء الوفد الكويتي برئاسة السيد عبدالعزيز حمد الصقر مع الرئيس النمساوي المنتخب د. كولت فالدهايم في مقره الانتخابي، حيث هنأه الوفد بفوزه بالانتخابات الرئاسية في الثامن من شهر يونيو 1986م على ثلاثة منافسين إذ حصل على 49,6% من الأصوات، وأعرب الوفد عن الاحترام الكبير الذي تبديه شعوب الأمتين العربية والإسلامية لمبادئه العادلة خلال توليه منصب السكرتير العام للأمم المتحدة، وما عرف عنه بمواقفه الملتزمة حول ما يراه

صواباً، وأكد الوفد أن دولة الكويت، مثل جمهورية النمسا، تقف دائماً مع حق شعوب العالم في الاستقلال والحرية والازدهار، وأن غرفة تجارة وصناعة الكويت سوف تبذل جهداً في سبيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الكويت والنمسا لما فيه من مصلحة مشتركة.

فالدهايم من جهته شكر الوفد الكويتي على حضورهم ومشاركتهم التهنئة، وأبلغهم انه ممتن للقائهم كأول وفد عربي يستقبله بعد فوزه برئاسة جمهورية النمسا.

وفي المساء اجتمع الوفد في مبنى اتحاد الغرف النمساوية مع رؤساء ومديري الشركات الصناعية النمساوية، وبدأ الاجتماع بكلمة ألقاها رئيس القسم الصناعي الفيدرالي فيليب ثون شولر، شكر فيها الوفد الكويتي على تلبية الدعوة وزيارة جمهورية النمسا، ثم قدّم نبذة عن نشاطات وخدمات اتحاد الغرف النمساوية اتجاه قطاع الصناعة.

التعاون مع دولة الكويت في كافة المجالات الاقتصادية.

وقال ستيجر : إن هذا التعاون تبين في السنوات الأخيرة عبر خطوات مشجعة نأمل جميعاً تطويرها وتشجيعها.

الصقر من جهته شكر د.ستيجر على حسن الاستقبال، مبيناً في الوقت نفسه أن العلاقات التجارية مع النمسا حققت مستويات رفيعة بشكل سريع في السنوات العشر الأخيرة، حيث أصبحت جمهورية النمسا تحتل مراكز متقدمة بين الدول المصدرة إلى دولة الكويت بالرغم من النشاط المحدود للشركات النمساوية المتخصصة بالمقاولات في دولة الكويت ، وأن دعمها بلا شك سوف يدفع حجم الصادرات النمساوية لدولة الكويت إلى الأمام.

وأكد رئيس الغرفة الكويتية عبدالعزيز حمد الصقر في حديثه على تهيئة غرفة تجارة وصناعة الكويت لتقديم كافة المسانعات

وفي كلمة جوابية أعرب رئيس الوفد وأعضاؤه عن شكرهم على حسن استقبالهم، ثم أوضح بشكل بسيط الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت، والخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة الكويت، موضحاً مدى أهمية تعاون الشركات الكويتية مع الشركات النمساوية في تأسيس مشاريع ، سواء في دولة الكويت أو في النمسا أو في أي دولة عربية أخرى.

ثم استعرض ممثلو الشركات النمساوية شرحاً مبسطاً عن نشاطاتهم والفرص المتاحة للتعاون مع الشركات الكويتية وزودوا أعضاء الوفد الكويتي بالعديد من النشرات التي توضح حجم إنتاجهم وما حققوه من إنجازات.

وبعد الانتهاء من الاجتماع توجه الوفد الكويتي إلى مقر البرلمان النمساوي حيث التقى نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.توربرت ستيجر، الذي رحب بالوفد وأكد رغبة الحكومة النمساوية في استمرار

وأطلع على الأنظمة والقوانين المعمول بها.

وبعد ذلك استقبل وزير المالية النمساوي فرديناند لاسينا رئيس وأعضاء الوفد الكويتي، وقدم لهم شرحاً كافياً عن النظم المالية القائمة في جمهورية النمسا ومدى مرونتها، مشيداً بالتعاون البناء القائم حالياً بين البنوك الكويتية والبنوك النمساوية. وأعرب عن رغبة الحكومة النمساوية في ترسيخ هذه العلاقات مع دولة الكويت.

رئيس الوفد عبدالعزیز حمد الصقر أبدى من جهته استعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت للمساندة بعرض المشاريع الاستثمارية بشتى أنواعها على الشركات الكويتية كافة في حال تزويدها بدراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة، مثنياً الجهود المبذولة لمكتب التمثيل التجاري النمساوي لدى دولة الكويت في تنشيط قطاع السياحة خلال السنوات الأربع الماضية والتي بدأت آثارها تبرز بوضوح في ازدياد عدد السائحين الكويتيين إلى جمهورية النمسا.

الممكنة لتعريف السوق الكويتي بالمنتجات النمساوية، وأكد إصراره على أهمية إقامة معرض للمنتجات النمساوية في دولة الكويت للمساهمة الجادة ليساهم بشكل كبير في زيادة توزيع هذه المنتجات في السوق الكويتية التي تمتاز بالمنافسة الشديدة.

وذكر أن ذلك يأتي بسبب سياسة دولة الكويت في التجارة الحرة، ما يجعل الشركات النمساوية تبذل المزيد من الجهد لترسيخ حضورها في السوق، مؤكداً الاستعداد لتوفير كل الوسائل المتاحة بغية تحقيق تطلعاتها انطلاقاً من السعي الدائم لتعزيز التبادل التجاري مع الدول الصديقة والمتفهمة للقضايا العربية والإسلامية.

ثم أخذ الوفد جولة في أنحاء من مقر البرلمان وحضر جزءاً من الجلسة المعقودة.

وفي اليوم الثاني من الزيارة، ذهب الوفد إلى المنطقة الجمركية الحرة في مدينة فيينا،

القطاعات الاقتصادية، مركزاً على أن دولة الكويت من أقدم الدول في الخليج العربي التي تمتلك صناعات بتروكيماوية، حيث توسعت استثماراتها في هذا القطاع إلى جمهورية تركيا و الصين الشعبية، وأن دولة الكويت على أتم الاستعداد للتعاون في مختلف المجالات الاستثمارية مع النمسا.

واقترح أهمية تطوير نظام تبادل المعلومات واللقاءات، وأكد أن غرفة تجارة وصناعة الكويت سوف تبذل جهداً في عرض المشاريع الاستثمارية على الشركات الكويتية، بمجرد تزويدها بدراسات الجدوى الاقتصادية المتصلة بهذه المشاريع. وبعدها طرح الجانبان عدداً من الأسئلة والاستفسارات ركز فيها الجانب الكويتي على القوانين النمساوية التي تنظم مساهمة البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي بالنمسا.

وفي اليوم الثالث من الزيارة، استقبل رئيس الجمهورية النمساوية رودلف كريشلاجر

وبعد ظهر اليوم نفسه اجتمع الوفد الاقتصادي الكويتي بمقر اتحاد الغرف التجارية بممثلي البنوك التجارية وبيوت التمويل، حيث ابتدأ الاجتماع بكلمة لرئيس قطاع التمويل والتأمين المنبثق عن اتحاد الغرف النمساوية د.هلموت كلاوس، الذي قدم شرحاً موجزاً عن انجازات التي حققها البنوك النمساوية، مبرزاً ما حققته من مدخرات وتحويلات واستثمارات.

وأشاد في كلمته بالتعاون القائم بين البنوك الكويتية والبنوك النمساوية والذي يشجع على المزيد من التعاون خصوصاً أن لدى البنوك النمساوية العديد من الفرص التجارية التي ستؤدي في حال تنفيذها إلى نتائج طيبة لصالح البلدين.

ورد السيد عبدالعزيز الصقر بكلمة شكر فيها د. كلاوس وقدم له أعضاء الوفد الكويتي، ثم بدأ بنبذة مختصرة عن الحالة الاقتصادية في دولة الكويت وحجم مستورداتها ونظامها المصرفي وما يقدمه من خدمات لجميع

وبعد ذلك اتجه الوفد التجاري إلى قصر بلافيسيني حيث اجتمع رئيس اتحاد الغرف النمساوية السيد سالينجر ، وبحث الطرفان كيفية زيادة التعاون في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وبعد الانتهاء من الاجتماع أقام السيد سالينجر حفل غداء في قصر بلافيسيني دعا إليه نخبة كبيرة من رجال الأعمال ، تم خلاله تبادل كلمات الترحاب والهدايا التذكارية بين رئيس اتحاد الغرف النمساوية ورئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وفي المساء اتجه أعضاء الوفد الكويتي يرافقتهم د. فولفغانغ لانز إلى مقاطعة كارينثيا، حيث كان في استقبالهم رئيس غرفة تجارة كارينثيا كارل بوريخت وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ونائب الحاكم المركزي للمقاطعة ومسؤول السياحة في المقاطعة وأقام بوريخت حفل عشاء على شرف الوفد الكويتي تكريماً لهم.

رئيس وأعضاء الوفد الكويتي يرافقتهم رئيس اتحاد الغرف النمساوية رودلف سالينجر والمستشار التجاري النمساوي لدى دولة الكويت السيد فولفغانغ لانز، حيث نقل السيد عبدالعزیز حمد الصقر تحيات سمو أمير البلاد والأسرة الاقتصادية الكويتية للرئيس النمساوي لموقف جمهورية النمسا المتفهم للقضايا العربية والإسلامية ما يساعد بشكل كبير على تقوية الرابط الاقتصادي بين دولة الكويت والنمسا.

الرئيس النمساوي من جانبه شكر الصقر على زيارته في آخر أيام رئاسته للجمهورية النمساوية، مؤكداً أن سياسة النمسا كانت منصفة وستظل منصفة.

وأعرب عن رغبة بلاده في ترسيخ وتعزيز علاقتها الاقتصادية مع جميع دول العالم كما طلب منه نقل شكره وتحياته لسمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد وتمنياته الطيبة للشعب الكويتي باستمرار التقدم والازدهار.

وفي صباح اليوم التالي، قام الوفد الكويتي يرافقه رئيس غرفة كارينثيا كارل بوربخت و مسؤول السياحة في المقاطعة بجولة استكشافية جمعت أغلب الأماكن السياحية وشملت من خلالها حفل غداء أيضاً، كما عقدت بعض الاجتماعات الجانبية بين ممثلي الشركات الصناعية في المقاطعة وأعضاء الوفد، حيث تدارسوا إمكانية زيادة الصادرات النمساوية إلى دولة الكويت. وعاد أعضاء الوفد في المساء إلى فيينا.

وانتهت الزيارة في صباح الأحد الموافق السادس من يوليو 1986م، حيث غادر رئيس وأعضاء الوفد مدينة فيينا.



• المرحوم جاسم
الوزان وهو يتأسس أحد
اجتماعات اتحاد تجار
ومصنعي المواد الغذائية
في الثمانينات

قضايا اتحاد التجار مع اتحاد الجمعيات التعاونية⁽¹⁾

إذا تحدثنا من خلال صفحة «حماية المستهلك» عن القضايا التي تهم المستهلك، كان لابد من تناول كافة الجوانب لكل قضية، حريصين كل الحرص على تناول دور كل فرد، كل في اختصاصه، من حيث تأثيره عليها سواء كان ايجابياً أو سلبياً. ولو حصرنا كافة القضايا التي سبق وتعرضنا لها بهذا الأسلوب، لغلّب علينا الأمر لكثرتها وتشابكها مع معظمها ولكن العوامل المؤثرة فيها محدودة من عدة جهات تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة.

وبتوضيح أكثر يمكننا القول أن أي قضية استهلاكية تنحصر العوامل المؤثرة فيها في الآتي:

(1) القيس، 1980/3/9



على كل حدة.

1. التاجر المستورد ممثلاً عن الأسواق العالمية وكافة العوامل المؤثرة فيه.

وعليه، كنا نقوم بعرض وجهات النظر المختلفة من كافة الجوانب تحسباً لظهور رأي واضح وصريح يكون له تأثير فعال على طريق الحل. وقد كان رأي تجار الأغذية حول أي قضية تمسهم مباشرة رأياً محفوفاً بالمخاطر وبالتالي فهو يتسم بتحفظات كثيرة . . وكان الكثير منهم يخشى ذكر اسمه على صفحات الجرائد، أو الاشتراك في إبداء الرأي حول أي قضية استهلاكية.

2. الجمعيات التعاونية بصفتها أكبر الأسواق على الإطلاق من حيث القدرة التسويقية.

3. اتحاد الجمعيات التعاونية بصفته الجهاز المشرف على الجمعيات التعاونية والمنظم لأسلوب شراء وبيع السلعة الاستهلاكية داخل أسواقها المركزية.

رئيس اتحاد التجار ومصنعي المواد الغذائية

4. المستهلك بصفته العنصر الأساسي المؤثر من حيث درجة إقباله على السلعة ومدى حاجته إليها، وكيف يتصرف أمام أي قضية تهمة بمجرد الشعور بها.

الوزان: سوق الأغذية بالكويت الأرخص على الإطلاق

5. بلدية الكويت من حيث أسلوب الرقابة الغذائية المتبع حالياً على ضوء لائحة بيع الأغذية وتخزينها والمحلات الخاصة بها التي بدأ تطبيقها بتاريخ 1977/7/3م بموجب المرسوم الأميري الصادر في شأنها، وتأثره على التاجر والسوق الاستهلاكي

في 13 أكتوبر سنة 1978م تم إشهار الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية، وقد يكون ضمن أهدافه جزء مما تعرضنا إليه أعلاه فيما يهم التاجر، ولكن ما هي حقيقة أهداف هذا الاتحاد ؟

إلا أنني أحب أن أنوه بأهم سمة من سمات السوق الكويتية ألا وهي المنافسة الحرة الشريفة بين كافة التجار، فسوق أي سلعة غذائية دائماً في صعود وهبوط، وفي ظل هذه المنافسة لابد أن المستهلك سيكون هو الرابح دائماً وذلك طبقاً للنظريات الاقتصادية التي تحكم السوق المنافسة، وعليه فإنني أرى ضرورة المحافظة على هذه الروح من حيث تعامل التجار مع الجمعيات التعاونية مثل تعاملهم مع كافة القطاعات الاستهلاكية الأخرى. أما من حيث وجهة النظر القائلة بأن « جميع تجار الأغذية يتصفون بالجشع من خلال أسعارهم المصطنعة» فهذا الرأي لا يتسم بالحكمة، ولا يجب النظر إليهم بهذا المنظار الأسود لأنهم يمثلون العمود الفقري للسوق الاستهلاكية. ولن أزيد أكثر من ذلك. ولكنني أكتفي بالقول موجهاً كلامي لأصحاب هذا الاتهام:

مستفسراً: لماذا كانت وما زالت سوق الأغذية بالكويت أرخص الأسواق على الإطلاق سواء بالنسبة للدول المجاورة أو الدول الأخرى؟ فإذا تم النظر إلى هذا السؤال بأسلوب واعي يتسم بالحكمة

وما الدور الذي لعبه منذ إنشائه حتى الآن؟ وأين تقع مصلحة المستهلك بالنسبة له؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحناها على السيد جاسم الوزان بصفته رئيساً للاتحاد في الحوار التالي:

- ما الغرض الأساسي من قيام اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية؟

العمل على بقاء التاجر داخل السوق المحلية من خلال التعاون الكامل بين التجار من جهة واتحاد الجمعيات التعاونية وبالتالي الجمعيات التعاونية الخاضعة لإشرافه وكذلك باقي أجهزة الدولة التي لها علاقة مباشرة بالسوق الاستهلاكية، وذلك بغرض حماية المستهلك.

- ما رأيك بظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية الحالية والأسلوب المتبع حالياً في معالجتها؟

الكويت بوصفها سوقاً مستوردة لكافة السلع الغذائية نجدها محكومة بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار عالمياً من حين لآخر، وقد سبق أن تعرضت «القبس» لهذه التغيرات من خلال هذه الصفحة،

بغرض الدراسة والوقوف على أسلوب الحل المنتسب لمشاكلنا والتي في اعتقادي أن حلها سيخدم المستهلك مباشرة. وصلب مشاكلنا تتمثل في الآتي:

المادة 6 من قانون الأغذية

لقد تم الاتصال بالمسؤولين بالبلدية حول العقبات التي واجهت تجار الأغذية بالنسبة إلى تطبيق المادة 6 من قانون الأغذية الذي صدر في العام 1977م وخاصة من حيث لصق بطاقة باللغة العربية تتضمن تاريخ الإنتاج وتاريخ الانتهاء الصلاحية للمادة الغذائية، فإذا نظرنا إلى نتائج تطبيقها على السوق المحلية إلى الآن نجد أنها زادت تكلفة العديد من السلع الاستهلاكية وخاصة بالنسبة للشركات التي أبدت رغبة في التجاوب معنا حيث ربطت موافقتها بشروط معينة من حيث ضرورة التعاقد على كميات كبيرة من بضاعتها وتحت أسعار مناسبة مضافاً إليها تكلفة البطاقة الجديدة وخاصة إذا علمنا أن استهلاكنا من السوق العالمية قليل جداً إذا قيس باستهلاك باقي الدول

والدراسة لا بد أن تكون محصلة الإجابة عليه في مصلحة جميع تجار الأغذية على الإطلاق. وهل يعلم هؤلاء أن أقصى نسبة ربح يحصل عليها التاجر في ظل هذه المناسبة لا تتعدى 3% - 5% وهذه قد تغطي أو تتساوى مع تكلفة بالنسبة للعديد من السلع التي يستوردها ورغم ذلك فإن بقاء التاجر داخل السوق المحلية تحكمه عوامل كثيرة قد يمس أحدها كرامته الشخصية وبالتالي فهو يكافح ويصر على البقاء ولو من خلال البحث عن مصادر أخرى لتسويق بضاعته.

دور الاتحاد

وحول دور الذي سلكه اتحاد التجار ومصنعو المواد الغذائية منذ إنشائه إلى الآن كان للسيد جاسم الرأي التالي:

الاتحاد يعمل في صمت للحفاظ على الجو الصحي للملائم للتعامل، وفي ظل العديد من المشاكل التي واجهت تجار الأغذية داخل السوق المحلية، قمنا بطرق أبواب العديد من المسؤولين

التعاونية بغرض التعاون الكامل والتنسيق فيما بيننا حتى لا يتضرر التاجر والمستهلك معاً، وبالفعل وعدنا رئيس الاتحاد بضرورة تمثيل اتحاد مستوردي الأغذية في لجنة الأسعار حتى تتحقق العدالة الكاملة وتكتمل القناعة لدى التاجر، وانتظرنا تحقيق وعد رئيس الاتحاد بخصوص ذلك إلى الآن ويبدو أنه تراجع عنه.

وخلّص السيد الوزان إلى الإشارة إلى ما وصفه « بالخطورة الكبيرة » التي يشكّلها اتحاد الجمعيات التعاونية على التاجر بصفة الخاصة والسوق المحلية بصفة عامة والتي تتمثل في تأخير بت لجنة الأسعار في طلبات التجار إلى ما يزيد على ثلاثة أشهر الأمر الذي أدى إلى اختفاء العديد من السلع الغذائية من أرفف الجمعيات التعاونية.

العالم، وما زالت وجهة نظرنا معروضة على الأجهزة المعنية بالأمر لدراستها، ونأمل سرعة البت فيها ونحب أن نوضح أن بعض الشركات العالمية قد امتنعت عن التعامل مع تجار الكويت وذلك لضآلة الكميات التي يراد الكتابة عليها باللغة العربية، وقد أدى انقطاع استيراد منتجات تلك المصانع التي تمتاز بجودتها وشهرتها العالمية إلى حرمان السوق المحلية منها.

قوانين اتحاد الجمعيات التعاونية

وحول قرارات مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية فيما يختص بتثبيت أسعار الشراء من التجار وحرصها في حدود أسعار ما قبل نهاية العام 1978م، وكذلك إنشاء لجنة الأسعار للبت في طلبات التجار من حيث رفع أسعار بعض السلع الغذائية التي تأثرت عالمياً، قال جاسم الوزان:

لقد كان لهذه القرارات آثار سلبية على التجار من جهة وعلى السوق المحلية من جهة أخرى، وعليه تقدمنا إلى مسؤول اتحاد الجمعيات



وضع النقاط على الحروف في قضايا الاستيراد والتسويق

الوزان: تعامل اتحاد الجمعيات مجحف مع تجار الأغذية⁽²⁾

القضايا المتعلقة بالسوق الاستهلاكية . . فقد كان هذا اللقاء الثاني بمثابة تنمة لحديثنا الدسم مع رئيس اتحاد تجار ومصنعي الأغذية، وقد أجاب السيد جاسم الوزان على الأسئلة التي وجهناها إليه كما يلي:

- ذكرتم في إجابتكم عن سؤالنا السابق حول قرارات اتحاد الجمعيات التعاونية المنظمة للأسعار، ودور لجنة الأسعار للعديد من الطلبات التي أمامها قد أدى إلى اختفاء العديد من السلع الاستهلاكية من أرفف الجمعيات التعاونية، فهل يمكن توضيح ذلك أكثر؟

لقد عملنا حصراً شاملاً لكافة السلع التي اختفت من السوق المحلي كنتيجة مباشرة لقرارات لجنة الأسعار فوجدنا أن هناك العديد من السلع، ولذلك حاولنا الكثير على طريق التعاون مع الاتحاد في سبيل حل كافة المشاكل التي تواجه التاجر في تعامله مع الاتحاد، ومع ذلك لم نجد أية استجابة تشجع على الاستمرار فاضطررنا لطرق أبواب وزارات الدولة المعنية بالأمر وما زلنا على اتصال معهم

في اللقاء السابق مع السيد جاسم الوزان رئيس اتحاد تجار ومصنعي الأغذية وضع النقاط على الحروف من جانبه بالنسبة للعديد من أوضاع الاستيراد والتسويق التي يهتم المستهلك الاطلاع عليها وخاصة ما يتعلق منها بالمشاكل القائمة بين تجار الأغذية من جهة واتحاد الجمعيات التعاونية من جهة أخرى بصفة الاتحاد مشرفاً على الجمعيات التعاونية من شراء وبيع العديد من السلع الاستهلاكية وتأثير ذلك على المستهلك.

وبالنظر لما يمثله السيد الوزان في مجال المادة الغذائية في السوق، وهي دون شك أكثر هموم المستهلك حساسية وإلحاحاً. واستطراداً لاهتمام صفحة حماية المستهلك بطرح كافة

أن أسأل رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية سؤالاً وهو: هل يتم اتباع نفس الأسلوب مع الشركات الحكومية التي لها علاقة مباشرة مع الجمعيات التعاونية؟ وعليه فإنني أطالب ضرورة الالتزام بدفع المستحقات للتاجر أسبوعياً.

كذلك هناك قضية أخرى تهم التاجر وتؤثر على المستهلك مباشرة من حيث زيادة تكلفة الوحدة من السلعة الاستهلاكية وهي ظاهرة تأجير الجمعيات التعاونية للأرفف والثلاجات، وهذه الظاهرة رغم ما قرأنا على لسان رئيس اتحاد الجمعيات بأنه لا يقرها نجده لا يحاول جاهداً لمنعها من خلال مجلس إدارة الاتحاد، فهذه الظاهرة توقف حركة التاجر وخاصة إذا علمنا أن هناك فئة محدودة من التاجر قامت بتأجير معظم مساحات المحددة للعرض داخل الأسواق التعاونية - أي بطريقة غير مباشرة ساعدت هذه الطريقة بأسلوب متحيز على عرض سلع معينة لتجار معينين دون غيرهم لأن المساحات الموجودة داخل الجمعيات لا تكفي الكل.

لكي نثبت وبالحقائق أن اتحاد الجمعيات التعاونية مجحف مع العديد من تجار الأغذية. فالنظرة المسيطرة هناك بأن جميع التجار جشعون، ومن خلال ذلك يتم التعامل معهم، وهذا مما يؤسف له، ويجب أن نثبت عكس ذلك تماماً حتى تتبدل هذه النظرة بالنسبة للغالبية العظمى من التجار.

- ما هي أكثر المشاكل إلحاحاً بين تجار الأغذية والجمعيات التعاونية الاستهلاكية على وجه الخصوص والتي تحتاج إلى بت سريع؟

هناك قضية ملحة توقع ضرراً بالغاً على كافة التجار المتعاملين مع الجمعيات وهي تأخير صرف استحقاقاتهم على الجمعيات لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر تقريباً، وهذه كفيلة بشل حركة التاجر وتؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الاستيراد وبالتالي ساعدت على اختفاء العديد من السلع الاستهلاكية وقلة العرض لأصناف أخرى. فالجمعيات التعاونية تبيع للمستهلك نقداً ولكنها تتعامل مع التاجر بالآجل حتى تستفيد من إيداع هذه المبالغ للبنوك مدة أطول وهذا أسلوب لا يقبله أحد. وبالمناسبة أحب



الإداري والفني لكل جمعية وذلك لضخامة حجم المبيعات. كذلك طالب رئيس اتحاد تجار ومصنعي الأغذية بدراسة توزيع السلع المدعومة من الصنف الثاني على باقي الأسواق المركزية الخاصة الأخرى حتى تنال نفس الحظ من حيث إقبال المستهلكين ولا يجب قصر بيعها على الجمعيات فقط، وإذا كان الأمر لابد منه فلا بد من إلزام الجمعيات بحد معين من الربح يجب ألا تتعداه كلما طلب ذلك.

قضية المرتجعات

وحول قضية المرتجعات والتي مازالت قائمة بدون حل حتى الآن قال السيد الوزان إن على كل جمعية أن تأخذ احتياجاتها اليومية فقط مع إرجاع التالف في الحال يوماً بيوم ولا يترك لمدة شهر أو شهرين ويفاجأ التاجر بعد ذلك بأن الجمعية قامت بتحميله على حساباته دون أن يكون له دخل فيه فهذا الأسلوب المجحف لا يقبله أحد على الإطلاق ويجب على كل جمعية أن تتحمل التالف مهما بلغت كميته طالما تم استلام البضاعة من التاجر سليمة.

كما أشار السيد جاسم الوزان إلى المشاكل العديدة التي تواجه العديد من التجار مع بعض المشتغلين داخل الأسواق التعاونية من حيث أسلوبهم في تنظيم وإظهار سلعهم بصورة ملائمة داخل السوق، وهو يرى أن هذه الظاهرة يمكن التغلب عليها عن طريق منع التآجير وقيام الجمعيات التعاونية بتنظيم عمليات عرض كافة السلع الاستهلاكية وبدون استثناء داخل أسواقها التعاونية.

وجهة نظر

وحول أهداف الجمعيات التعاونية فلرئيس اتحاد التجار وجهة نظر من حيث أن الجمعيات التعاونية أنشئت أساساً ليس بغرض الربح بقدر إنشائها بغرض حماية المستهلك في المقام الأول، ثم يكمل بقوله بأنه إذا كانت الجمعية تسعى إلى الربح بالمقام الأول فيجب أن تعاملها الجهات المعنية الرسمية مثل أي محل يقوم بالاتجار مثل الإيجار وغيرها، أما إذا كانت لحماية المستهلك فيجب ألا يتعدى أرباحها لأي صنف تتعامل فيه عن 5% وهذا الرقم يتضمن تغطية التكلفة الإجمالية للجهاز

فكر الاتحاد بالاستيراد المباشر لبعض السلع الاستهلاكية لماذا طالب الجهات الحكومية المعنية بمخازن مجاناً دون تكلفة عليه؟

كما أشار إلى رد الفعل المضاد المرتقب من بعض التجار كنوع من التحدي حيث قيل أن هناك بعض التجار يفكرون جدياً بإنشاء أسواق تعاونية منافسة على الطريقة الأوروبية⁽³⁾ ستلحق بها كافة وسائل الترفيه للعائلات وذلك هروباً من الأسلوب المتبع حالياً في اتحاد الجمعيات وتصرفاته نحو العديد منهم، وهذه الفكرة ستري النور قريباً إن شاء الله وستكون الغلبة في السوق لكل من يعمل في مصلحة المستهلك وفي ظل منافسة شريفة وقوية.

(3) كان مركز سلطان الشويخ أول متجر يبيع بالتجزئة للقطاع الخاص، جرى افتتاحه في عام 1981.

تجميد لجنة الأسعار

وحول فكرة سبق لصفحة حماية المستهلك أن طرحها بالاتحاد لفترة تجميد لجنة الأسعار بالاتحاد لفترة محدودة من الزمن وترك الحرية التعامل بين التاجر والجمعية مباشرة ودراسة النتائج المترتبة على ذلك وكذلك فكرة تطعيم اللجنة بأعضاء من ذوي الاختصاص من خارج الاتحاد قال السيد جاسم الوزان:

إنني أضم صوتي بصفتي رئيساً لاتحاد التجار إلى هذه الفكرة فهي بلا شك ستحل كافة المشاكل القائمة الآن كما أطالب رئيس اتحاد الجمعيات بتنفيذ وعده من حيث حضور مندوب عن اتحاد التجار جلسات لجنة الأسعار وكذلك حضور مندوبين عن كل من غرفة تجارة وصناعة الكويت ووزارة التجارة والصناعة إذا كان الأمر لا بد من وجود هذه اللجنة.

واختتم السيد جاسم الوزان حديثه موجهاً سؤالاً إلى رئيس اتحاد الجمعيات وهو: عندما

رئيس اتحاد الجمعيات يرد على الوزان:

مغالطات واتهامات تفتقر إلى الدليل والمنطق!⁽⁴⁾

جاءنا أمس من رئيس اتحاد الجمعيات بيان تفصيلي يرد فيه على ما ورد في اللقاء مع رئيس اتحاد تجار ومصنعي الأغذية السيد جاسم الوزان. الذي نشر بصفحة «حماية المستهلك» في «القبس» في التاسع من الشهر الجاري، تحت عنوان (جاسم الوزان يقول: اتحاد الجمعيات يسيء إلى السوق بتأخير لجنة الأسعار البت في طلبات التجار). وفيما يلي نص الرد:

لقد نشر على لسان السيد جاسم الوزان بصفته رئيساً لاتحاد تجار ومصنعي الأغذية مقال يحمل بالإضافة إلى عنوانه الشيء الكثير من المغالطات والاتهامات حول سياسة الشرائية التي يطبقها اتحاد الجمعيات بعد صدور قراراته الخاصة بمعالجة ظاهرة الارتفاع المصطنع في الأسعار، ولو

أن هذه المغالطات التي أطلقها السيد الوزان دون عنان قد صدرت منه بصفته الشخصية لهان الأمر وما كلفنا أنفسنا عناء الرد عليها لسببين: الأول أن السيد الوزان مع احترامنا له ومكانته التجارية رجل تاجر يهمله قبل أي شيء آخر مصلحته الخاصة، والسبب الثاني أنها مغالطات واتهامات تفتقر إلى الدليل وينقصها المنطق ونحن في اتحاد الجمعيات رسمنا سياستنا على عدم الرد على مثل ذلك. ولكن طالما أن السيد جاسم الوزان قد تكلم بصفته الرسمية كرئيس لاتحاد تجار ومصنعي الأغذية فهنا صار لزاما علينا أن نرد ولكن في حدود العموميات والكلمات المسؤولة ويتخلص ردنا في الآتي:

- أولاً: ما كنا نود أن تصدر مثل هذه المغالطات من السيد جاسم الوزان على الأقل بصفته الرسمية كرئيس لاتحاد تجار ومصنعي الأغذية لكن يبدو أن أسلوب الصحفي قد وضع السيد الوزان في هذا الموقف.
- ثانياً: إذا كانت المصلحة العامة لجميع السادة أعضاء اتحاد تجار ومصنعي الأغذية تهتم السيد الوزان فإنه من الأفضل له والمفيد باعتباره رئيساً لهذا الاتحاد أن يكون

بأن هناك عدداً كبيراً من السادة التجار كانوا قبل وبعد صدور قرارات الاتحاد قد ابتعدوا من تلقاء أنفسهم عن طريق الجشع والاستغلال وتربطنا معهم سواء في الجمعيات أو في الاتحاد علاقات عمل وثيقة مبنية على الاحترام المتبادل ونحن نقدر لهم ذلك.

- رابعاً: يبدو أن السيد جاسم الوزان شخصياً كتاجر لم تعجبه قرارات الاتحاد دون غيره من التجار ونحن نعرف السبب في ذلك وهو أيضاً يعرف السبب. ولكي نوضح أكثر نقول لقد سبق للاتحاد أن رفض إحدى السلع التي يملكها السيد الوزان وكالتها وسبب الرفض يعود إلى عدم قناعة لجنة الأسعار في البيانات التي قدمها إليها ويطلب فيها رفع السعر رغم أننا اجتمعنا بممثله جلستين متتاليتين خصصناهما لمناقشته في هذا الموضوع ولكن دون جدوى هذا الموقف. وهناك أيضاً موقف آخر عندما عرض علينا سلعة أخرى ليس لها وكيل وعندما طلبنا منه أن يقدم لنا ما يثبت الزيادة التي طلبها في الأسعار قال لنا بالحرف الواحد: ليست لدي أية مستندات وهذه فرصتنا لرفع السعر

على اتصال مباشر مع اتحاد الجمعيات لينقل له وجهة نظر اتحاد التجار ويستمع في نفس الوقت إلى وجهة نظرنا ونحن متأكدون إننا من خلال الحوار المباشر الهادف سنصل حتماً إلى ما يحقق مصلحة المستهلك ومصالحه التاجر على حد سواء خاصة على وأن قرارات الاتحاد وإجراءاته لم ولن تكون في يوم من الأيام ضد المصالح المشروعة للسادة التجار بصفته عامة. وهذا الأسلوب في رأينا أفضل بكثير من أن يطرح كل منا وجهة نظره من خلال كلام عام لا يحقق شيئاً من الايجابيات بقدر ما يزرع الشك في العلاقة الطيبة القائمة بين السادة التجار وبين اتحاد الجمعيات، وهذه العلاقة التي نحرص من جانبنا على توثيقها ونموها، فالتجار من جهة واتحاد الجمعيات والجمعيات التعاونية من جهة ثانية مرتبطان معاً في المصالح المشتركة من خلال حجم التعامل الكبير بينهما ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر أو أن يدخلهما فيما يشبه الحرب بينهما كما يصور ذلك السيد الوزان من خياله.

- ثالثاً: نحن في اتحاد الجمعيات لدينا قناعة

ولكم أن تقبلوا أسعارنا هذه أو ترفضوها. من هذه المواقف أصبح من السهل على السيد الوزان أن يقول ما يشاء عن الاتحاد وعن لجنة الأسعار فيه.

• خامساً: أن لجنة الأسعار في اتحاد الجمعيات قد أخذت على عاتقها مهمة البت السريع في الطلبات التي تقدم إليها من السادة التجار لرفع الأسعار وهذه مسؤوليتها لأن التأخير في البت ليس في صالح التاجر وليس في صالح المستهلك الذي يلح على طلب السلعة التي أعتاد على شرائها كما أن التأخير في البت ليس في صالح الجمعيات أيضاً التي تحرص على توفير كافة أنواع السلع لزبائنها. ومن هذا المفهوم لدى لجنة الأسعار فإنها تجتمع مرتين على الأقل من كل أسبوع ولساعات طويلة تناقش فيها كل تاجر أو ممثله على حده تناقشه في الزيادة التي يطلبها في الأسعار مناقشة تفصيلية من خلال الأرقام والمستندات وكثيراً جداً ما يستغرق مناقشة تاجر واحد ساعة أو ساعتين خصوصاً إذا تقدم الطلب زيادة الأسعار لأكثر من سلعة واحدة. من هنا فإن لجنة الأسعار تضطر

أحياناً إلى تأجيل النظر في سلعة معينة لأن اللجنة تأخذ في مبدأ البت أولاً في الأهم من السلع قبل المهم من حيث شهرة السلعة وأهميتها لدى المستهلك بصرف النظر عن من قدمها من التجار.

• سادساً: نحن في الاتحاد راضون تماماً عن أسلوب عملنا وكفينا ما بيديه السادة التجار من تعاون وتفاهم لأسلوب عملنا ولقراراتنا باعتبارها تخدم المستهلك دون إلحاق الضرر بهم كتاجر. أما ما ينفرد به السيد جاسم الوزان من رأي في عملنا وأسلوب فإن ذلك لن يعيقنا بإذن الله عن تأدية واجبنا بالطريقة التي نراها تحقق أهدافنا ومسؤوليتنا التعاونية تجاه المستهلكين، مع تأكيدنا للسيد الوزان بأن موقفه هذا لن يكون له تأثير على رغبتنا في استمرار العلاقة الطيبة معه كتاجر معروف لدينا ونعتز بالتعاون معه ومع غيره من السادة التجار دون تمييز لتاجر دون آخر، والله الموفق والهادي إلى طريق الصواب.

ومصنعي الأغذية». فلقد تضمن حديث رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عديداً من الأمور حوت كثيراً من التجني دون حق على شخص رئيس اتحاد تجار ومصنعي الأغذية، وطعنا في الأسلوب الذي يرى اتحاد التجار فيه معالجة لكافة المشكلات التي تتعلق بالسلع الغذائية والأسباب المؤدية لارتفاع الأسعار وبيانياً للعلاج الأمثل لتلك المشكلات. يبدو أن الأمر قد التبس على رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية وأسيء فهم ما قصدنا إليه من حديث، والذي كان رائدنا فيه وهدفنا الأول والأخير هو الصالح العام، ومعالجة ما أثرناه من مشاكل وما طرحناه من علاج هو في نظرنا الطريقة المثلى لتفادي كافة الصعاب وتقليل كل العقبات التي تعترض عمليات الاتجار بالسلع الغذائية، وتؤدي بالتالي إلى رفع أسعارها وهو ما نسعى جميعاً الحد منه والتغلب عليه باستقصاء الأسباب المؤدية إلى ذلك والتعرف على جذور المشكلة حتى يتسنى علاجها.

وكما سبق بيانه كان رائدنا هو المصلحة العامة التي تقوم على النقد الحر البناء، وطرح

الوزان يرد على رئيس اتحاد الجمعيات
التعاونية:

**أزيلوا الأضرار التي يتعرض لها التاجر
والمستهلك⁽⁵⁾**

جاءنا من السيد جاسم محمد الوزان رئيس الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية الرد التالي على رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية. وهو رد على رد سابق كان رئيس اتحاد الجمعيات قد وافنا به تعقيباً على حديث أجرته صفحة حماية المستهلك معه:

ما نشر في جريدة «القبس» بعدادها رقم 2822 بتاريخ 1980/3/25، تحت عنوان «رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية يرد على رئيس اتحاد تجار ومصنعي الأغذية» يقضي منا رداً فيه إيضاح لبعض الحقائق التي غمض فهمها واستبانة ما قصدناه من حديث نشرته «القبس» على لسان محررها تحت عنوان «لقاء مع رئيس اتحاد تجار

(5) القبس، 1980/4/22.



فصلنا بما وجهة نظرنا في هذا الصدد بما لا مجال لإعادة سرده أو تكراره اكتفاء بما تم نشره في حديثنا سالف البيان بجريدة «القبس» وكنا نود أن يكون حديث السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية ايجابياً ومنطوياً على وضع الأسس والقواعد التي من شأنها تذليل العقبات والقضاء على المشكلات التي اشرنا إليها، ولكن حديث السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية ابتعد عن الايجابيات وخصص كل حديثه للأُمور الثانوية التي لا تعمل على حل المشكلة بقدر ما تضمنت نسبة أمور لا تتصل بالحقيقة واستنادها إلى شخصنا على غير حق.

وردنا على ذلك يجدر بنا التنويه إننا لا شأن لنا شخصياً بالموضوع الذي سبق وطرحناه، وإنما كان دافعنا في ذلك المصلحة العامة وحدها ودون غيرها . . ومن ثم فإن محاولة السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية حسبما جاء بحديثه المنشور بجريدة «القبس» إلصاق بعض الأمور الخاصة به ونسبها إلينا دون أن يكون لذلك ظل من الحقيقة أو سند من الواقع، فهو ما كان يتوجب أن يكون خاصة إذا ما كان المستهدف هو الصالح العام فقط.

المشكلة والبحث عن مسبباتها توصلنا إلى علاج أمثل لها . . ولكن هذا الأمر قد التبس على رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية وغمض عليه فهم ما رمينا إليه والذي استطاع أن يفهمه من كل الحديث هو كيف يهاجمنا شخصياً لذلك كان لزاماً علينا إيراد هذا الإيضاح.

أشرنا بحديثنا إلى ضرورة التعاون والتنسيق فيما بين اتحاد التجار واتحاد الجمعيات التعاونية حتى يتم إزالة الأضرار التي يتعرض لها كل من التاجر والمستهلك على حد سواء، الأمر الذي وعد معه رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية بتحقيقه وذلك بتمثيل اتحاد تجار الأغذية في لجنة الأسعار لتحقيق العدالة، ولكن لم يخرج هذا الوعد إلى حيز التنفيذ، وللأسف فإن رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية قد أغفل التعليق على هذا الموضوع ولم يأت على ذكره أو الإشارة إليه فهل من سبب لذلك ! كذلك فإن تأخير لجنة الأسعار في البت بطلبات التجار فترة تجاوزت الشهرين كان له أثره على التاجر والمستهلك مما أدى إلى اختفاء كثير من السلع الغذائية من الجمعيات التعاونية، ولقد

الجمعيات التعاونية . . فليست المسألة أو المشكلة تتعلق بشخصي فعندما أشرت إلى موضوع تأخير البت في طلبات تحديد الأسعار أشرت إليه بصفتي رئيساً للاتحاد، وإشارتي إليه جاءت تلبية لشكاوى أغلبية تجار المواد الغذائية الذين يعانون من هذه المشكلة التي تثقل كاهلهم بأعباء مادية كبيرة بالإمكان تداركها لو تم البت في طلباتهم بالسرعة المرجوة، ولقد جاء حديثي بناء على مستندات وشكاوي من التجار أرى إنه لا داعي لنشرها على صفحات هذه الجريدة، ولكني على استعداد لوضعها أمام السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية إذا رغب في ذلك ليكون على قناعة تامة أن المشكلة لا تخصني شخصياً أو تخص قلة من التجار، بل هي مشكلة أغلبية التجار، ولعلم السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية فنحن في اتحاد التجار نناقش جميع المشاكل والأمور التي تهم التاجر والمستهلكين على سواء، ولهذا السبب فقد طرقت أبواب عدة وزراء وأبدينا لهم وجهات نظرنا في جميع الأمور المتعلقة بموضوع الحركة الغذائية وقد تفهموا مشكورين وجهات نظرنا وأبدوا استعدادهم للمساعدة في حلها. فليست المسألة أو المشكلة

ولقد تضمن حديث السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية أن لجنة الأسعار قد تضطر أحيانا إلى تأجيل النظر في سلعة معينة برغم أن اللجنة تأخذ في مبدأ البت أولاً في الأهم من السلع قبل المهم من حيث الشهرة السلعة وأهميتها لدى المستهلك، وما نود أن نشير إليه هو أن هذا التأجيل وعدم البت السريع في الطلبات تحديد الأسعار يؤذيان إلى مردود عكسي يكون من شأنه التأثير على التاجر والمستهلك على حد سواء.

أما فيما يختص بما مرده بيان السيد رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية حول رفض لجنة الأسعار لسلعة أملك شخصياً وكالتها، وقوله أن قرارات الأسعار لم تعجبني لهذا السبب وأن جميع التجار راضون كل الرضا عن قرارات لجنة الأسعار ما عداي شخصياً، فيا للأسف أن رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية وجد لنفسه عذراً يتعلل به لتجريحي شخصياً وإنه يعلم إنني والحمد لله لدي العديد من السلع بما لا أتأثر معه من رفض الاتحاد لسلعة واحدة أو بعض ما تخصني من السلع، فيبدو أن ذلك الأمر قد التبس أيضاً على السيد رئيس اتحاد



اتحاد تجار المواد الغذائية برئاسة
الوزان:

إرجاع البضائع يكبدنا خسائر باهظة⁽⁶⁾

طالب اتحاد تجار المواد الغذائية بتنظيم التعامل فيما بينهم وبين اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وذلك بتحديد طريقة وأسلوب إعادة التالف بعد الذي يتحملة التاجر بعد أن يكون قد سلم البضائع للجمعيات. واقترح في اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية على أن مبدأ إرجاع البضائع من قبل الجمعيات التعاونية للتجار بعد تسليمها إياها بالطرق السليمة المتعارف عليها أمر يسبب الخسائر الباهظة للمتعاملين بالمواد الغذائية.

وأوضح مصدر مسؤول في الاتحاد لـ«القبس» عقب الاجتماع الذي تم أمس في مبنى غرفة التجارة والصناعة الكويت برئاسة السيد

تتعلق بأشخاص وإنما هي بالدرجة الأولى تستهدف المصلحة العامة دون المصلحة الشخصية ومن ثم فإنه يتعين أن نعلو عن المسائل الشخصية ولا نسمح أن تكون مجالاً للتهاتر، ذلك أن الهدف الذي يسعى إليه كل من الاتحادين - اتحاد التجار واتحاد الجمعيات - هو الصالح العام لكل من التاجر والمستهلك.

لكل ذلك أردنا التنويه إيضاحاً لما أثير على صفحات هذه الجريدة وتوضيحاً لكل ما شاب ذلك من لبس وعدم فهم لحقيقة الأمر. والله من وراء القصد.

ديسمبر 1979م، وتم الاستماع لتقرير مراقب الحسابات.

العملية تتم دون دراسة للمخزون
وحاجة الأسواق

**الوزان: قيام اتحاد الجمعيات بالاستيراد مسألة
خطرة⁽⁷⁾**

كثُر الحديث عن قيام اتحاد الجمعيات التعاونية وبعض الجمعيات بالاستيراد مما يجري تسويته بواسطة الأسواق التعاونية، وثار بعض التجار واعترض اتحادهم، وتساعدت المشكلة ورغم عقد أكثر من لقاء ضم مندوبين عن الأطراف المعنية وذات العلاقة. إلا أن الموقف لم يحسم على الأقل من وجهة نظر التجار الذين مازالوا ينظرون إلى الاستيراد هذا باعتباره جوراً على حقوقهم تزاوله الجمعيات رغم إنه لم يحقق أي فائدة للمستهلك، بل إنه ينطوي على مخاطر الجمعيات نفسها.

جاسم الوزان رئيس الاتحاد، أن معظم الجمعيات تقوم بإتلاف البضائع وتقييد قيمتها على التاجر دون علمه. وقال المصدر أن التجار ناقشوا موضوعات مختلفة تهم المتعاملين بالمواد الغذائية أهمها:

إن الجمعيات التعاونية تتسبب في إيجاد مشكلة بالنسبة للمواد الغذائية المثلجة وذلك، من الناحية التخزين، إذ إنها لا تعطي هذه المواد الغذائية العناية الكافية إضافة إلى أن أي انقطاع في التيار الكهربائي يتم تحميل آثاره على التاجر. وقال المصدر أن الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية سيقوم بتقديم طلب إلى اتحاد الجمعيات التعاونية بشأن ضرورة اتباع الوسائل الحديثة في التخزين.

وكان رئيس الاتحاد قد تحدث في بداية الاجتماع واستعرض فيها نشاطات الاتحاد خلال السنة الماضية والجهود المبذولة للتنسيق بين التجار المواد الغذائية واتحاد الجمعيات التعاونية لخدمة التاجر والمستهلك. وتم في الاجتماع المصادقة على الميزانية العامة المنتهية في 31

(7) القيس، 1984/6/16.



في لقائنا مع جاسم الوزان رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية التمسنا صيغة لحل هذه المعادلة.

- ترى ما هي وجهة نظركم حيال هذا الموضوع وما هو الاقتراح الذي ترونه يحفظ حقوق مختلف الأطراف وتأكيد حق المستهلك ؟

أين الجهاز الرقابي:

قال رئيس اتحاد المواد الغذائية، أن قيام اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالاستيراد مسألة تنطوي على خطورة كبيرة، لاسيما وقد لوحظ أن عمليات الاستيراد تتم دون دراسة للمخزون السلمي وحاجة الأسواق، الأمر الذي جعلنا نتساءل من يتحمل الخسارة فيما لو تلفت هذه البضاعة؟ ومن يعوض الجمعية والمساهمين؟ لاسيما وأن الجمعيات التعاونية مؤسسات نفع عام. أن قيام اتحاد الجمعيات بالاستيراد وقيام بعض الجمعيات أيضا بالاستيراد يبرز نوعاً من الخلط والتضارب

ليس في صالح المستهلك.

- ألا يمكن أن يكون تنوع عمليات الاستيراد في مصلحة المستهلك عن طريق التنافس؟

هذا صحيح، لكن من ضمن التلاعب فيها، خاصة مع عدم وجود جهاز رقابي متخصص في ذلك على الجمعيات. ويضيف جاسم الوزان، نحن نعرف أن هناك مشاكل عديدة ترتبت على قيام الجمعيات باستيراد السلع بمعرفتها ويعرف ذلك أكثر منا رؤساء الجمعيات وأعضاء مجالس إدارة الجمعيات وكذا المسؤولون عن أجهزة المشتريات والمخازن فيها.

- هذه وجهة نظر خاصة، أو باعتبارك مسؤولاً عن اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية ؟

لا أستطيع أن أنكر هذا بحكم مناصبي كرئيس لاتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية لكن ذلك لا يغير من الأمر الواقع شيئاً، وأرى التخصص خير وسيلة لتحقيق الصالح العام.

- أي تخصص يعني ؟

فائدة للمستهلك

- وهل هناك ما يمنع أن تحقق المزايا نفسها فيما لو استوردت الجمعيات السلع الغذائية لحسابها وبمعرفتها ؟

نعم، فإن الجمعيات بقيامها بعملية الاستيراد تحقق هامش ربح كبيراً، رغم أن ذلك يختلف مع فلسفتها في إنها لا تستهدف الربح في عملياتها نتيجة العديد من التسهيلات التي تحصل عليها والدعم من الحكومة سواء المباني أو الإيجارات أو غير ذلك، الأمر الذي يعني أن هامش الربح يتضاعف لها، بينما هناك مسؤوليات على التاجر المستورد وبالتالي مصاريف كثيرة، ومما يدعو للأسف أن المستهلك لم يستفد شيئاً من قيام الجمعيات بعمليات الاستيراد مما يعني أن التاجر سلب حقاً من حقوقه وزاولته الجمعيات لمصلحتها وليس لمصلحة المستهلك وليس أدل على ذلك من المثل القائل «ديرة الغلا جلابة»⁽⁸⁾. وباستمرار الوقت فإن ذلك سيؤدي على اتساع

ما أقصده هو أن التجار أجدر بعملية الاستيراد من سواهم نظراً لما لهم خبرة كبيرة في هذا المجال لا تتوفر غالب الأحيان في الكوادر المسؤولة عن الاستيراد في الجمعيات، مع تقديري لهذه الكفاءات، خاصة في مجال المواد الغذائية ومن ثم فيمكن للجمعيات أن تقوم باستيراد بعض السلع والمواد غير الغذائية، بينما يحتاج استيراد المواد الغذائية فعلاً إلى خبرة وراية وحنكة وقدرة وإمكانيات قد لا تتوفر لدى العديد من الجمعيات.

- كأنك تسد الطريق أمام الاتحاد والجمعيات نحو عملية الاستيراد التي يرون أنها تحقق صالحهم ؟

في تقديري أن صالح الجمعيات التعاونية ليس في هذا الأسلوب لاسيما وأن الاستيراد عن طريق التجار يحقق لها أكثر من ميزة واحدة منها ضمان ثبات الأسعار وضمن استمرارية البضاعة طوال مدة التعاقد، هذا إلى جانب تنوع السلع ومصادرها ومستويات جودتها وتباين أسعارها وفقاً لجودتها.

(8) أي أن البلد مفتوح والكل يستطيع أن يستورد ويتاجر، فالاستيراد ليس حكراً على التجار فقط.



ذوق المستهلك إذ أن استيراد الجمعيات للسلع يقلص أمامها فرص البدائل وبالتالي فرض نوعيات معينة على المستهلك سواء من الناحية الأصناف والأسعار.

تحذير

ويحذر الوزان من هذه النقطة فيقول:

النقطة الأخيرة بالغة الخطورة والحساسية إذ أن كثيراً من الجمعيات تنزلق في هذا الخطأ تدريجياً، وذلك بفرض نوعيات معينة من السلع، الأمر الذي سيؤدي إلى أن تخسر الجمعيات الكثير من زبائنها وخاصة بعد ظهور الأسواق الشعبية بما تحتويه من عشرات من الأصناف السلعية بأسعار مناسبة ودرجات جودة متباينة.

اقتراح بالتخصص

- وهل هناك من حل أو خطة يعرضه اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية ؟

إننا نرى إنه لا بأس أن يركز اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على الشراء الجماعي وعلى الإنتاج الوطني وضرورة إعطاء الأولوية للمصناعات المحلية فذلك واجب الاتحاد والجمعيات، مع ترك عملية الاستيراد من السلع الغذائية للتجار باعتبار أن ذلك مجال تخصصهم، مما سيعود بالفائدة على الأطراف المعنية جميعاً سواء التاجر أو الجمعية أو المستهلك أيضاً.

استغلال فرصة

- اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية في هذا المجال إذا ما شعر بتفردده في مجال الاستيراد ما الذي يضمن عدم شعوره بالقدرة على التصرف بالسوق كما يحلو له بغياب المنافس وهو الجمعيات واتحادها؟
أبدأً، فالتاجر المستورد يريد أن يعيش وهذا مجال رزقه وعمله، كما وإننا نلاحظ أن التاجر نفسه كثيراً ما يلجأ إلى لجنة الأسعار باتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مطالباً وعارضاً تخفيض أسعار بعض أصناف البضاعة لديه، وهو يفعل ذلك طائعاً دون إكراه، كما وإنه أيضاً لا يجاب إلى طلبه في رفع

الاستيراد لحسابها مما يعني انه الأسلوب
الأفضل لها مادياً ؟

إن ما أعنيه بكلمة أضمن لأموال الجمعيات،
هو أن مسألة التوالف في السلع أحد المسائل التي
يقسم دائماً الإنفاق عليها بين التاجر والمستورد
والجمعية مما يعني تجنب الجمعية لأية خسارة
ناجئة عن القلق في السلع، بينما سيختلف الوضع
في حالة قيام الجمعية بالاستيراد لحسابها إذ
عليها أن تتحمل أية مخاطر في هذا الصدد، علاوة
على الخسائر المترتبة على تلف السلع ومن
هنا فإن المستهلك تراه يدفع هذا من جيبه ولا
يستفيد استفادة حقيقية من جزاء قيام الجمعيات
باستيراد السلع الغذائية رغم هامش الربح الكبير
الذي يتحقق لهذه الجمعيات أصلاً نظراً للمزايا
التي تتمتع بها وأوجه الدعم المختلفة التي تتلقاها
من الدولة ولو قام كل طرف بمزاولة عمله وفقاً لما
هو مخطط له دون تجاوز لتحقيق الصالح العام في
النهاية ومصالحه التاجر المستورد كطرف ومصالحه
الجمعية كطرف ثان وسيط، والمستهلك كطرف
ثالث في ظل منافسة شريفة داخل إطار الاقتصاد
الحر للدولة.

سعر بعض السلع إلا إذا أبرز مستندات تؤكد وتبرر
ارتفاع تكلفة السلعة والذي يدفعها الاتحاد ممثلاً في
لجنة الأسعار، ولا يرفع سعر أي سلعة إلا عن قناعة
وبعد دراسة وهذا كله يبعد شبهة قيام اتحاد التجار
ومصنعي المواد الغذائية باستغلال الموقف مستقبلاً.

مناقصات وممارسات عامة

ثم يقول معرباً عن وجهة نظره في الموضوع:
هذا كله مؤداه أن أفضل الأساليب لممارسة العملية
التجارية بشكلها المعتاد أن يقوم اتحاد الجمعيات
والجمعيات بطلب وتحديد ما يريدون من سلع في
مناقصة عامة أو ممارسة عامة على أن يتقدم التجار
جميعاً كل بما لديه من أصناف وأسعار وشروط،
ويبقى للاتحاد التعاوني أو الجمعيات اختيار ما
يريد في ظل منافسة حرة شريفة، فذلك أضمن
لأموال الجمعية وأفضل لجيب المستهلك.

التوالف والخسارة

- ولكننا نرى الكثير من الجمعيات تفضل

في رده على اقتراح جاسم الوزان

وكيل الشؤون المساعد: اقتراح منطقي

ولكن!⁽⁹⁾

خمس سنوات تكاد تمر على إنشاء اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تركزت جهوده خلال الفترة الأخيرة منها على بعض الأهداف منها كالشراء والاستيراد الجماعي لتوفير العديد من السلع والأصناف من مصادر متنوعة، والمساهمة بالحد من ارتفاع أسعارها، وذلك من خلال لجنتي الشراء والاستيراد الجماعي، ولجنة الأسعار. وقد وجه للاتحاد خلال الفترة الأخيرة أيضاً الكثير من النقد، حيث لم تلق سياسة الاتحاد بالطبع رضا كل الأطراف ذات العلاقة بالموضوع.

سيعرضهم للخسارة، وإنهم بالفعل رفعوا شكواي وعقدوا لقاءات مع المعنيين بهذا الموضوع لوضع حل له، واقترح السيد جاسم الوزان على اتحاد الجمعيات التعاونية في حالة رغبة بتوفير سلعة ما أن يقوم بإعلان عن ممارسة محلية يتقدم لها تجار الصنف حيث يمكن اختيار انسب العروض.

وقد استعرضنا مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد لشؤون التعاون ما وجه للاتحاد والحركة التعاونية من نقد في الآونة الأخيرة وكذا الاقتراح الذي تقدم به رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية.. فماذا كان جوابه؟!

اقتراح منطقي . . بشروط

يقول السيد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد:

إنه بلا شك اقتراح منطقي، ولكن فاعليته مرهونة بشروط و ضمانات أخرى عديدة يجب القيام بها، فيمكن بالفعل أن يقوم اتحاد الجمعيات بطرح

فقد أشار رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية «جاسم الوزان» في حديث له مع القبس أخيراً إلى أن ممارسة اتحاد الجمعيات للشراء والاستيراد تعني سلب التجار لجوهر عملهم، مما

(9) القبس، 1984/7/8.

الجمعيات معهم سيجدون أنفسهم في وضع تجاري لا يحسدون عليه. ونحن هنا لا نقول إن التعاون مع التجار المحليين يجب أن يتم دون الأخذ في الاعتبار مصلحة المستهلك، فمصلحة المستهلك هي هدف من أهداف الجمعيات التعاونية، ولكننا نقول إن الغالبية العظمى من التجار المحليين هم الذين يمثلون التجارة الداخلية التي عرفتها بلادنا منذ القدم نرى إنهم حريصون بطبعهم وتعاملهم التجاري على مصلحة المستهلك قبل أن تقوم الجمعيات التعاونية.

أهمية دعم القطاعات الوطنية

وأضاف: في تقديري بالنسبة للتجار أنهم أصبحوا أكثر حرصاً على مصلحة المستهلك من ذي قبل، وحتى لو لم يكونوا كذلك - إن لم يكونوا مرغمين - على تقديم الكثير من التنازلات والتخلي عن جزء من مصالحهم لسبب بسيط وهو رغبتهم في أن يستمر تعاملهم مع الجمعيات التعاونية التي هي حلقة وصل الرئيسية بينهم وبين المستهلك.

مناقصة محلية بين التجار والموردين المحليين لتوفير سلعة ما، على إنه ينبغي أن يقوم الاتحاد في الوقت نفسه بتلقي عروض أخرى من الخارج حول السلعة نفسها ومواصفاتها نفسها ومن المصادر نفسها للاطلاع على مستوى أسعارها عالمياً. فماذا ما تبين له أن الأسعار المحلية معقولة فلماذا لا يأخذ منها، أما إذا وجد بها شططا، فإن الأسعار العالمية في هذه الحالة تكون مرجعه الدائم لتقويم الأسعار.

خطة الوزارة . . والاقتصاد الوطني

ويستطرد قائلاً: إن مثل هذا الأسلوب لا يتعارض مع سياسة الوزارة وبرامجها المطروحة في خطة العمل الخاصة بتطوير التعاونيات، والتي وضعت خطوطاً عريضة لأسلوب التعاون بين الجمعيات والتجارة الداخلية ويمثلها التجار والمستوردين المحليون، فقد أشارت الخطة إلى ضرورة التعاون معهم وفتح المجال أمامهم في حدود مصالحهم المشروعة، فالجمعيات التعاونية تمثل العمود الفقري لتجارتهم وبدون تعاون



الاتحاد نسي الأهم

- البعض يرى أن ما يحققه الاتحاد بالنسبة لتوفير السلع والحد من ارتفاع الأسعار يعتبر إنجازاً، في حين يراه البعض غير ذلك . . بل إنه خروج عن أهم أهداف الرئيسية، فما تقديركم لذلك؟

اتحاد الجمعيات التعاونية يقوم بجهد كبير فيما يتعلق برقابة أسعار السلع، ويقوم كذلك بتوفير بعض السلع البديلة من خلال اللقاءات والزيارات المحلية والخارجية. وهذه الأعمال التي يمارسها الاتحاد بلا شك أعمال جليلة الهدف منها حماية المستهلك، لكننا ونحن نرى الاتحاد وقد ركز جل جهوده على موضوع الأسعار والشراء متوقف عن تحقيق أهداف أخرى حددها نظامه الأساسي، كنشر الوعي التعاوني وتنظيم الحركة التعاونية والعمل على رفع كفاءة الأداء في الجمعيات إلى جانب القيام بالدراسات والبحوث في كافة المجالات، علاوة على تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في الحركة التعاونية وإلقاء المحاضرات لتعميق الفكر التعاوني.

ويتابع وكيل الوزارة المساعد لشؤون التعاون قائلاً: إذا كنا نشير إلى موضوع التعاون مع القطاعات الوطنية، فليس معنى ذلك أن الجمعيات، والاتحاد بصفة خاصة، قد أغلقوا أبوابهم بوجه هذه القطاعات وإنما نحن نشير إلى طلب المزيد من دعم الجمعيات وتشجيعها للقطاعات الوطنية باعتبارها أعمدة للاقتصاد الوطني. وإذا ما نظرنا إلى سياسة العامة للدولة فإننا سنجدها، بقدر ما نضع في اعتبارها مصلحة المواطن، فهي في الوقت نفسه تضع في اعتبارها المصلحة العامة للاقتصاد الوطني، فالتوازن بين هذه المصالح هو الأساس في سياسة الدولة. ومن هنا نرى أن أي دعم أو تعاون تقدمه الجمعيات التعاونية للمؤسسات الوطنية والتجارة الداخلية هو بحد ذاته دعم للاقتصاد الوطني بصورة أو بأخرى.

نتابع كل ما ينشر

- وحول ما يثار من نقد حول الممارسات التي يقوم بها الاتحاد أو بعض الجمعيات التعاونية، يقول الوكيل المساعد لشؤون التعاون:

إننا نتابع كل ما يصدر عن الصحف المحلية من أخبار أو أية مواضيع لها علاقة بالتعاون والحركة التعاونية، وعندما ينشر أي شيء متضمناً نقداً أو إشارة إلى ممارسات خاطئة للاتحاد أو لأحدى الجمعيات فإننا نحيله إلى الاتحاد أو الجمعية المختصة للاطلاع ولموافاتنا برأيها فيه. ثم نتابع الموضوع على ضوء ما يتضح لنا من دراسته، وما تضمن من حقائق أو بيانات.

التوائف والمساءلة

وضرب رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية مثلاً لذلك فقال:

لقد تابعنا مثلاً باهتمام ما نشرته «القبس»

وبواصل قائلاً: إن مثل هذه المهام السابقة لا يمكن لغير الاتحاد أن يتولاها، في حين أن عمليات الأسعار والشراء والاستيراد يمكن أن تسند إلى جمعية تعاونية مشتركة أجازت قيامها المادة 28 من القانون التعاون و حددت أهدافها وهي إنتاج أو شراء أو استيراد ما تطلبه الجمعيات المنتسبة إليها.

فيم الانتظار ؟

- والآن وبعد أن تم تأسيس وإشهار الجمعية المشتركة، لماذا الانتظار وفيما التباطؤ في قيامها بدورها الذي تفضلت بالإشارة إليه؟ من المفروض بعد قيام الجمعية المشتركة الجديدة أن تبادر الجمعيات الاستهلاكية إلى الانضمام إليها حتى تستطيع الجمعية الجديدة أن تمارس أهدافها في مجال استيراد السلع. وأن يترك اتحاد الجمعيات هذا الدور تماماً للجمعية الجديدة، وحتى يتفرغ الاتحاد بالتالي لأدواره الأهم، التي سبق الإشارة إليها.

حول موضوع التوالف المنسوبة للاتحاد، كما تابعنا موضوع أيضاً مع الاتحاد حيث وردنا رد منه أوضح فيه إنه لم يتحمل ديناراً واحداً نتيجة هذه الإتلافات، حيث وضع الاتحاد ضمانات كافية لحماية مصالحه عند استيراد سلعة ما. وهذا في تقديري شيء جيّد. ثم إنه لو كانت نسبة من التوالف في الجمعية ما فإننا نبحت الأمر ونعالجه على ضوء حجم المخالفة والقواعد والتعليمات المنظمة لعملية التخزين واحتساب نسبة التوالف، وعلى ضوء ذلك كله يتحدد مدى المخالفة من عدمه وحجمها أيضاً، وبالتالي مدى إمكانية اتخاذ خطوات للمساءلة القانونية من عدمه.

معدل الاستهلاك. وثانيها حول مستويات الأسعار التي ستطرح بها الكميات التي قد تتوافر فيها هذه اللحوم. وثالثها مستويات الجودة التي تتوافر في هذه اللحوم لاسيما وأن النقطين الأخيرتين كانتا محل شكوى المستهلكين منذ فترة طويلة.

إضرابات وحجر صحي

يقول جاسم الوزان رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية وواحد من مستوردي اللحوم البقرية والمواشي: يتزايد وباستمرار معدل استهلاك البلاد من لحوم البقر والجاموس نتيجة للتطور الذي طرأ على تركيبة المجتمع الكويتي بزيادة أعداد الجاليات الأجنبية والتي تفضل معظمها لحوم البقر أو العجل عن سواها من بقية أصناف اللحوم الأخرى. في الوقت الذي لا تتوافر فيه الأعداد المناسبة من الرؤوس الحية من الأبقار والجاموس والعجول لتقابل هذه الزيادة في معدلات الاستهلاك، رغم ضخامة الأعداد التي يتم ذبحها من هذه النوعيات التي بلغت 19,500 رأس في عام 1979 و 20,500 عام 1980 ثم بلغت 25,000

قضايا اتحاد تجار المواد الغذائية مع اللحوم الحمراء

الوزان: تأخر البواخر الهندية كلفنا غرامات الشحن⁽¹⁰⁾

تعاني الأسواق منذ مدة من قلة لحوم البقر والجاموس الطازج المذبوحة محلياً. كما تشير إحصاءات البلدية إلى تناقص كميات الذبائح من كل من الأبقار والجاموس خلال شهري أبريل ومايو من العام 1984، إذا ما قورنت بالأشهر السابقة أو الفترة نفسها من العام الماضي، حيث لم يزد عدد المذبوح من الأبقار عن 427 رأساً ومن العجول 68 رأساً فقط، بمتوسط لا يزيد عن 15 ذبيحة من البقر و 21 من الجاموس، و 3 عجول يومياً. وهو معدل ضئيل للغاية بأي مقياس.

ومع حلول شهر رمضان برزت أكثر من علامة استفهام. أولها حول مدى توفر مثل هذه النوعية من اللحوم خلال أيام هذا الشهر حيث يزداد

نوعية رديئة وأعمار كبيرة

- البعض يعزو قلة المعروض من هذه النوعية من اللحوم إلى عدم موافقتكم على السعر وأن ذلك نوعاً من التكتيك لتفادي الوقوع في خسارة، أو لتعديل السعر فما قولكم؟

في البداية أريد أن أوضح شيئاً مهماً وهو أن الأسعار المحددة لمثل هذه النوعية من اللحوم لم يطرأ عليها أي تغيير أو تعديل منذ السبعينيات حتى الآن رغم التغييرات الكبيرة في الأسعار العالمية، إذا أدركنا أن لحم البقر يعتبر الأعلى عالمياً من لحوم الغنم، هذا وإذا عرفنا جمعياً أن كافة عناصر التكلفة في زيادة سواء شمل ذلك أجور النقل ومصاريف الشحن والتأمين وغيرها.

وعن جودة اللحوم يوافق جاسم الوزان على ما نذهب إليه دائماً في الحديث عن هذه اللحوم بأنها متدنية الجودة ويقول بهذا الصدد:

إزاء ذلك كله كان الاتجاه إلى الهند لاستحضار

رأس في عام 1981 ثم زادت حوالي 30,000 رأس في عام 1982 بينما تناقص العدد في عام 1983 إلى حوالي 26,000 رأس فقط، بسبب انخفاض أسعار الأغنام بشكل حاد.

- بصفتك المستورد الرئيسي لمثل هذه النوعية من الماشية، فما الأسباب الحقيقية وراء قلة المعروض من لحوم البقر والجاموس أخيراً؟

هناك سبب رئيسي لهذا الموضوع وهو تأخر وصول الباخرة التي تحمل المواشي الحية من الهند بسبب إضراب عمال الشحن في الهند خلال شهر مارس الماضي، وكذا عمال النقل في عدد من الولايات والمدن الهندية. وهو الأمر الذي كلفنا كثيراً من غرامات التأخير في الشحن، أما الأسباب فهي أن دولة الهند أوقفت تصدير المواشي الحية بسبب إجراءات الحجر الصحي حالياً أيضاً وقد اجتمع العاملان معاً فنتج عن ذلك تلك الثغرة في الواردات من المواشي الحية من الأبقار والجاموس من الهند.

هذه الأسعار والأوضاع؟!

والدعم الحكومي زاد

- ولكن الدعم الحكومي المحلي بالنسبة للحم قد زاد بشكل أو بآخر؟

ليس بنفس النسبة فلقد زاد الدعم في عام 1980 إلى دينارين ونصف للرأس الحي، علاوة على 150 فلساً لكل كيلو لحم بقري و125 فلساً للكيلو من لحم الجاموس، وهو على أي حال ليس كافياً. وما يدفعنا إلى الاستمرار هو أن نظل نقدم خدماتنا مهما عانينا حتى يقوم المسؤولون بإنصافنا، ولكن الأمر ينطوي على خطوة غير ما ذكرت، تتعلق بمدى إمكانية حصولنا على ما نريد من أعداد المواشي الحية من الهند بما يناسب حجم الاستهلاك المحلي منها.

عقبات مستقبلية

- وكيف ذلك؟

لقد قامت الحكومة الهندية أخيراً بتحديد

جواميس وثيران وأبقار ذات أعمار كبيرة وأوزان ثقيلة تمثل غالباً المواشي التي جف حليبها أو لم تعد قادرة على العمل، ورغم ذلك أيضاً فقد ظلت الفجوة كبيرة بين إجمالي التكلفة وأسعار البيع المحددة من قبل الحكومة محلياً.

تضاعف أسعار المنشأ

- يرى البعض إنه رغم ضالة هامش الربح - كما تؤكد - فإن الضخامة الأعداد التي نستوردها كافية لأن تكون العملية مجزية؟ يقول جاسم الوزان: رغم إنه قد زاد إجمالي المذبوحات من 19,500 رأس في عام 1979 إلى حوالي 29,750 رأساً في عام 1983، إلا أن محصلة العملية في غير صالحنا على الإطلاق. ونعاني الكثير ونخسر الكثير أيضاً، فلقد زاد السعر الكيلو القائم على ظهر الباخرة - والمحدد من قبل الحكومة الهندية - من ثلاث روبيات وعشرين بيديتا عام 1980 إلى حوالي 6 روبيات في عام 1983 أي حوالي الضعف تقريباً في الوقت الذي لم تتغير فيه أسعار اللحوم محلياً. فهل يمكن أن نحقق ربحاً في ظل



• وما الحل في تقديرك ؟

الحل يكمن في إعادة دراسة أسعار بيع اللحوم البقرية والجاموس على ضوء المتغيرات الجديدة، خصوصاً أن وزارة التجارة والصناعة لديها علم بالموضوع منذ نهاية عام 1979 حينما شرحنا الأمر بمذكرة رفعناها لهم في ذلك الوقت ومازلنا بالوعد حتى الآن.

ويستطرد جاسم الوزان فيقول: بالنسبة للتسعيرة، كما تضمنت المذكرة المرسلة عرضاً دقيقاً للموقف اعتباراً من عام 1977 حيث كانت تكلفة الرأس الواحد في حدود 98 ديناراً فزادت في 1983 إلى 144 ديناراً، مما يستوجب معه فعلاً إعادة النظر في التسعيرة السابقة، علماً بأن اللحوم بصفة عامة في الكويت تعتبر الأرخص قياساً إلى أي بلد آخر في المنطقة.

وعن اقتراحاته بشأن الأسعار المناسبة لبيع لحوم من الأبقار والجاموس والعجول، يقول: بالنسبة للحم الجاموس فأرى أن يكون سعر البيع الكيلو للمستهلك في حدود 800 فلس، أما اللحم

الأعداد المسموح بتصديرها من الماشية بما لا يزيد عن 24,000 رأس ومن الطبيعي أن يتنافس التجار على شرائها، والحصول على أكبر كمية منها. وهذا معناه زيادة حتمية في أسعار هذه المواشي، لأكثر من 6 روبيات للكيلو القائم من هذه المواشي، خاصة وأن معدل الاستهلاك المتوقع بالنسبة لنا يربو على 40,000 رأس تقريباً.

الموقف يا ترى !؟

• وكيف سيكون عليه الوضع مع حلول شهر رمضان ؟

يعتبر في حكم الوارد كمية قدرها 2,000 رأس. وسترد كمية أخرى بعد ذلك بأسبوع. لم تحدث أية مشاكل طارئة، وبوصول هذه الكميات لن تواجه الأسواق بأي نقص في هذه النوعية من اللحوم، كما لن يشعر المستهلك بإذن الله بأي نقص في طلب اللحوم التي يرغبها.

جيب المستهلك والحل

ما لدينا يكفي لمدة أسبوعين
وستصرف بسرعة

الوزان: غرق باخرة الماشية كلفنا الكثير⁽¹¹⁾

ماذا طرأ على سوق اللحم بالكويت؟ وما هو
واقعه الآن؟ وما هي التوقعات المنتظرة مستقبلاً؟
هذه بعض الأسئلة عديدة أثارته القبس في
موضوعها عن سوق اللحم، بعد أن شهد سوق
اللحم بالكويت طيلة الأشهر القليلة الماضية
تغيرات غريبة شتى وغير مفهومة، أقرب إلى الألغاز
أو المناورات.

وإذا كانت «القبس» قد انتهت في موضوعها
إلى مطالبة المعنيين بوزارة التجارة والصناعة أو
المستوردين بوجوب تقديم توضيح وتفسير لكل
هذه الأمور ذات العلاقة بسوق اللحم المحلي. ففي
هذا اللقاء يتحدث جاسم الوزان أحد مستوردي
اللحوم الرئيسيين للكويت، وإن كان حديثه سوف
يركز على نوعية محددة من اللحوم كان أبرز ما أثير

البقري فالسعر المناسب له في حدود دينار واحد
وذلك للكيلو المشفى دون عظم، بخلاف التوضيب
والتجهيز، كما أن القطيعات الممتازة يجب أن يكون
لها سعر مناسب كل قطعة منها.

(11) القبس، 1984/7/16



فالمشكلة أكثر من التعويض المادي حيث سيتوجب علينا البحث عن باخرة بديلة وتجهيزها. وهذا سوف يستغرق بعض الوقت إضافة إلى أن الحصول على مثل هذه الأعداد من الماشية هو الأمر الأكثر صعوبة.

توفير البدائل

- كيف ذلك وسوق الماشية سوق عالمي يخضع للظروف العرض والطلب. ويمكن تعويض العدد في أي دفعات مقبلة ؟ نحن نعاني منذ فترة من الحصول على مثل هذه النوعية من اللحوم. وأقصد بها لحوم الجاموس والأبقار، بعدما وضعت السلطات الهندية قيوداً على نقل هذه المواشي وخصصت لكل دولة حصة لا تتجاوزها.

ويستطرد قائلاً: ولقد قمنا بتجميع الكمية الأخيرة التي فقدت خلال الفترة طويلة حتى استكملنا حمولة الباخرة المنكوبة، إضافة إلى أن إجراءات الحجر الصحي والأدوية وغيرها تستغرق

حولها هو ندرة المعروض منها بصفة عامة إضافة إلى رداءة في النوعية، لاسيما أن للحديث مناسبة أخرى سنعرض لها ولجوانب أخرى من قضية تسويق اللحوم من خلال لقائنا مع السيد جاسم الوزان، حيث بدأنا بالاستفسار:

- تناقلت وكالات الأنباء خبر غرق سفينة كويتية محملة بالعجول الهندية فما مدى صحة الخبر وما هي حقيقته وما هي علاقتكم بالبضاعة وتأثير ذلك على المستهلك ؟

صحيح ما تناقلته وكالات الأنباء حول هذا الموضوع، فقد غرقت الباخرة «حمد الكليب» وعليها 750 رأساً من الماشية كانت مقبلة من بومباي بالهند. فيما نعاني صعوبة تدبير مثل هذه الكمية مستقبلاً علاوة الخسارة المترتبة على ذلك.

- هل تدفع أجهزة التأمين المعنية «اللويدز» التعويض المناسب⁽¹²⁾ ؟

نعم سيتم ذلك لكن هذه ليست المشكلة،

مقبولة لدى المستهلكين ؟

- المشكلة بالدرجة الأولى مشكلة الأسعار وكما نشرتم من قبل فإن الأسعار المحددة من قبل الدولة تجبرنا على التعامل مع السوق الهندي وتفرض علينا جلب مثل هذه النوعية من اللحوم، بل أن مثل هذا السوق بدأت أسعاره ترتفع بالتالي.

لا يعتمد عليها

• ألا يمكن الاعتماد على بدائل المحلية ؟

- هذه تتمثل في الأبقار بمزارع الألبان المحلية، حيث يتم بيع الأبقار التي انتهى حليبها (جفت ضروعها) أو التي لم تعد قابلة للحمل والولادة لسبب أو لآخر أو التي كبر سنها، ورغم ذلك فإن كل هذه التشكيلة لا تسد أكثر من 5 بالمائة من الاستهلاك المحلي المتزايد.

• والحل ؟

- لا حل جذرياً طالما أن الأسعار محددة بهذا المستوى، حيث أن هذه الأسعار محددة منذ أكثر من 12 عاماً في حين تتزايد الأسعار العالمية

وقتاً كبيراً، إضافة إلى الخسارة المادية المترتبة على ذلك.

• هل يوجد رصيد من الأبقار والجاموس لمواجهة احتياجات السوق خلال الفترة المقبلة، وما مدى تأثير غرق الباخرة على سوق اللحم بالكويت ؟

لدينا بالطبع عدد لا بأس به من رؤوس الأبقار والجاموس، تكفي لمدة أسبوعين تقريباً وعلى هذا فإننا نتصرف بسرعة حتى لا ينكشف السوق من ندرة في مثل هذه النوعية من اللحوم.

أردأ النوعيات

• هل هناك أسواق بديلة يمكن التوجه إليها لطرح الكميات المطلوبة من الأبقار والجاموس لاسيما أن الطلب يتزايد عليها يوماً بعد آخر ؟
- السوق الهندي أرخص الأسواق.

• ولكنه أيضاً أردأ النوعيات فلماذا لا يتم التعامل مع أسواق جديدة لطرح نوعيات



وأسعار التكلفة.

مجبر في النهاية

- ألا تخشى منافسة جهات أو أفراد آخرين بطرح نوعيات أفضل وبأسعار معقولة؟
- السوق مفتوح والدولة فقط هي التي تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في مثل هذا الموضوع.
- وأين مصلحة المستهلك في كل هذا؟
- المستهلك يريد لحماً طازجاً وفي حالة عدم توفره، سيجد نفسه مضطراً إلى الاتجاه إلى اللحوم المجمدة، رغم غلاء أسعارها. ومن هنا أقول: يجب معالجة الوضع بما يكفل حماية ذوي العلاقة التاجر والمستهلك.

- والدعم الحكومي أليس كفيلاً بتحقيق الغاية منه وهي تعويض فرق السعر بين المحلي والخارجي؟
- صدقني إن قدرة تحملنا على مواجهة فروق الأسعار تتضاءل يوماً بعد يوم ولن نستطيع الصمود طويلاً.

الضرر بمصلحة المستهلك

- مطالبتم بزيادة الأسعار لاشك ستلحق ضرراً بالغاً للمستهلك؟
- هذه هي الصورة الواقعية، والدولة قادرة على حلها بشكل أو لآخر، وقد عرضنا الأمر على وزير التجارة والصناعة الذي وعد بدراسة الموضوع، لكن منذ أكثر من شهر ولا أثر لبوادر حل ما. وكل هذه الأمور يمكن أن تنعكس على المستهلك بصورة أو بأخرى.

سوق اللحوم في الكويت أضافوا إن هناك أطراف أخرى تستفيد من هذه المنافسة المستمرة، وبمهمها إذكاء الخلاف واشتداد حرارة التنافس فذلك هدفها، وفي استمرار مصطلحتها، وربطوا بين القرارات الأخيرة بشأن رفع الدم عن أسعار اللحوم، وزيادة أسعارها، وبين ما يشهده سوق اللحم من تنافس أنهكه طرفي الصراع والتنافس.

والمحوإ إلى بعض العناصر والمميزات التي يتمتع بها هذا الطرف أو ذاك وإلى بعض التجاوزات التي يمارسها فريق ما دون آخر، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في نتيجة التنافس الدائر بينهما.

وقالوا... وحلوا... وفسروا... وأثاروا

ووضعنا النقاط على الحروف كان لقاء «القبس» بكل أطراف المنافسة - كل على حدة - مناقشة جوانب الموضوع المختلفة في محاولة لأجلء الحقيقة والتعرف على خفايا وأسرار إحدى السلع الغذائية للمستهلك، وهي اللحوم. وكان هذا اللقاء مع ثلاثة أشخاص يمثلون مجمل سوق

بعد رفع وزارة التجارة والصناعة الدعم عن اللحوم

الوزان: انخفاض سعر الأغنام استفاد منه الجزائريون⁽¹³⁾

عندما تحدث الجزائريون كأحد أطراف المشكلة في سوق اللحوم، أجمعوا على أن التغيير في أسعار المواشي الحية لعبة لعبها الكبار، وتحمل وزرها المستهلك. فها هو رد الكبار في سوق اللحوم؟

قيل أنها حرب أسعار خرجت عن قواعد المنافسة التقليدية في مجال تجارة الأغنام الحية واللحوم. وقيل أن المتنافسين قد تكبدوا خسائر فادحة بلغت ملايين الدنانير لكل طرف. وقيل أن المنافسة البالغة السخونة لن تنتهي إلا إذا أفلس طرف ما ليبقى السوق للأقوى وحيداً بلا منافس.

والذين وضعوا هذه التفسيرات لأحوال

للحوم في الكويت⁽¹⁴⁾:

إلى بعض القنوات الأخرى، والدليل على ذلك أن انخفاض سعر الأغنام الحية بالأسواق لم ينعكس على المستهلك بطريقة فعالة بل استفادة منه فئة محدودة من الجزائريين. استغلت هذه العملية لصالحها ولم يوظفوها في تخفيض الأسعار لصالح المستهلك .

تنافس انتحاري

أن ما نشهده الآن نادر الحدوث في أسواق الكويت، فأسواقنا تتميز باستقرار الأسعار بالنسبة للمستهلك وللتاجر ولصاحب البواخر أيضاً.

غامضة وناقصة

وماذا بشأن التسعيرة ذاتها؟

ويستطرد رئيس اتحاد التجار ومصنعي المواد الغذائية:

ثم أن هناك أنواعاً مختلفة من اللحوم،

نلتقي رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية جاسم الوزان، لنستطلع رأيه عما أثير من آراء حول سوق اللحم وأسعاره، على ضوء القرار الذي أصدرته وزارة التجارة والصناعة لرفع الدعم عن اللحوم وإعادة تسعيرها على القاعدة الجديدة.

يقول جاسم الوزان رداً على ما نشرته «القبس» على لسان الجزائريين:

- تنفق الدولة على ما يزيد عن أربعين مليون دينار سنوياً لدعم المواد الغذائية المختلفة، يخصص منها أكثر من عشر ملايين دينار لدعم اللحوم مساهمة منها بخفض أسعار اللحوم.

غير انه مع بداية هذا الشهر قررت الحكومة رفع الدعم الخاص باللحوم ضمن برنامج وضعته، والملاحظ في الفترة الأخيرة أن الدعم لم يعد يستفيد منه المستهلك الحقيقي أبداً، بل اتجه

(14) نقلنا من اللقاء ما يخص الراحل جاسم الوزان.

الوزان: ما تم في سوق اللحم يفتح المجال للتلاعب!⁽¹⁵⁾

تعتبر التطورات في أسعار اللحوم والتي شهدتها الأسواق خلال الفترة القليلة الماضية والظروف التي واكبتها إحدى القضايا الهامة التي شغلت أذهان الكثير، خاصة بعد أن تصاعدت أحداثها إلى الحد الذي تدخلت معه وزارة التجارة والصناعة أكثر من مرة أحداها حينما أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً بتحديد أسعار اللحوم كانت أبرز ملامحه رفع الدعم بالنسبة لها وزيادة أسعار البيع للمستهلك بقيمة الدعم المدفوع وثانيهما، حينما أصدرت قرارها بقصر الدعم على الأغنام الحية المستوردة فقط على بواخر شركة نقل وتجارة المواشي. وجريدة «القبس» إذ يهّمها أن تعرض الحقائق على المستهلك ووجهات نظر أصحاب العلاقة والمعنيين والمسؤولين... وصولاً إلى الحقيقة أجرت هذا الحوار مع ثلاثة من أصحاب الشركات الرئيسية الموردة للحوم في دولة

البقرية، كالعجالي، والبتلو، والبقري، والجاموس وغيرها ولست أدري السبب في التسعير لحوم الأغنام الاسترالية وترك باقي الأنواع الأخرى ولهذا أقول إنها تسعيرة غامضة وناقصة.

تسعير الأغنام

يطالب الجزائريون بتسعير الأغنام الحية حتى يكون تسعير اللحوم أمراً مقبولاً فما رأيك؟

في تقديري انه مطلب عادل وما دام سيحدد سعر بيع اللحم للمستهلك، فإنه يجب أيضاً أن أساعد الجزائر على استلام مذبوحاته بالسعر المحدد، وفي كل الأحوال، فإنني أرى أن تحدد الأمور بصورة أوضح، فهناك لحم ضأن عربي وتركبي وسوري وهناك الماعز.. ثم أن هناك مسألة جوهرية تلعب دورها، وهي مسألة الوزن، والسن بالنسبة للأغنام المذبوحة.. فيجب أن توضح أسعار كل منها بطريقة واضحة لا لبس فيها.

بعد رفع الحكومة الدعم



الكويت⁽¹⁶⁾. وقد استمعنا إلى بعض آرائهم يوم أمس الأول ثم عرجنا على السوق والمسالخ فالفينا نظرة على المذبوحات ونستكمل الحوار اليوم لعلنا نعطي صورة عن حالة سوق اللحوم كما يرسمها الذين يمدون هذا السوق بالقسط الأوفر من حاجته.

المنافسة مع من؟

- البعض يرى أن رفع الدعم بالنسبة للحوم خطوة أولى لإعادة تصحيح أوضاع سوق اللحم بدولة الكويت فما رأيك؟ يقول جاسم الوزان حول هذه المسألة:

صحيح أن الحكومة حمت نفسها من الدعم ووفرت قيمته بالميزانية وتركت الأمر منافسة بين التاجر والمستهلك، لكن ينبغي - لكي تحمي المستهلك ولا يغبن الجزار حقه أيضاً - أن تقطع اللحوم إلى قطع مختلفة حسب جودتها على أن تحدد لكل قطعة سعراً مناسباً لجودتها. بهذا تكون الأمور واضحة سواء للجزار أو المستهلك، وإلا أصبح المجال متسعاً لمن

يريد الغش والتلاعب.

مجال التلاعب

- والخطوة الأخيرة بشأن تحديد الأسعار ورفع الدعم ما تقيمك لها؟

أرى أن ما تم أخيراً بالنسبة لسوق اللحم سيخلق مجالاً واسعاً للتلاعب لمن يريد. وخلاصة القول أن المستهلك لن يجد النوعية الجيدة من اللحم بالأسعار التي حددها القرار، فالقرار الناقص يخلق مشكلة كبيرة.

من الاستهلاك نسبياً. فذلك أفضل سواء للاقتصاد الوطني أو لصحة المستهلكين.

اقتراحات

• وما هي اقتراحاتك ؟

رغم إنني ضد مبدأ التسعير عامة، وأؤمن بترك السوق حرة للمنافسة الشريفة أفضل الوسائل لتحديد الأسعار والجودة بما يترك المجال متسعاً أمام المستهلك ليختار ويرى ما هو مناسب لإمكانياته وذوقه بموجب قانون العرض والطلب، إلا إنني أجد - مادام الأمر واقعاً والتسعيرة مفروضة - أن تحدد أسعار الأغنام الحية من جهة وتتاح الفرصة لتقطيع أجزاء الذبيحة إلى قطع لكل قطعة سعرها المناسب وفق جودتها، كما هو متبع في البلاد الأوروبية.

ويختتم الوزن حديثة منتقداً الوضع الحالي في سوق اللحوم بقوله :

من الواضح إننا نسير في استهلاكنا دون تخطيط مسبق، ويؤدي ذلك بنا إلى خطوات غير صحيحة. فالثابت إننا نستهلك كميات كبيرة من اللحوم، وآمل أن تؤدي الإجراءات الأخيرة إلى الحد



بعد حادثة انفجار مفاعل تشيرنوبل

الوزان: اللحوم متوفرة في البلد⁽¹⁷⁾

كلما وقعت واقعة تمس الواردات الغذائية انعكست على أسواقنا كزيادة في الطلب من قبل المستهلكين تتبعها زيادة في الأسعار من قبل البائعين. الواقعة التي نحن بصدها الآن انفجار المفاعل النووي السوفيتي (تشيرنوبل)⁽¹⁸⁾ وتسرب الإشعاعات أو خشية من تسربها إلى مناطق تصدير المواد الغذائية. نحن نسبق الحدث ونسد الطريق على المتسببين بزيادة الطلب وزيادة الأسعار التقينا بعض تجار المواد الغذائية حول مدى تأثير السوق بقرار الحظر على واردات خمسة بلدان أوروبية مشكوك بتلوث أراضيها أو مناطق معينة منها.

التقينا رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية جاسم الوزان وسألناه عن مدى تأثير

(17) القيس، 1986/5/9

(18) تعد أكبر كارثة نووية شهدها العالم في يوم السبت 26 إبريل 1986، في جمهورية أوكرانيا حالياً، والتي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي.

الأسعار بقرار الحظر على خمس دول أوروبية متأثرة بالإشعاع النووي الناتج عن انفجار المفاعل النووي في الاتحاد السوفيتي، فأجاب قائلاً:

في بداية حديثي أود أن أطمئن المستهلكين أنه بحلول شهر رمضان المبارك ستكون الأسعار في حالة استقرار ولا توجد هناك مؤشرات تدل على ارتفاعها.

وقال الوزان:

الأشياء التي يمكن أن تتضرر من الإشعاع النووي هي الخضروات واللحوم الطازجة. أما بالنسبة للحوم فهي متوفرة بكميات كبيرة في البلد وهناك شركات كبيرة تتنافس في هذا المجال إضافة إلى الرقابة الحكومية على أسعار كل شركة.

وأضاف الوزان قائلاً:

الخروف الاسترالي الذي يزن 55 كيلوغراماً سعره 12 ديناراً أي أقل من قيمته في استراليا

نفسها. والخروف التركي سعره لا يزال ثابتاً كما هو
في السوق 28 ديناراً وكذلك أصناف اللحوم الأخرى
فجميعها معتدلة الأسعار.

نحن دائماً مع القرار السليم لأن صحة
المواطنين فوق كل شيء.



وبين لحم العجل ولحم البقر كبير العمر، هل هذا هو منطق للعمل داخل سوق اللحم الطازج ؟

لاشك بأن هناك معايير وضعت في الحسابان عندما لجأت الجهات المعنية إلى وضع التسعيرة الجبرية، كما إنه لاشك أيضاً بأن هناك معايير لم تأخذها تلك الجهات في الحسابان، بالرغم من أن النهاية أو محصلة تلك المعايير جاءت لصالح المستهلك من حيث توفير بعض أنواع اللحوم بأرخص الأسعار إلا إنه يمكن القول إن هذه المحصلة مازالت لا تشبع رغبة الكثيرين من توفير القطيعات الممتازة للمستهلك، وأيضاً من توفير النوعيات العالية الجودة من لحوم الغنم العربي ولحوم البقر البتلو وغيرها.

كذلك أثارَت القرارات الوزارية الأخيرة حول قرار دعم نقل الأغنام الحية على بواخر شركة نقل وتجارة المواشي الكثير من التساؤلات حول الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة لحماية التجارة المحلية، وهل يجوز لها أن تتدخل لحماية شركة واحدة دون أن توفر نفس الحماية لباقي الشركات المنافسة ؟

دخول الجاموس يخضع لإشراف صحي من الجهات المعنية

الوزان: أقترح تخصيص ملاحم لبيع اللحوم العربية⁽¹⁹⁾

تجارة اللحوم وما اكتشفها من متغيرات ومنذ أن دعمتها الدولة وقامت بتسعيرها وإلى يومنا هذا مازالت تعاني الكثير من القصور، فأسعار البيع اللحوم الطازجة بالسوق المحلي مازالت أرخص الأسعار على الإطلاق مقارنة بأسعار الأسواق المجاورة أو بالأسعار العالمية، كذلك مازالت قضية التسعيرة هي القائم المشترك وراء تراجع النوعية، كما مازالت تقف حائلاً أمام راغبي اللحوم العربية، فكما هو معلوم عالمياً بأن اللحوم أنواع والنوع الواحد يتدرج تحت الكثير من القطيعات وأن لكل قطعة مستهلك خاص وسعر خاص، إلا أن التسعيرة الجبرية سادت بين جميع أنواع اللحوم، كما سادت بين لحوم الغنم الاسترالي والغنم العربي، وسادت بين لحم البقر ولحم الجاموس بل

واستطرد: يقولون إن الجاموس حامل للأمراض، فالرد على هذا القول إن هناك الكثير من الناس يدخلون إلى البلاد وهم حاملين للأمراض، كذلك جميع الحيوانات التي تصل إلى البلاد يمكن أن تكون حاملة للأمراض سواء كانت قادمة من استراليا أو أية دولة أفريقية.

وحول أسلوب الرقابة على المزارع المحلية قال جاسم الوزان: لا يوجد حتى الآن التفكير الصحي السليم لرفض رعاية صحية على الحيوانات في المزارع، فهناك الكثير من أصحاب المزارع يعملون في صمت دون أن يدري عنهم أحد، كذلك نقوم باستيراد الجاموس منذ حوالي 15 عاماً دون أن نسأل عن هذه التجارة وعمّا إذا كانت تواجه مشاكل أم لا، لم يسألنا أحد طوال هذه المدة عما إذا كانت هذه التجارة تحقق خسارة أو مكاسب، وعمّا إذا كانت تواجه منافسة عالمية أو لا، لم يسألنا أحد عما نعانیه من مياه أو نقص في العلف أو في الكهرباء، والخلاصة إنه لا يدري عنا أحد. فالعملية تسير عفوية، دون أي تخطيط سليم، لذا فالتاجر المستورد يعمل من خلال جهده

لقد جاء لقاء «السياسة» مع جاسم محمد علي الوزان حول جميع هذه القضايا معبراً تماماً عن وجهة نظره باعتباره أحد تجار اللحوم الطازجة بالسوق المحلي وكذلك كرئيس لاتحاد منتجي ومستوردي المواد الغذائية، لقد تناول جاسم الوزان قضية لحم الجاموس والأفكار التي تدور داخل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حول منعه. كذلك تناول قضية التسعيرة الجبرية وكيف إنها تجاهلت لحم الغنم العربي ولحم البتلو، كما تناول أيضاً الدعم المالي على نقل الأغنام وكيف تم تجاهل نقل الأبقار.

لحم الجاموس وآراء حول منعه

يقول جاسم الوزان إن عملية الاتجار في الجاموس الحي مستمرة منذ سنوات دون أن ينتج عنها أية مشاكل صحية سواء من حيث المساهمة في نقل الأمراض بين المزارع أو إلى المستهلك كما أن عملية دخوله البلاد يخضع إلى إشراف صحي من الجهات المعنية وخاصة مراقبة البيطرية بالهيئة العامة للزراعة.



كلما أعطت حليباً أكثر. والمزارع لا يفكر إطلاقاً في بيعها طالما إنها تعطيه الحليب، لذلك فهو متمسك بها إلى أن تجف ثم يبيعهها.

وتابع الوزان: إن لحم هذا الجاموس هو لحم ممتاز خاصة أن لحم الأنثى أفضل من لحم الذكر، أما من ناحية الأسعار فلا أحد يدري، ففي حالات تحقق خسارة ومع ذلك لم يسألنا أحد عن ذلك، كما إننا ننقل هذا الجاموس من خلال ناقلات شركة نقل وتجارة المواشي دون أي دعم رغم أن الشركة تأخذ دعماً على كل رأس الغنم تنقله على بواخرها.

• لماذا لا يدعم الجاموس الحي مثل الغنم؟

لا نعطى أي نوع من الدعم وكل ما حصلنا عليه وعود كثيرة دون أية نتيجة، إذا أردنا أن نستورد لحماً ذي جودة عالية لا بد من استيراد أبقار ذات أعمار أقل ومن نوعيات متخصصة لإنتاج اللحوم فقط، وهذا له حسبة غير ما هو عليه الآن، فكيلوغرام اللحم البقري الممتاز يصل إلى البلاد بحوالي دينار دون حساب التكلفة. فكيف نبيعه بالتسعيرة الحالية.

الذاتي فقط دون الاعتماد على أحد، كذلك أشعار إلى الوعود التي أعطيت لأصحاب المزارع بمنطقة الصليبية بغرض تمكينهم من التوسع والانتشار في مساحات أفضل، إلا إنه للأسف ما زال الكلام كله حبراً على ورق، لذلك فالمنطقة في حاجة إلى توجه خاص من الجهات المعنية حتى يمكن دفع عجلة تطور الثروة الحيوانية بالبلاد إلى الأمام.

• هناك من يقول بأن الجاموس المستورد من النوعيات الكبيرة، فما رأيك؟

إننا لا نستورد الجاموس المستهلك ولكننا نستورد الجاموس بعد انقطاعه عن إدرار الحليب مباشرة، وبصفة عامة فراعي الجاموس الهندي مثل أي مزارع آخر. فالمحافظة عليها تعد أمراً ضرورياً بالنسبة له لأنها مصدر رزقه، لذلك فهي تحظى برعاية غذائية وصحية مناسبة.

• هناك من يقول إن أعمار الجاموس الحي المستورد تبدأ من 10 سنوات وأكثر؟

لاشك في ذلك، فأية بقرة تبدأ في إعطاء الحليب من عمر سنتين، وكلما زادت في العمل

ذات عمر كبير أو من النوع الهزيل، المهم أن تتفق مع الأسعار المحددة داخل السوق المحلية، فالتسعيرة الحالية تجبر التجار على الغش والتلاعب لعدم الرضا، أما المستهلك فهو يحظى بأرخص سعر في العالم.

ثم تساءل الوزان: لماذا كل هذه الضجة فالعملية واضحة ومحسوبة، وإذا كانت الجهات المعنية تريد تطور نوعية اللحوم الحالية لابد أن تطلق الأسعار، أما إذا تمسكت بالتسعيرة الحالية فلا بديل عن هذه النوعية وعن مصدر تلك اللحوم.

- ما هو الاتجاه الحالي لدى مراقبة الثوراة الحيوانية بالهيئة العامة للزراعة ؟

هناك فكرة حول المنع، لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود بديل أولاً، لقد عرضوا علينا استيراد لحوم بقرية مبردة، إلا إننا شرحنا لهم صعوبة تحقيق ذلك لعدم توفر العناية الصحية اللازمة بالشكل الذي يضمن استمراريته.

- التسعيرة الجديدة، هل تم إشراك تجار

- هل التسعيرة حققت شيئاً ؟

لم تأتِ بجديد، فإلخسارة القائمة والدعم بدلاً من أن تتحملة الدولة تحمله المستهلك، لذلك فالتاجر المستورد لم يستفد بأي شيء.

- ألم تطرح الجهات المعنية بالثورة

الحيوانية أية بدائل عند طلبها وقف استيراد الجاموس الحي ؟

لم تعطِ أية بدائل، لقد أيدنا الفكرة ورحبنا بها، ولكن لا بد من وجود خطة جديدة لعملية الإحلال، فقد عرضنا عليها ضرورة تصنيف لحوم الأبقار المستوردة أو تصنيف الأبقار الحية ذاتها البقرة وعمرها ونوعيتها لكل منها له سعر، أي لا بد من إطلاق حرية السعر حتى يحقق التاجر المستورد الربح المناسب وفي نفس الوقت يستطيع توفير النوعية الجيدة للمستهلك، كذلك لا بد من تصنيف لحوم الأبقار إلى أنواع، فإلحم العجل يختلف عن لحم البقر الصغير، يختلف عن لحم البقر الكبير.

أما إذا أخضع التاجر إلى عملية إجبار فإنه سوف يبحث عن أرذأ الأنواع لاستيرادها سواء كانت



اللحوم الطازجة فيها؟

للأسف لا، والعملية تتم بدون دراسة والناس الذين يضعون الأسعار ليسوا تجاراً لذلك جاءت التسعيرة بعيدة تماماً عن الواقع المحلي والعالمى.

- هل أخذ رأيكم باعتباركم رئيساً لاتحاد تجار الأغذية ؟

لا ندرى عن ذلك شيئاً، ولم يأخذوا رأينا في ذلك إطلاقاً، فالجهة المعنية تفكر في دعم شركة نقل وتجارة المواشى فقط.

- لماذا ؟

باعتبار أكبر نسبة من الملكية للدولة وبعبارة أدق فهي «شركة حكومية مساهمة».

- لماذا خصص الدعم للأغنام المنقولة على بواخر شركة نقل وتجارة المواشى فقط ؟

إنها سياسة خاصة قد تتبع من إستراتيجية معينة إلا إنه يجب أيضاً دعم الجاموس المنقول على هذه البواخر.

- هل عدم دعم الجاموس والأبقار المنقول على بواخر الشركة هدفه المنع التدريجي للاتجار فيه ؟

شركة نقل وتجارة المواشى لا تستطيع استيراد الجاموس، وإذا استطاعت ذلك فهو يعني توقف باقي التجار من استيراد الجاموس لأن عملية الاستيراد تحتاج إمكانيات، بالتالي أمكن للشركة السيطرة على سوق اللحم الطازج بكامله وبصفة عامة فإن هذه السياسة غير عادلة إطلاقاً.

وعما إذا كان سبق مناقشة الجهات المعنية في هذا النوع من الدعم قال جاسم الوزان : لقد ناقشناهم كثيراً حول التسعيرة القديمة باعتبارها غير مناسبة إطلاقاً مع أسعار اللحم في العالم، إلا أننا لم نصل إلى نتيجة.

وحول المنافسة داخل السوق الغنم قال : إن شركة نقل وتجارة المواشى شركة مساهمة كبيرة ولها أسطول نقل ضخمة وبالتالي فإن إجبارها على دخول المنافسة يسبب ضرراً كبيراً لها، فالمنافسة يجب أن تكون في ظل توفر الإمكانيات وبصفة عامة

إن مراقبة الثوراة الحيوانية تتهمنا باستيراد جاموس مصاب ونحن نرد عليها بأننا نستورد من خلال القنوات الشرعية وتمت بإشرافها.. وإذا ثبت لها أن هذا الجاموس مصاب عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة.

- هل يوجد في الكويت من له الخبرة في الجاموس ؟

لا بالطبع لابد من انتداب أطباء بيطريين من شرق آسيا للوقوف على مشاكل الجاموس حيث لا يوجد طبيب بيطري واحد في الكويت يفهم في الجاموس وأمراضه. كما لا توجد إمكانية في الوقت الحاضر والهيئة العامة لشؤون الزراعة ما زالت في بدايتها وليس لديها من الإمكانيات التي تمكنها من عمل كافة الاحتياطات الصحية اللازمة.. يجب اعتمادها على أطباء عالميين من ذوي الخبرة الطويلة في هذا المجال، كذلك لابد من توفير مختبر بيطري على المستوى المطلوب لمساعدة أصحاب المزارع في اكتشاف الأمراض الحيوانية بالكفاءة المطلوبة.

فإنني أؤيد ضرورة ترك السوق حراً، فالدعم يجب أن يرتبط بتوفر إمكانيات النقل ، فإذا أمكن لتاجر ما شراء باخرة أو استأجر باخرة فما الداعي لعدم دعم الأغنام التي قام بنقلها إلى سوق المحلي؟.

أما الكلام حول وجود طاقة نقل فائضة، الأمر الذي يتطلب ضرورة استغلالها بدلاً من اللجوء إلى شركات نقل أخرى قال : هذا كلام غير منطقي، لأن سوق نقل المواشي العالمي في حالة ركود وأن أسعار النقل في تراجع ملحوظ.

- هل البقر الموجود محلياً يمد الاحتياجات المحلية ؟

لا بالطبع، فإذا كان في الكويت حوالي 16 ألف بقرة، فهناك حوالي 25% منها يتم ذبحه سنوياً وذلك أما بسبب جفافها أو بسبب ظهور بعض الأعراض المرضية، كما أن 4 آلاف رأس بقر لا تكفي لأن إجمالي الاستهلاك المحلي سنوياً من لحوم الأبقار يتراوح ما بين 25 - 30 ألف رأس بقر وجاموس.

• هل تؤيد رفع التسعيرة ؟

وأشار جاسم الوزان إلى أن التسعيرة الجديدة مثل التسعيرة السابقة، فقد تناسب اللحم العربي تماماً، رغم أن استهلاك اللحم العربي لا يقل عن استهلاك اللحم الأسترالي، فهناك شريحة كبيرة من المستهلكين يبحثون عن اللحم العربي، فكيف يتم توفيره لهم بهذه التسعيرة؟.

نعم، السوق لابد أن يكون حراً، والأسعار لابد من أن ترتبط بنوعية اللحم، فهناك لحم دينار وبنصف دينار ودينارين، كل حسب رغبة المستهلك، فاللحم موجود والمنافسة حرة بين جميع المتعاملين داخل السوق المحلي.

• هل تؤيد دعم الأغنام الحية للجميع ؟

وتساءل: هل يتساوى اللحم الأسترالي مع اللحم العربي؟ كيف يتم بيع اللحم العربي؟ ولماذا نجبر الجزائر على بيعه خلسة أو تهريباً بعيداً عن أعين مفتش وزارة التجارة والصناعة؟ ولماذا نعاقب جزائراً قام ببيع اللحم العربي بسعر أعلى من التسعيرة الجبرية التي وضعت فقط على حساب تكلفة اللحم الأسترالي؟

يجب أن يكون الجميع سواسية، ويتمتعون بنفس الحقوق. ولا يجب التفضيل بين شركة وأخرى، طالما هناك إمكانيات، لماذا تتدخل الدولة لتنافس الشركات الأخرى وذلك بحماية شركة دون أخرى؟ وإذا كانت هناك رغبة في ذلك فلا يجب أن تتم من خلال هذا الأسلوب لأنه لابد من توفر المنافسة.

إن الأغنام العربية الحية التي ترد من تركيا تباع الرأس منها بما لا يقل عن 30 - 40 ديناراً فكيف يمكن بيع لحمها بالتسعيرة؟ رغم أن هذه الأغنام كلفت أصحابها الكثير من علف وغيره إلى أن وصلت لحوماً طازجة إلى المستهلك من خلال الملاحم، إذا لماذا لا توضع تلك اللحوم في

إن رفع الدعم عن الأغنام المنقولة ببواخر أخرى يعد إجحافاً للشركات المحلية المتعاملة مع تلك البواخر. كما أن عملية الدعم تمت بدون وضع ضوابط لها بما يوقف أية زيادة في أسعار اللحم الحي محلياً.

الحسبان عند وضع التسعيرة طالما إنه يوجد عليها طلب؟ يجب أن تُترك للمستهلك حرية الإقبال على نوعية اللحوم التي يرغب فيها، وإذا كان يصعب على الجهات المعنية بوزارة التجارة تسعير اللحوم العربية والسماح ببيعها جنباً إلى جنب مع اللحوم الاسترالية فإنني أقترح تخصيص ملاحم خاصة لبيع اللحوم العربية، وحتى يمكن تجنب أنواع الغش المختلفة والتي عادة ما يقع فيها المستهلك، يجب ألا نجبر المستهلك على أكل اللحم الاسترالي فقط، فهذا غير صحيح، وغير عادل.

- هل ترى ضرورة الاسترشاد برأي التاجر عند وضع التسعيرة؟

لا شك في ذلك، إلا أن الملاحظ هو إهمال رأي التاجر رغم إنه الأساس وهو الأكثر دراية بالأسعار وبالتكلفة، ومن ثم فعلى الجهات المعنية أن تقرر بعد ذلك وجهة نظرها عند وضع التسعيرة، يجب ألا تلتزم بدراسة سبق أن وضعت في ظل ظروف سابقة، فاليوم تغيرت الكثير من الأمور، والتسعيرة السابقة ليست كتاب لا بد من الالتزام به، بل يجب أن تخضع لكافة المتغيرات التي طرأت على السوقين العالمي والمحلي.

قضايا اتحاد التجار مع بلدية الكويت

بعد قيام البلدية بإعادة النظر في
نظم البيع

الوزان يطالب بعرض المواد الغذائية في الجمعيات⁽²⁰⁾

طالب أمين سر اتحاد تجار ومصنعي المواد
الغذائية صالح ناصر الصالح أمس بعقد اجتماع
بينه وبين رئيس لجنة تنظيم أسواق الخضار
والفواكه عبدالوهاب أحمد المطوع لشرح وجهة
نظر الاتحاد بخصوص المواقع التي يأمل الحصول
عليها في الأسواق الجديدة والقديمة على السواء
والمخصصة لبيع الجملة، بناء على المداولة
السابقة لهذا الطلب مع رئيس البلدية.

وكان رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي
لتجار ومصنعي المواد الغذائية جاسم محمد
العلي الوزان قد طالب رئيس البلدية داود مساعد

الصالح بعقد اجتماع يضم ممثلين عن البلدية
وعن الاتحاد لعرض وتداول أفكار ومقترحات لدى
تجار المواد الغذائية ويأملون أن تكون مفيدة
في نظام العمل في بعض الأسواق، بالإضافة إلى
بحث إمكانية تخصيص أماكن في الأسواق المركزية
المستحدثة لعرض المواد الغذائية وكذلك
المصنوعات الغذائية المحلية، نظراً لأهمية ذلك
في تسهيل التسوق بالتجزئة على المستهلكين من
سوق الخضار والفواكه.

وقد جاء طلب رئيس اتحاد المواد الغذائية
في حينه أثر قيام البلدية بإعادة النظر في نظم البيع
في الأسواق المركزية العامة للخضار في الشويخ
والرقعة والانتقال إلى مجمع الأسواق الجديد في
شارع الغزالي نظراً لاقترب الموعد الآن.

وفي لقاء عبدالوهاب المطوع الأخير كشف
لـ«القبس» عن النية بتوفير أماكن لعرض السلع
الغذائية المتصلة بسوق الخضار مثل الزيتون
والزيتون والأجبان ونحوها. ولكنه لم يفصح عن
الجهات التي ستخصص لها تلك الأماكن.


مشاكل لدى إعادة تصدير بعض بضائعهم إلى الدول الشقيقة المجاورة وبالذات إلى العراق. ذلك أن التاجر لدى اتفائه مع بعض المستوردين من السعودية أو العراق لإرسال شحنات من الأسمك المجمدة الواردة من أميركا الجنوبية أو تايوان أو اللحوم الواردة من فرنسا يذهب للحصول على شهادة بالتصدير من مكتب صحة البلدية. بصادر البر- ولدى حصوله على الشهادة المطلوبة يُطلب منه تصديقها من إدارة الأغذية وتراخيص المحلات في السالمية ولكنه يُفاجأ بأن الإدارة ترفض إنهاء معاملته لتصدير بضاعته، ويُبلِّغ بأن الكشف الذي تم على البضاعة هو كشفي ظاهري ويجب إعادة الكشفي ثانية من قبل الإدارة.

وقال صالح الصالح: إن هذا الإجراء يصيب الكثير من التجار ويساعد على الحد من نشاط التصدير ويساهم في جمود الحركة التجارية نتيجة الركود الاقتصادي الحالي، مناشداً مدير البلدية بسرعة التدخل لبحث هذا الأمر لتسهيل معاملات التجار الأعضاء في الاتحاد الذين تقف هذه الإجراءات الإدارية عقبه أمام نشاطهم الذي يتمثل

وكان مدير عام البلدية تلقى أمس كتباً عدة من اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية، فقد طلب عضو مجلس إدارة الاتحاد التقرير الخاص الذي أعدته إدارة الأغذية وتراخيص المحلات عن مشاكل المواد الغذائية المعلبة لتكون لدى أعضاء الاتحاد فكرة عن تلك المشاكل وما يتوجب على كل منهم كمستورد لها.

وفي كتاب آخر يُذكر اتحاد تجار المواد الغذائية المدير العام للبلدية راشد العثمان بالموعود الذي سبق وسمعه ممثل الاتحاد من رئيس البلدية والقاضي بإنشاء جهاز بمبنى واردات البر لتخليص معاملات التجار بالسرعة الممكنة والتي تملئها طبيعة المواد الغذائية خصوصاً بعد مضي وقتٍ كافٍ لتشكيل الجهاز المطلوب دون أن يخرج إلى النور، فما زالت معاملات الأغذية تتم في الموقع القديم.

كما يوضح أمين سر وعضو مجلس إدارة اتحاد التجار في كتاب آخر أن عدداً من التجار أعضاء الاتحاد يواجهون منذ مدة ليست ببعيدة



بتشجيع إعادة التصدير من الكويت إلى الخارج.

ومن منطلق التعاون الثنائي القائم بين البلدية والاتحاد أعرب عن أمله في إعادة النظر بهذا الأسلوب المتبع حالياً لتنشيط عملية إعادة التصدير للمواد والصناعات الغذائية للبلدان المجاورة.

على ذلك . . حملنا «الاهتمام» و «القلق» إلى الطرف الثالث في مثلث القضية، وطرحناه بكل صراحة حتى نضع النقاط فوق كل الحروف . . وقد كان لنا لقاءات عدة مع المسؤولين في البلدية والصحة، وكانت هذه الحصيلة :

جاسم الوزان - رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية - يقول : إن مشكلة المختبر ليست بجديدة، بل هي منذ أمد، فتعداد السكان في تزايد مستمر منذ عام 1963م حتى اليوم ومع ذلك فلا نزال نحيا على مختبر واحد، لا يفي بحاجة البلد، ووزارة الصحة هي المسؤولة عن توفير المختبرات لفحص الأطعمة والمواد الغذائية حتى توفر الكفاءة المطلوبة للبلد بوجه عام . . ولا أدري لماذا هذا التقاعس وعدم اعطاء الأهمية الكافية للأطعمة أو المواد الغذائية برغم تزايد عدد السكان وبالتالي ازدياد الطلب. حتى المسالخ ليس بها مختبرات مع أن المفروض توافر مختبر في كل منشأة حتى يفي بالغرض.

• هل يتأخر الفحص إلى حد الضرر؟

ترد إليه العينات من الأصناف المختلفة لفحصها

الوزان: الناس يتزايدون.. والمختبر واحد!⁽²¹⁾

مشكلة المشاكل لدى التجار هو «المختبر» الذي ترد إليه العينات من الأصناف المختلفة التي يتم استيرادها . . وعامل الوقت - بالنسبة للتاجر - عامل رئيسي و مهم جداً لما يترتب عليه من أعباء مادية متنوعة.

ويبدو أن التجار ملؤوا من الشكوى - وأيضاً من إبداء مقترحاتهم لحل المشكلة - فأرادوا لأصواتهم أن تعلقوا احتجاجاً، ربما تصل إلى مسامع أولي الأمر في البلدية والصحة . . وفي الجانب الآخر هناك صوت من نوع مختلف، هو صوت القلق والاستفسار من الناس خاصة بعد تسرب الإشعاعات والخوف من تسرب بعض الأغذية دون رقابة. التجار، من جهة . . يطالبون بسرعة الرقابة، والناس من جهة أخرى . . تطالب بدقة لا متناهية في الرقابة . . وبناء

ولم ينفذ حتى الآن. ولذلك، لا بد أن تكون هناك مختبرات خاصة معترف بها لشركات محايدة - مثل الدول الأوروبية - تفحص فيها الأطعمة برسوم معينة ومحددة سلفاً، والدولة الآن هي المتكفلة بكل شيء. ومهما كانت الأسباب، فإن هذا التأخير يتسبب في خسارة كبيرة لنا، وكل ما حصلناه حتى الآن مجرد وعود.

الواردات الكويتية لا بد لها من طاقة كبيرة تستوعبها، والواجب أن يكون هناك مختبر بالجمارك، أي واحد بالمطار، والآخر بالميناء - ميناء الشعيبية - مثلما هو حاصل في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث أن المختبرات موجودة بالموانئ، ولا تتأخر البضاعة أكثر من يومين. والحقيقة أن هذا التأخير ليس بسبب انفجار المفاعل النووي فقط، لا بل هو تأخير دائم.

الشيء الأخير المهم هو أن طقس بلدنا يساعد على مضاعفة الخسارة سواء صيفاً أم شتاءً، فنقل البضاعة من مكان إلى آخر، ثم التخزين

بعد مشكلة الإشعاع والتلوث وجدنا صعوبات كثيرة في فحص الأطعمة وكان الأمر يتأخر أحياناً حوالي الشهرين. والآن على رغم من رفع الحظر عن بعض من الأطعمة فما زال التأخير موجوداً. . وربما هذا راجع إلى طريقة أخذ العينات بالجمارك أو الموانئ من قبل رجال الصحة والبلدية حيث يتم تجميعها وربما تأخيرها عدة أيام قبل أن تنقل. والله أعلم، وهذا يعود بالطبع إلى أن الواردات حجمها كبير جداً.

التأخير موجود

- هل المشكلة - من وجهة نظركم - هي مشكلة المختبر الواحد، أم الموظفين والروتين في نقل العينات؟

الذي نعلمه جيداً أن التأخير موجود، وهذا يعود أما إلى عدم وجود أجهزة كافية لهذا الفحص، أو عدم كفاية من يقومون بالفحص، ولكن الصحة هي المسؤولة بالتأكيد عن وجود مختبرات كافية. وقد استفسرنا من وزارة الصحة ولم نعلم سوى أن هناك مبلغاً رصدته الدولة لبناء مختبر جديد،

مستمرة، لكنها مشاكل ليست صعبة والحمد لله، أما من ناحية مشكلة المختبر فنحن فضلنا أن يكون مختبراً محايداً، غير تابع للتجار، ولا للبلدية، وتكون هي الجهة الثانية، التي هي وزارة الصحة - هي الجهة التي تقوم بهذه العملية. ولا ننكر إنه كانت هناك مشكلة في السابق من الناحية الإدارية لدينا، إلا وهي عدم وجود موظفين أكفاء، وقلة الموظفين بوجه عام مما يؤدي إلى تراكم استمارات المختبر، فلا ترحل في وقت مناسب، وتأخير البعض فيها من 10 - 15 يوماً.

ويضيف : أما الآن فقد شكلنا منذ فترة لجاناً يتقدم إليها صاحب البضاعة يومياً، وعملنا تطورات في الأغذية المستوردة بحيث يتم الترحيل يوماً بيوم . . تعرض الأغذية على اللجنة الفنية بالإدارة، وتحول إلى المختبر رأساً، هذا كله في نفس اليوم، سواء بالقبول أم الرفض حسب مطابقتها للمواصفات، ثم تأخذ حقها من الاختبارات في المختبر ويصل معدل العينات يومياً من 200 - 250 عينة يومياً.

ولكن مازالت هناك مشكلة بيننا وبين التجار،

الطويل - حيث لا نستطيع التصرف في البضاعة طالما تحت الفحص - يعرضان البضاعة للفساد الحتمي.

اقتراح

• وما هو اقتراحكم إذن؟

نفضل أن يكون هناك نقل العينات يومياً على دفعات إلى المختبر بدلاً من انتظار سيارة مثلاً. كذلك نفضل أن يوجد مختبر بالموانئ مثلما هو بالسعودية حيث لا تتأخر البضاعة أكثر من ساعتين لكل تاجر. نحن فعلاً مظلومين، فبضاعتنا تتأخر، وعملنا يتأخر، ولا نستطيع التصرف في البضاعة - أثناء انتظار للفحص - وندفع فوائد بنوك كبيرة بسبب ذلك التأخير. هذا هو جانب «السؤال» فماذا تقول الأطراف المعنية بالإجابة؟

مشاكل ليست صعبة

مدبر إدارة الأغذية والتراخيص للمحلات البلدية - يقول: إن مشاكل البلدية مع التجار

مؤسسة خيرية لتوزيعها على الفقراء عن طريق بيت الزكاة مثلاً؟

سيكون هذا مجال دراسة في الوقت الحالي، وهو كيفية التصرف في العينات بشكل أكثر فائدة كما تقولون بدلاً من إعدامها، وهذه الدراسة بتشجيع من وزير الدولة لشؤون البلدية حتى نتلافى كل ما ينجم من تلك العينات من المشاكل.

لقد فكرنا في إنشاء المختبرات على مستوى الحدود كما هو حاصل في السعودية والإمارات كما يقول التجار وهذا بالطبع بالاتفاق مع وزارة الداخلية كناحية أمنية والإدارة العامة للجمارك بحيث يكون التنزيل في الحدود ويكشف على البضاعة رأساً وتنقل إلى داخل دولة الكويت. والحل الآخر، هو الاستفادة من المختبرات الحكومية الثانية، مثل مختبر معهد الأبحاث العلمية، فهي كمؤسسة علمية فيها مختبرات على مستوى عال من التطور، وبذلك نقسم العملية إلى جزأين، جزء ينقل إلى وزارة الصحة، وآخر إلى معهد الأبحاث العلمية.

وهناك طريقة وهي الكشف على الحدود،

وتحدث بعد ظهور النتائج، ففي السابق كان يأخذ البضاعة الموجودة عنده ويترك العينات، فينتج تكديس كبير في المخازن، فيدعون إننا - كبلدية - نتصرف في هذه العملية بمعرفتنا، أي بأخذها البعض لبيته، والبعض الآخر يتصرف حيالها تصرفاً شخصياً. ولذلك اتخذنا قراراً عقب تلك الأقاويل بأنه عند انتهاء أي عملية من الفحص والاختبار، لا يسلم التاجر نتيجة المختبر إلا بعد أن يأخذ العينات التي لدينا وتخص بضاعته، وخلال 15 يوماً إذا لم يتسلمها نتلفها فوراً. وهذا تعهد نأخذه عليه. وهذه العينة العشوائية ليست سوى 10 «كراتين» مثلاً، ولن يطمع أحد فيها حتى يسوّقها، وبالطبع فهو يتركها قصداً، ثم يقال إن مفتشي البلدية يتصرفون في العينات تصرفاً شخصياً. وهذا هو ردي عليهم بصراحة.

أكثر فائدة

- ومادام الأمر كذلك، فلماذا لا تتصرف البلدية تصرفاً آخر غير الحرق في تلك العينات، تصرفاً خيراً، بمعنى إعطائها لأي

مهندسون زراعيون غير كويتيين، وأطباء بيطريون - للتفتيش على اللحوم - إذا فالمشكلة قد زالت، وسد النقص الذي كان موجوداً، وكل ما يقال مبالغ فيه.

ليس هناك تالف

أعتقد إنه يجب الأخذ بنظام الأولوية في المختبر مراعاة لبعض المواد الغذائية السريعة التلف . . وهذه خسارة على الطرفين: التاجر والمستهلك؟.

صدقونا ليس هناك تالف خلال مدة الانتظار لأن المدة نفسها تقلصت جداً، سوى المواد سريعة التلف كالحليب و الأجبان، وهناك اتفاق بيننا وبين وزارة الصحة بأن يكتب عاجل جداً على الاستمارة التي تخصصها فتأخذ الأولوية قبل غيرها في المختبر، لأن مدة صلاحيتها قصيرة.

- هناك اتهام آخر بأن العينات تتراكم بالميناء حتى تجد الوسيلة التي تنقلها -

سواء في العبدلي شمال الكويت، أو في النويصيب بجنوبها، أو في الميناء نفسه، و في المطار . . وهذا أسرع بالطبع، ولكن مازال ذلك قيد الدراسة . . وكلها وسائل نهدف عن طريقها الوصول إلى حلول لمشاكلنا مع التجار.

اتهام آخر

هناك اتهام آخر من التجار، وهو أن الفحص قد يستغرق شهراً، وهذه ليست بسيطة لأنه يعني تلف بعض الأصناف المستوردة، ويعني أيضاً فوائد تأخير وخلافه.

إن التأخير حالياً لا يتعدى 3 أيام. وفي السابق كان يصل أحياناً من 10 - 15 يوماً فقط، ولو أن التأخير يعود إلى مشكلة المختبر نفسه فوزارة الصحة قد تحافظ على شيء معين فيتأخر بالتالي عندها. أما الآن فلا يحدث - لدينا - أي تأخير، لأننا أيضاً وضعنا أشخاصاً مؤهلين أغلبهم كويتيون، منهم من هو متخرج من معهد العلوم الصحية التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي، ومنهم

في الحقيقة، هذا الموضوع من اختصاص وزارة الصحة العامة، أما نحن فقد طلبنا توسعة المختبر الموجود حالياً في مستشفى الأميري، وعملية النقل مثل هذه سوق تتكلف 5 ملايين دينار، أي إنها ليست بسيطة كتوسعة، فمختبر الصحة يقوم بالعديد من المهام، وليس فقط للاختبار الغذائي. وهذه التوسعة، المقصود بها عدم تكديس العينات في وقت واحد، فيفي بالغرض المطلوب، وتختبر كل العينات التي تصل يومياً.

أما القول بأن البلدية تُنشئ مختبراً، فما هي الجهة المحايدة والحالة هذه؟ لا يجوز طبعاً، لأن وزارة الصحة هي الجهة المحايدة بين البلدية وبين التجار حتى نتلافى أي مشاكل. وإن شاء الله إذا توفرت كل الخطوات التي نسعى لها، وهي التعاون مع معهد الأبحاث العلمية، وتوسعة المختبر الحالي بوزارة الصحة فلن تكون في المستقبل أية مشاكل، وإذا وفرت مختبرات على مستوى الحدود فسيكون أفضل. وهذا يحتاج إلى وقت وميزانية لأن الدراسات الخاصة به موجودة بالفعل سواء من الناحية الأمنية والناحية الصحية.

بشكل جماعي - إلى المختبر . فهل هذا روتين أم تقاعس من الأطباء بالميناء؟

على العكس، كل العينات تنتقل أولاً بأول ولا تؤجل حتى تتجمع كما يظنون، فلدينا برادات خاصة لنقل العينات من الميناء إلى المختبر في كل وقت وعلى مدار 24 ساعة.

3 عينات

• هل العينات تؤخذ بطريقة عشوائية من جميع الأصناف؟

حسب لوائح الأغذية، تؤخذ العينة العشوائية من كل صنف. وهي 3 عينات: عينة في حوزة البلدية، والعينة الثانية تكون بحوزة التاجر ولكن متحفظ عليها عن طريق البلدية، والثالثة ترسل إلى المختبر.

توسعة المختبر

• كم من الوقت ستأخذ الدراسات المختصة بعمل مختبر في الميناء مثلاً؟

أولهما: الإلتلاف بمعرفة البلدية، والخيار الثاني هو إعادة تصديرها لأي دولة من الدول.

هذا هو رأي أحد أضلاع مثلث القضية. فماذا عن بقية الآراء التي ستمحو علاقة الاستفهام وتزيل الخوف والقلق أيضاً لدى الناس؟

الفحص لا يتأخر

رئيس قسم الوقاية من الإشعاع قال:

بعد حادث تشيرنوبيل مباشرة، سُكّلت لجتان: لجنة للتنسيق بين المؤسسات العلمية، وأيضاً تدرس مستويات الإشعاع المقبولة في الكويت، ولجنة تنسيق إدارية. . وكان الهدف مراقبة المواد الغذائية التي تصل إلى الكويت من المنافذ الحدودية حتى وصولها إلى القسم وبالعكس. . إذن عملية وصولها إلى القسم كانت منسقة بيننا وبين البلدية وإدارة الإخراج بالجمارك، وبين وزارة الداخلية، فهذا التنسيق يعود إلى إدارة حماية البيئة. ووزارة الصحة لديها عدة أقسام مشتركة

لا مواد مشعة

• هناك اتهام «شعبي» بأن الكويت تقبل كثيراً من الأصناف من كل البلدان بدون محاذير، في حين أن هناك بلدان كثيرة منعت أو حرقت الكثير، خاصة بعد إشعاع تشيرنوبل فما صحة هذا القلق أو الاتهام؟

إطلاقاً، لم يدخل من حدودنا أي مواد غذائية مشعة. وهذا يخص بالطبع قسم الوقاية من الإشعاع ليرد على أي استفسارات مفصلة، لأن هناك اتفاقاً بين البلدية وبين وزارة الصحة ينص على قيام الوزارة بفحص جميع العينات الغذائية من الإشعاع، قبل أن تتجه إلى المختبرات، ولديها مختبرات خاصة بالإشعاع، ولا يسمح بأي شيء إلا بعد فحصه مختبرياً، وهذا جزء من سبب التأخير أيضاً بالنسبة للعينات، وهذا كله للمصلحة العامة.

• في حالة ثبوت عدم صلاحية المادة الغذائية، هل يحق للتاجر إعادة تصديرها لأي جهة؟
طبعاً، فإذا ثبت من الفحص أن المادة غير صالحة للاستهلاك الآدمي، يكون أمامه خياران

بالموضوع، ولكن القسم المختص بالفحص من الناحية الفنية عن وجود الإشعاع هو قسم الوقاية من الإشعاع.

وتابع باقر : إن فحصنا للعينة لا يتأخر إطلاقاً ولا يصل إلى شهر كما يقولون. مرة شكا البعض من تأخر العينة شهرين ، وبعد التحقيق في الأمر اتضح إنها أخذت يومين فقط في الفحص. أما في حالة زيادة العينات التي تصل في فترة ما وبشكل مكثف فلا تتأخر أكثر من أسبوع بأي حال من الأحوال ، حتى في بداية حادث تشيرنوبل، فكنا نغطي زيادة عدد العينات بزيادة وقت العمل.

• ما رأيك في قبول أصناف كثيرة تدخل البلاد من تركيا بالذات ما يثير قلق الناس؟

كل صنف كان ومازال يخضع للفحص الدقيق وبناء عليه يحضر كشف شهري من قبل قسم الوقاية ويعرض على لجنة الوقاية من الإشعاع التي تمثل من كل جهة وليس فقط من وزارة الصحة.

• وهل هناك نسبة معينة من الإشعاع مقبولة في الأصناف التي تستهلك آدمياً؟

الهدف من الوقاية من الإشعاع هو تقليل كمية التعرض للإشعاع بقدر الإمكان، لأن الإشعاعات موجودة بالجو بصورة طبيعية، ولكن هدفنا إن ما يتعرض له الإنسان - بالإضافة إلى ما هو موجود - يكون بنسبة ضئيلة جداً. وإذا ثبت تلوث الصنف بنسبة أكبر مما وضعناه، فغير مسموح للتاجر بإعادة تصديرها إلى جهة أخرى بل إلى الجهة المصدرة وعلى تكلفته هو. وقد اتفقنا مع مجلس التعاون على أن كل شهادة ترفض تختم بأن يمنع دخولها إلى أي دولة خليجية أخرى.

اقتراح غير عملي

• ما رأيك فيما تذهب عليه بعض الاقتراحات حول إمكانية الفحص مباشرة بالميناء اختصاراً للوقت؟

رأبي أن الفحص لا يتم بصورة دقيقة في الميناء، إلا في حالة واحدة وفيها يجب استعمال هذه الطريقة، وهي في حالة التلوث العالي جداً،

إلى القسم، وهذا ما تشجع عليه وزارة الصحة، وسيكون فيه أيد عاملة من الخريجين أكثر.

اتهام باطل

- هل تقصد أن ما يقوله التجار هو مجرد اتهام؟

بل اتهام باطل ومردود عليه، فلا أرى أي تأخير مطلقاً في العينات، لأن هناك تنسيقاً في القسم، وهذا التنسيق لا يعني تركيز الأهمية في الفحص في أيام معينة فقط - أي عند حدوث حادث - بل بصفة مستمرة.

ونحن نفحص فحماً عشوائياً في الوقت الحاضر، حسب الكشف الشهري حيث تتضح لنا أن نسبة الرفض للعينات في تناقص .. واكتشفنا بالتالي أن لا داعي لأن تخضع كل العينات للفحص، ولكن ما يخضع للفحص فقط في الوقت الحاضر هو حليب الأطفال وغذاء الأطفال أقل من الكبار - نسبة الحد لأن الغذاء بالنسبة للأطفال مهم جداً، فالأطفال لديهم الحساسية للإشعاع أكثر من

مثلاً حدث في بداية حادث تشيرنوبل حيث كنا نفحص الشاحنات نفسها بالميناء قبل دخولها وعلى هذا الأساس أيضاً وضعنا حدوداً للتلوث السطحي على الشاحنات بحيث إنه لو زادت عن حد معين تعاد الشاحنة ويمنع دخولها للبد.

واقترح فحص العينات بالميناء ليس باقتراح عملي، لأن الهدف ليس مجرد القياس، صحيح إننا نقيس العينة، لكن هناك شيء اسمه تقدير، أي عملية تقدير وتقييم النتيجة، وهذا يحتاج إلى متابعة، ومن غير المعقول أن أضع قسماً كاملاً في المنافذ الحدودية والمسافة ليست طويلة لتأخير وصول العينة إلينا، ولا أشجع عليها حتى في المستقبل .. وأنا أفضل أن تكون المختبرات في مؤسسات علمية معينة وذلك أفضل مما لو كانت على الحدود.

- هل النية متجهة لبناء مختبر آخر جديد؟

قسم الوقاية في الوقت الحالي في صورة انتقالية، ونتمنى فعلاً أن يتطور أكثر مع الوقت وتحقق ذلك وإدخال وحدات ومختبرات جديدة



التصرف فيها . . وبدأنا فيها بعد ما أطلعنا على الكشف الشهري ودرسناه وهو يبين عدد العينات التي وصلت، وعدد المرفوض منها، وأي الأصناف أو البلدان. وعلى هذا الأساس نعطي الإجراء الذي يليه. أما القسم الذي يخضع للفحص فليس للتاجر الحق في التصرف بها، وتكون مراقبة من جهة البلدية. وقد لاحظنا أن نسبة الرفض للعينات في تناقص حتى إنها وصلت إلى نسبة إلا وظلت ثابتة على هذه النسبة لمدة ثلاثة أشهر، فمعنى هذا إنها أصبحت خالية تقريباً . فاعتبرناها عينة عشوائية بحيث إننا نفحصها، والتاجر أيضاً له الحق التصرف فيها. ومن العينات العشوائية نلاحظ ونراقب ونعرف عما إذا كان هناك حادث أدى إلى تلوث ما . إذ سيظهر فوراً من الفحص. فالخط البياني يظهر لنا كل صعود أو هبوط أو تذبذب أو ثبوت.

الإشعاع سيتلاشى

• وهل سيظل تأثير الإشعاع إلى ما لا نهاية ؟
بل هو يتلاشى مع الوقت . . والمواد المشعة تختفي واحدة تلو الأخرى . . ونحن وضعنا النسب

الكبار وهذا يجعلنا بالطبع نضع نسبة الأطفال أقل من الكبار - نسبة الحد المسموح به من الإشعاع الطبيعي - وهي أقل بنسبة الثلث بعد دراسة علمية طبعاً.

وبقية الأصناف تمر بعد أخذ عينات للمراقبة بحيث إنه لو وجدنا تلوثاً عالياً بأي عينة، نبلغ الجهات المعنية فوراً لتمنع دخولها. وهذا كله يصنف حسب الكشف المعمول به شهرياً حيث نرى أن كانت النسبة في تناقص أم ثابتة في تزايد. وإذا لاحظنا مثلاً أن النتيجة - بالحليب - عالية، أي أن النسبة الموجودة به عالية، فإننا نبلغ الجهات المختصة فوراً بعدم إدخال أي حليب آخر . . لماذا ؟ لأن هدفنا تقليل تراكم المواد المشعة.

نسبة الرفض

• وهل يحق للتاجر التصرف - أثناء الفحص - في بقية الصنف ؟

هناك عينتان : عينة عشوائية، وعينة تخضع للفحص. العينة العشوائية، للتاجر الحق في

في وقت الحادث كانت ممنوعة، والآن سمح لها حسب الفحص.

- هل هناك نسبة من الإشعاع مسموح بها، ولا تضر البشر؟

حسب القواعد التي وضعناها، فالنسب التي وضعناها هي أقل بكثير من القواعد التي وضعتها المنظمات العالمية، وهي لا تشكل أي ضرر على صحة الإنسان، والأغذية التي نرى فيها مواد مشعة تزيد عن هذه النسب، نمنع دخولها. ومعدلاتنا هي 1 : 20 من المعدلات التي تستخدم في أوروبا للسماح بالمواد التي فيها نسب إشعاع.

أما الآن فالوضع اختلف، حيث التلوث الإشعاعي قل عما كان في بداية الحادث، والمناطق التي نشك إنها مازالت تتضمن مواد غذائية قد تكون ملوثة مازلتنا نفحصها . . أما المناطق البعيدة تماماً عن مكان الحادث، نفحص ما يرد منها. ونحن نبغخ التاجر ألا يستورد من المنطقة المعينة التي ظهر الإشعاع بصادراتها . . وقبل ذلك نمنع أي تسرب للبضاعة بالأسواق لأنه يعاد تصديرها للدولة

بحيث لا يؤدي تراكمها مع الوقت إلى أي آثار في المستقبل على صحة الإنسان. والتعاون بيننا وبين الأشقاء في دول مجلس التعاون موجود دائماً خاصة بعد الحادث مباشرة، والأسس واحدة تقريباً في طرق الفحص والاختبار.

حليب الأطفال

نائب رئيس قسم الوقاية من الإشعاع قال: في بداية حادث تشيرنوبيل حدث تأخير بسبب زحمة العينات وقلة الإمكانيات الموجودة بالقسم، فنفس الأجهزة أعطت أقصى طاقة بالنسبة لهل أما في الوقت الحاضر، فنفحص الأغذية بصورة عشوائية، أي نأخذ ما نشك فيه من أي صنف ونضع اشتراطات، وإلى الآن لم نجد أي تلوث إشعاعي إلا في بعض الحليب، فحليب الأطفال خاصة يخضع للمراقبة بصفة كاملة، وكذلك الأعلاف . . وبالطبع فإن هناك الكثير من النسب قد رُدت إلى مصدرها من الدول.

- ومنتجات تركيبها التي تملأ السوق؟

أن المجال يكبر بصفة مستمرة، والاحتمال في الكويت موجود الاستخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء والمياه العذبة، إضافة إلى إنه توجد حولنا مفاعلات نووية. ولذلك فطرنا بالفعل في إيجاد مركز للوقاية من الإشعاع على أساس أن يؤدي هذا الطلب، لأية خدمة عامة أكثر مما يكون خدمة في مجال محدود.

أما في الوقت الحاضر، فأعتقد أن المختبر الموجود يكفي، حيث أن التلوث الإشعاعي الموجود في أوروبا الآن قل ، والموجود عبارة عن المخزون بعد الحادث لأن المادة الأساسية في التلوث الإشعاعي كانت هي - اليود المشع - وهي مادة قصيرة العمر، أي في حدود 7 - 8 أيام، ولذلك اختفت من الأغذية نهائياً والآن ما هو موجود من المواد الطويلة العمر، نسبته ضئيلة جداً. وعملية فحص العينة الواحدة تستغرق 24 ساعة والجهاز نفسه لا يستوعب سوى عدد محدود من العينات، ولذلك فالانتظار ضرورة. ولكننا وضعنا خطة، إنه - لو صار حادث مماثل لا قدر الله - نستطيع أن نستوعب كل شيء. وبصفة عامة فإننا نضع أولوية

نفسها. والدول المصدرة الآن صار لديها علم بالحدود التي نقيس عليها والنسب التي نسمح بها، فصارت لا تصدرها لنا مواد تزيد عن تلك المعدلات . . لأنها تعلم إنها خاسرة لأن بضاعتها سترد إليها مرة ثانية . . وكذلك فالتاجر أيضاً يشترط على البلد ألا تصدر له مواد إلا ضمن الحدود المسموح بها. ونحن - كدولة مستوردة - لا نستطيع أن نغامر بأي احتمال لضرر البلد.

مركز للوقاية

- وهل هناك تفكير بخصوص انشاء مختبر جديد ليفي بالاحتياجات المتزايدة؟

هذا الموضوع قيد الدراسة، والقسم بالفعل طلب توفير تجهيزات جديدة، ولكن ليس هذا هو كل شيء، بل أن الموضوع أيضاً هو خبرات قادرة على القياس، فالأمر ليس بسيط أو عادي بل يحتاج إلى كفاءات علمية، وبالطبع فإن حادث تشيرنوبل دعانا للتفكير بإنشاء مركز لخدمة المنطقة ككل. وليس لفحص عينات معينة ولكن لوضع قواعد، وأناس مؤهلين للعمل في المجال الإشعاعي خاصة

ونحن نعطي النصائح الخاصة بطرق استخدام هذه الأجهزة بطريقة آمنة، ونقوم بتدريب العاملين عليها كي يعملوا بطريقة صحيحة ولا يتعرضوا للإشعاع.

والحدود المسموح بها للإنسان الذي يعمل في المجال الإشعاعي أكبر بكثير من الحدود التي وضعت للعامة من الناس. فالحدود التي وضعناها مثلاً للتلوث الغذائي بعد حادث تشيرنوبل أقل بكثير جداً مما هو مسموح للموظف الذي يعمل بالإشعاع، لأن خطر الإشعاع مبني على احتمالات، فالموظف إذن يمكن أن يأخذ جرعة تزيد مائة مرة عن الشخص العادي أي أن مجال التعرض بالنسبة لنا للإشعاع احتمال أكبر.

وللعلم فنحن لا نعترف بالشهادات التي يحضرها التاجر بقياسات الدولة المصدرة، بل نلغيها تماماً ونعتمد على فحوصاتنا.

ولا يفوتني الحديث عمن يتعرضون للعمل في مجال الإشعاع حيث تمكن هنا أهمية مراقبة

للمواد السريعة التلف حتى تختبر قبل غيرها.

التشجيع والاهتمام

• وماذا ينقص القسم إذن ؟

التشجيع والاهتمام أكثر بهذا المجال. ومركز الكويت للإشعاع الآن مجرد فكرة قيد الدراسة، والكويت بحاجة فعلية لهذا المركز، فقط للوقاية من الإشعاع أو من خطر حادث نووي ولكن للاستخدام الآمن والسليم الذي نستطيع الاستفادة منه، كالطلب مثلاً، واستخدامات جديدة له في التصنيع. والذي أحب أن أضيفه أن اختصاص القسم ليس فقط مراقبة التلوث الإشعاعي للأغذية، بل أيضاً مراقبة الأجهزة الإشعاعية المستخدمة في الكويت، ورغم إنه احتوى حادث تشيرنوبل وراقب العينات والأغذية فإنه ظل محافظاً على أداء واجبه في عملية التفتيش على كل الأجهزة الإشعاعية بالكويت واستخداماتها حسب النظم والقواعد والمرسوم.

ومراقبة الأجهزة الإشعاعية مهمة جداً

الأجهزة الإشعاعية في المستشفيات والصناعة، والشركات النفطية، ولذلك فمدة العمل أقل من الوظائف الأخرى حتى لا يتعرضوا لجرعة كبيرة. ولكن هذا لا يعني القلق. فنحن أيضاً في مناعة أو وقاية معينة من هذا كله . . فالوقاية أصلاً عندنا ولا خوف على من يعملون بمجالنا أبداً، والقسم لدينا مشرف فعلاً بإمكانياته.

والملاحظة الأخيرة التي أقولها للناس أن الأمر ليس مرعباً بالصورة التي بالغوا فيها . . وهناك اعتبارات كثيرة تؤخذ في الحسبان، فهناك بعض المواد التي يتعاطاها الإنسان - كالمواد الغذائية مثلاً - بحيث لا تظل بالجسم إلا إشعاعات قليلة، وبعض المواد تبقى أو يمتصها الجسم وتعتبر من مكونات الجسم، وهي خطيرة، ولذلك نأخذها في الاعتبار أكثر من تلك المواد التي لا تبقى إلا ساعات محددة فقط بالجسم، وهذا كله حسب دراسات حتى توضح لنا نتائجها ماهية الأشياء التي يجب التركيز على فحصها بدقة حتى لا يكون لها تأثير على الإنسان.

من حين لآخر يدعو بعض المواطنين وخصوصاً المزارعين إلى إنشاء مصنع لتعليب عصير الطماطم.. التي تنتج بكثرة في الكويت ولاسيما في أشهر يناير وفبراير ومارس وأبريل ومايو.. وقد علت الأصوات بهذا الشأن بعدما انتشرت البيوت الزراعية في كل من أنحاء العبدلي والوفرة.. وأضحت أصناف عديدة من المنتجات الزراعية المحلية وخصوصاً الطماطم تباع بأسعار قليلة.. ورغم هذا فإن الذي أراه بأن إنتاجنا من الخضراوات الورقية والخيار والطماطم لا يكفي لإقامة مصنع لحفظها أو تصنيعها علاوة على أن نوعية الطماطم المنتجة في الكويت سواء أكانت حقلية (مكشوفة) أو محمية لا يصلح عصيرها للتعليب..!

و يهمني أن أشير بهذا الخصوص إلى وجود مصنع لتعليب عصير الطماطم في الكويت منذ مدة طويلة لكنه توقف عن العمل.. لأن كميات الطماطم المنتجة كما قلت سابقاً لا تكفي لتشغيله معظم أشهر السنة...

قضايا أخرى مع اتحاد التجار

مستقبل مزارع العبدلي أفضل من أي منطقة كويتية

الوزان: إنتاجنا من الطماطم لا يكفي لإقامة مصنع⁽²²⁾

في يوم 28 فبراير 1986 التقت مجلة (المزارع) بالسيد جاسم محمد الوزان.. المزارع في العبدلي.. والصليبية وأمغرة.. ورئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية في الكويت.. باعتباره صاحب عدة مصانع وشركات غذائية كبرى أشهرها شركة (خزان) الغذائية..

بدأ الحوار حول فكرة قيام اتحاد التجار بإنشاء مصنع لتعليب عصير الطماطم وحفظ الخضراوات التي تنتج بالكويت وتفويض عن حاجة المستهلكين.. فقال السيد الوزان:



- ولكن مثل هذا المصنع موجود ويعمل في الدول المجاورة لنا كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.. فلماذا لا يتواجد مصنع لتعليب عصير الطماطم وحفظ المواد الزراعية المنتجة محلياً في الكويت أيضاً؟

من جهتنا في اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية لا نستطيع أن ننشئ مصنعاً مكلفاً يعمل شهراً أو شهرين ويقف.. وحال قيام مصنع لتعليب عصير الطماطم.. يتعين توفير طماطم مناسبة بكميات كبيرة طيلة أشهر السنة.. ليعمل ويربح فهل هذا باستطاعتنا؟.. لا أعتقد!

- ما هو تصورك الأمثل لحل مشكلة تسويق منتوجاتنا الزراعية؟

طالما أسسنا صناعات غذائية وأقمنا مشاريع زراعية.. يلزم أن نعرف استهلاك الكويت الفعلي من كل صنف.. ونقارنها بالإنتاج المحلي.. فنطرح هذا من ذلك، أو ذلك من هذا وبعدها نسمح فقط باستيراد ما ينقصنا بحماية جمركية تتراوح من 20% - 25% كضريبة على المستورد

لنحمي الصناعة المحلية أو الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية.. وهذا ضروري إذ لا توجد صناعة في العالم كله بدون حماية فعلية والدولة ينبغي عليها أن تحرص على هذا لأن الأموال التي نقيم بها صناعاتنا ومشاريعنا هي أموالنا.. إنها مجموعة قروض ودعم الدولة لمواطنيها ليس إلا..! وتنظيم الاستيراد.. بحيث لا يسمح للمستورد بمنافسة المنتج المحلي.. أمر في غاية الأهمية لكافة دول العالم وبخاصة النامية - كدولتنا - ومن الخطأ الفادح الاعتماد على استيراد الخارجي كلي وبخاصة في مجال الغذاء وصناعة الغذاء.. فهذا نشاط ينبغي أن يتواجد في كل بلد علاوة على أن كثرة القلاقل من حولنا تحتم علينا إيجاد هذه الصناعة الغذائية وذاك الإنتاج الزراعي.. لنصمد ولو عدة أسابيع عند التعرض لخطر طبيعي أو بشري علينا لا قدر الله.

إننا نصنع العديد من المواد الغذائية نصنع البسكويت والدهن النباتي والمشروبات الغازية والحليب والأجبان والمياه المعدنية والآيس كريم والخبر وغيرها.. وغيرها وهذه تحتاج لحماية الدولة..

وإزاء هذا فإنني أطلب بأن تتسع دائرة اتحاد منتجي الألبان الطازجة ليشمل أو ليضم إليه مربي الأبقار الحلوب بالعبدي، بالإضافة إلى مربي الأبقار بالصليبية وعددهم حوالي 20 عضواً فقط وأنا واحد منهم، ذلك لأن ضم منتجي الألبان بالعبدي للاتحاد المذكور سيضمن لهم الدعم الحكومي المقرر على كل لتر حليب تنتج محلياً وقدره 80 فلساً.. وهذا يشجع بلا شك الثورة الحيوانية بمنطقة العبدي الزراعية.

- باعتبارك مستورد للأغنام ما هي المشاكل التي تعترض القطاع الخاص في استيراد وتسويق الأغنام؟

هناك منافسة غير متكافئة بين التجار (مستوردي الأغنام) وبين شركة المواشي فيوم نستورد الأغنام الاسترالية تجدها تباع رأس الغنم بـ 10 دنانير وربما أقل.. ويوم نوقف استيرادنا لتلك الأغنام يصل سعر الرأس الواحد منها إلى 14 ديناراً وربما أكثر..! فشركة المواشي لا تريد للأسف لأحد من تجار الكويت أن يستورد الأغنام غيرها.. وإلا فهي تحاول تخسيره.. يساعدها على هذا الدعم

- انتشرت مزارع عديدة للأبقار والأغنام بمنطقة العبدي الزراعية.. فكيف يمكن تنمية الثورة الحيوانية بهذه المنطقة الزراعية الكويتية؟

أولاً: أود أن أسجل شكري لهيئة الزراعة والثروة السمكية على إنشائها مستوصفاً بيطرياً في العبدي.. كما أسجل شكري للخدمات الكبيرة التي تقدم لمزارعي هذه المنطقة نحو إنشاء مسجد وتعبيد طرق وفتح محلات إصلاح السيارات وبيع المواد الغذائية.. أما بالنسبة لسؤالك فإنني أرى كمربي أبقار وأغنام ومستورد لها أن مستقبل مزارع العبدي فيما يتعلق بالتربية الحيوان ستكون أفضل من أي منطقة كويتية أخرى لأن مزارع العبدي متباعدة عن بعضها بعض.. ومتنوعة إذ تشمل مزارع دواجن ومزارع أبقار ومزارع أغنام.. وهذا أحسن من الناحية الصحية.

دليل هذا الانتشار المستمر للأمراض في مزارع منطقة الصليبية.. حيث توجد مزارع الأبقار الحلوب.. متجاورة هناك.



الحكومي الذي تلقاه عن كل رأس غنم تستورده.. ومقداره دينارين و 250 فلساً.. وهذا الدعم لا يلقاه التاجر.

على كل حال نحن نستورد وسنظل نستورد كتجار لأننا نريد أن نوفر اللحوم الطازجة لمعارضنا التسويقية.. ولأن هذا يفيد المستهلك فبفضل تجار الكويت يشتري المستهلكون اللحم الآن بأسعار معقولة ومناسبة لهم.. وآمل أن تعالج الدولة هذه المشكلة بأن تخصص لنا دعماً كما تخصص لشركة المواشي.. لأن في دعمنا، لأن دعم منتجي المواد الغذائية ومصنعيها دعم للمستهلك.

• ماذا عن الزراعة النباتية في منطقة العبدلي الزراعية ؟

حسب تجربتي الزراعة في العبدلي يحتاج الأمر إلى مال كثير.. فالتربة يكثر فيها الجص والرمل.. والعوامل الجوية صعبة.. ونسبة الملوحة في المياه الجوفية مرتفعة.. ومع هذا فإن الأخوة المزارعين يزرعون وينتجون بشكل يدعو للفخر.. كما أن العديد منهم الآن يأخذ بالزراعة المحمية

بعد الدعم الدولة لها.. يربون الأغنام والدواجن والأبقار.. وكلها أنشطة تحتاجها البلد.. الذي أرجوه أن تكتمل الطرق المعبدة في منطقة العبدلي الزراعية.. وأن تدعم الدولة كل مزارع يشتري ماكينة تحلية مياه.. طالما توسع المزارعون بإقامة البيوت المحمية في مزارعهم.

وتمنى المزارع جاسم محمد العلي الوزان في ختام حديثه لمجلة (المزارع) أن يرى الكويت مزدهرة بإنتاجها المحلي وبصناعاتها.. وتكون رائدة في الخليج بهذا المجال وذاك.. وتوجه بالشكر الجزيل لصاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين ولمسؤولي هيئة الزراعة والثروة الحيوانية والاتحاد الكويتي للمزارعين ولمجلة (المزارع) على الاهتمام المتزايد الذي تلقاه الزراعة بكافة قطاعاتها النباتية والحيوانية والسمكية في الكويت العزيزة.

فالخطر الذي يهدد الآن ناقلات النفط هو نفسه أصبح يهدد ناقلات السلع الأساسية سواء غذائية أو غير ذلك المتجهة إلى الموانئ الخليجية بصفة عامة. فأمم التهديدات الإيرانية الأخيرة فيما يخص توسيع دائرة القصف لتشغل كافة الناقلات دون تمييز قام الصندوق العربي للتأمين مؤخراً بزيادة التأمين على الناقلات من النوع الـ Cargo بثلاثة أضعاف عما كان عليه وهذه الخطوة الأولى من بداية مرحلة لم تعرف لها نهاية حتى الآن.

- ما تأثير ذلك على تجارة المواد الغذائية بالمنطقة بصفة عامة وبالسوق المحلي بصفة خاصة؟ وما الآثار المترتبة على معدلات الأسعار للسلع الغذائية الأساسية؟ وما المرحلة التي ستدخل فيها سوق الأغذية بالبلاد؟ وما هي الضوابط وما هي معايير رفع الأسعار إزاء رفع أسعار التأمين البحري لمخاطر الحرب؟
- في لقاء لصحيفة «السياسة» مع السيد جاسم محمد الوزان رئيس اتحاد تجار الأغذية حاولت السياسة الوقوف من خلاله عن مدى انطباعه إزاء ما تناقلته الأخبار حول ارتفاع أسعار

بعد تصاعد عمليات القصف الإيراني للناقلات في الخليج

الوزان: رفع التأمين يزيد كلفة البضاعة المحملة⁽²³⁾

امتدت آثار حرب ناقلات النفط إلى كافة أنواع الناقلات من النوع الحامل للبضائع ، وبينما تحدثت صحف العالم في بداية هذه الحرب عن احتمالات ارتفاع أسعار النفط كنتيجة مباشرة لارتفاع رسوم التأمين البحري، والتي تضاعفت عدة مرات عما كانت عليه قبل عملية بدء ضرب إيران لناقلات البترول الكويتية والسعودية مؤخراً. جاءت تصريحات وزير البترول والثورة المعدنية السعودي أمس الأول حول احتمال لجوء شركة لويدز البريطانية للتأمين إلى إلغاء التأمين على الناقلات المتجهة إلى الخليج، وهي خطوة في نظره ترمي إلى إغلاق مضيق هرمز ذاته. تأكيداً على الخطورة الكامنة وراء تصاعد عملية القصف الإيراني للناقلات.



المشحونة، إن هذا التأمين كان عادة ضد مخاطر البحر ولكن عندما تصاعدت حرب الخليج جاءت الزيادة بلا شك للتأمين ضد مخاطر هذه الحرب.

التأمين البحري، وعمما إذا كان ذلك طَبَّق بالفعل على البواخر الموجودة بعرض البحر أم بالنسبة للتي ستبحر بعد إصدار هذا القرار.

ارتفاع الأسعار

وحول احتمال قيام بعض التجار الأغذية من رفع الأسعار بحجة هذه الزيادة الجديدة في أسعار التأمين البحري قال : هذا وارد وإن لم يكن الآن فقد يكون في المستقبل، فلا ندري ماذا ستكون عليه الرسوم بعد ذلك.

يقول رئيس اتحاد تجار منتجي ومستوردي المواد الغذائية إن قرار الصندوق العربي للتأمين البحري برفع أقساط التأمين من 0,25 % إلى 0,75 % أي بما يوازي ضعفي ما كانت عليه من الماضي، ما يعني أن هذه الزيادة ستضاف إلى كلفة البضاعة المحملة.

- ماذا تمثل هذه النسبة في نظرك بالنسبة لتكلفة البضاعة ؟

واستدرك: أعتقد إنها قليلة وتأثيرها على الأسعار قد يكون معدوماً وخصوصاً في فترة مثل ذلك.

رغم إنها تمثل أقل من 1 % ظاهرياً إلا إنها تمثل ثلاثة أضعاف مصاريف التأمين السابقة.

وعن مقارنة هذه الزيادة بأسعار لويديز قال: رغم أن هناك زيادة تمثل ثلاثة أضعاف إلا إنها مازالت أقل من سعر لويديز السابق والذي كان 1 %.

- متى يبدأ المستهلك في الشعور بزيادة الأسعار إذا حدثت ؟

ليس قبل شهر من تاريخه خاصة أن القرار سيسري على البواخر التي ستبحر إلى الموانئ بعد

- كيف يحسب قسط التأمين البحري ؟
هذه النسبة تحسب من قيمة البضاعة

فالحرب هي الحرب لا تعرف طريق دون آخر كما أن الخيارات تظل متاحة أمام الجميع وبالتالي فلا يمكنني التخمين حول ذلك.

هذا التاريخ ارتفاع قيمة الشحن. وثمة عامل آخر قد يكون أكثر تأثيراً على أسعار المواد الغذائية مستقبلاً وهو عامل الشحن، فلقد ارتفعت أجور الشحن حوالي 25% على البوالص الجديدة أي بمعدل 500 دولار لكل كونتينر 20 قدماً، وهذه النسبة لا بد ستكون مؤثرة على تكاليف البضاعة المستوردة.

وبالنسبة لعملية رفع الأسعار فإنني أعتقد بأنها مرتبطة إلى حد كبير بما سوف تسفر عنه الاتصالات الدبلوماسية الحالية مع كافة الجهات المعنية فاحتمالات زيادة مصاريف التأمين قائمة إذا ما استمرت الأزمة وبالتالي فارتفاع الأسعار احتمالاته قائمة بالتالي.

طريق البر

وبسؤال جاسم الوزان عن احتمالات اللجوء إلى الطريق البري إذا صعب النقل من خلال الخليج قال: هذا وارد ولكنه أكثر تكلفة كما أن الطرق البرية يمكنها مواجهة نفس المخاطر الطرق البحرية

جاسم الوزان رجل الأعمال

أشهر الأنواع في مزرعته الفريزيان والبراون وسينتمال⁽²⁴⁾

الوزان يطالب بزيادة الدعم الحكومي لمربي الأبقار

في يوم الجمعة الموافق 17 ديسمبر 1983م زرنا مزرعة الحاج جاسم الوزان.. وهي بحق مزرعة فريدة من نوعها بمنطقة العبدلي الزراعية إذ يربي فيها 400 رأس بقر و 400 رأس غنم.. باستخدام أحدث الوسائل العلمية وليس أدل على هذا من تكلفة إقامة المزرعة، أول دخولنا للمزرعة قابلنا السيد عبدالرحمن جاسم الوزان وبعض العاملين بالمزرعة أطباء وفنيين زراعيين كان يتفقدون القطعان.. وبعد جولة تصوير للأبقار والأغنام رغم غروب الشمس اصطحبونا للحاج جاسم الوزان فدار بيننا الحديث التالي:

• رأينا أعداداً كثيرة من الأبقار والأغنام.. فهل حدثتمونا عنها.. ؟

الغنم في مزرعتنا هذه في العبدلي: محلي واسترالي وهجين من المحلي والاسترالي، والأخير لدينا الآن منه أشكال وألوان عدة، فتجد منه - بفعل التهجين - الأسود والبني، والملون أسود وبني، وتجد بعضه بقرن أو بقرنين والبعض الآخر بدون قرن أو قرنين، كما تجد البعض بليّة (عصص) والآخر من غير ليّة أو عصص، ومنه كبير الحجم وآخر صغير الحجم.. وقد حصلنا على تلك الأشكال والألوان من الأغنام بعد 4 سنوات من تكاثرها مع الأسترالي في حظيرة واحدة.. كما يوجد في المزرعة (تيوس) من الماعز تم استيرادها من ألمانيا وهولندا بالطائرات.. وهي كغيرها تتوالد عندنا..

وهذه الماعز أيضا استطعنا أن نغير من أشكالها بتكاثرها وتزاوجها مع الماعز المحلي.. فتكونت عندنا أشكال وألوان من الماعز غريبة وجميلة.

• وعن الأبقار - فقد حدثنا الحاج جاسم

كما هو معروف للجميع.. لذيذ الطعم غالي الثمن.

وأردف الوزان: أما إذا كان المولود أنثى بقرة
فأخذها أيضا بعد 3 أيام من ولادتها إلى مكان آخر
بعيداً عن أمها ونبدأ بتغذيتها بالحليب أيضا وبعد
حوالي شهر نفطمها ونعطيهما أكلًا طبيعياً (جت)
ومعه بروتينات إلى أن تبلغ 4 أشهر بعدها نخرجها
من قفص الحضانة ونرسلها للتربية في حظائر
مكشوفة على أرض هذه المزرعة.. وتستمر هذه
التربية سنة وشهرين تقريباً.. بعدها يتم تلقيحها
صناعياً أو طبيعياً لتلد بعد حوالي سنة.. وهكذا
تستمر دورة الحياة في الأبقار المرباة عندنا.

وعن عناصر نجاح تربية الأبقار في العبدلي
قال المزارع جاسم الوزان: إنها تتمثل في طبيب
بيطري متفرغ للعمل ليل نهار على أرض المزرعة،
وموظفين يمتلكون شهادات دبلوم زراعة، وكذلك
زراعة الجت بكميات كافية، ووجود جاروشة لخلط
الأعلاف.. فضلا عن توفر الأعلاف الناشفة، التي
نستوردها من الصين وأميركا.

الوزان صاحب عدة مزارع للأبقار الحلوب
وعجول اللحم في الصليبية وأمغرة في
الجهراء منذ أكثر من 15 عاماً وصاحب
محلات ومصانع كبرى لتصنيع اللحوم
المثلجة والمواد الغذائية وبيعها في
الكويت قائلاً:

إن أشهر أنواع الأبقار في مزرعة العبدلي
الغريزيان والبراون سويس وسينتال، وهي
مستوردة من ألمانيا وهولندا كأبقار حلوب،
وسواء في هذه المزرعة أو بمزرعتي في الصليبية
وأمغرة فإن أسلوب التربية واحد، فالأبقار الحلوب
نستوردها من ألمانيا وهولندا أيضاً وعمرها من 22
- 24 شهراً وتكون غالباً حاملاً أول بطن ومنتظر إلى
أن تلد، فإذا كان المولود ذكراً (عجل) نأخذه بعد 3
أيام من جانب أمه لتربية تربية خاصة كعجل لحم
أبيض، ويكون هذا عبر تغذيته بحليب مسحوب منه
الدسم وتضاف إليه مواد زيوت نباتية وبروتينات
وهو يتغذى على وجبتين يومياً أي حوالي 14 لتر
حليب، وبعد حوالي 5 شهور من عمره وعندما يصير
وزنه حوالي 220 كيلوغراماً يذبح ليباع عبر محلاتنا
الغذائية العديدة كلحم أبيض مثلج ولحم عادي



وأضاف : تلك العناصر كلها متوفرة عندنا في المزرعة .. لكن هذا ليس شيئاً سهلاً أو مقدوراً عليه من الجميع .. فهذه المزرعة كلفتني حوالي ربع مليون دينار وربما أكثر رغم أن مساحتها لا تتعدى 644 ألف متر مربع .. هذه التكلفة عالية عند إنشاء مزارع أبقار جعلت مربى الأبقار على نطاق واسع قليلين بمنطقة العبدلي الزراعية، فأنا لا أعرف غيري كمربي أبقار كبير بالعبدلي إلا الأخوة محمد مطلق العصيمي وعبدالرحمن الفلاح.

وعن إنشاء مركز بيطري في المنطقة قال: إن معظم مزارعي العبدلي إن لم يكن كلهم يربون عدة بقرات لشرب حليبها، ويمكنهم حال توفر شروط التربية الصحية أن تتوالد أبقارهم وتكثر وأهم هذه الشروط إنشاء مركز بيطري من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بمنطقة العبدلي الزراعية فالتوعية الصحية، ليس فيما يتعلق بتربية الأبقار ولكن أيضاً بتربية الأغنام والماعز بالعبدلي بعيدة وهذه أكبر عقبة أمام الأخوة المزارعين للتوسع في تربية الحيوان .

وذكر أن تربية الحيوان في العبدلي على نطاق تجاري واسع تتطلب بالإضافة إلى ما سبق كهرباء وماء عذباً وطرقاً ممهدة ومعبدة .. مبيناً أن هذه كلها غير متوفرة في العبدلي ولعل هذا يفسر عدم الأخذ بصناعة الدواجن الهامة للكويت من قبل كل مزارعي العبدلي حتى الآن..!

وعن نشاطه الزراعي في الصليبية قال الوزان: رغم إنني أعمل في مجال تربية الأبقار الحلوب وعجول اللحوم منذ أكثر من 15 عاماً فأنا لا أملك سوى مزرعة واحدة بالصليبية مساحتها 5 آلاف متر مربع فقط ، أربي فيها 200 بقرة الأمر الذي اضطرني إلى استئجار أراضٍ في مناطق أخرى أهمها قطعة أرض في أمغرة (قبل الجهراء) أربي فيها 800 بقرة .. وجميع نتاج أبقاري من الحليب أبيعها للشركة الكويتية للألبان وهي شركة أسسها مربو الأبقار وأنا منهم ويساهم فيها الآن حوالي 15 مربى أبقار في الصليبية يضمهم اتحاد معروف باتحاد منتجي الألبان ومقره الصليبية.

واسترسل الوزان : تباع الشركة المذكورة

أقول وبكل صراحة: لا توجد عندنا حماية للأبقار ولا عناية صحية بها من قبل المزارع ولا من قبل البيطرة.

ودعا الوزان إلى أن تتضمن البيطرة مختبراً لفحص عينات الدم والتشريح، وكذلك وأطباء بيطريين عالميين، لأن الكويت بلد مفتوحة والأمراض تنتشر في المزارع المتجاورة الصغيرة بشكل سريع.. مطالباً أيضاً بتدريب دوري للمزارعين وللفنيين العاملين في تلك المزارع.

ومضى قائلاً: إن غذاء الإنسان يجب أن يكون نظيفاً غير ملوث وهذا يضطرنني إلى استيراد آلات الجت الناشفة من الصين وأميركا لأبقاري وهذا مكلف.

وأشار إلى استعانة أصحاب المزارع ببيطريين أكفاء، مبيناً أن لديه طبيبين بيطريين واحد في العبدلي والثاني في الصليبية.. «إذ من الخطأ أن نعتمد على أطباء البيطرة في كل شيء.. وفي ظل غياب شروط السلامة لأبقارنا يجب تعويضنا عند

لتر الحليب بسعر 105 فلوس كويتية وهي تعطينا 3 فلوس على اللتر الواحد الزائد الدسم ونأخذ من الدولة على كل لتر 80 فلساً كدعم وتشجيع لنا..

وعن رأيه في إنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية باعتباره عضواً في اتحاد منتجي الألبان، وما أهم ما يأمل أن تحققه للاتحاد قال: أنا متفائل خيراً بالهيئة خصوصاً أنها تضم الشيخ إبراهيم الدعيج الصباح المعروف بحبه للعمل وللعلم ولديه خلفية عن التغذية وأهميتها للمواطنين، وهناك مطلب لاتحاد منتجي الألبان - رغم إنني لا أؤيده ولا أدعو إليه - وهو دمج المزارع المنتجة للحليب في شركة واحدة تكون إدارتها واحدة.. وسبب عدم تأييدي له أن الدمج لا يبين المنتج النشيط من غير النشيط..

وعن رأيه بمراقبة البيطرة بالكويت بصفته من مربّي الأبقار قال: إن جهاز البيطرة عندنا يفتقر إلى أطباء بيطريين عالميين ومختبر دقيق وأدوية ناجعة ضد الأمراض. وغالباً ما تفتك الأمراض بأبقارنا، وحدث هذا أكثر من مرة.. وأستطيع أن



تفشي المرض في أبقارنا كما كان قبل 3 سنوات». نتاجنا ليقفز من 20% من حاجة الكويت إلى الضعف وربما أكبر».

وختم الحاج الوزان اللقاء بالقول : إن تربية الأبقار الحلوب وتربية العجول ليست سهلة، فالأولى مكلفة وبحاجة إلى عناية وخبرة وجهد ومال ويكفي أن استدل على هذا بفشل مشروع ال1000 عجل الذي حاولت إدارة الزراعة أن تقيمه قبل سنوات، فتربية العجول غير مربحة، ولولا أنني أملك مصنعاً لصناعة اللحوم المبردة ومحلات لبيع المواد الغذائية لعانيت عناء أكبر وخسارة أفدح في هذا المجال.

ولأن تربية الأبقار الحلوب وإنتاج الحليب منها هام جداً لسكان الكويت الحبيبة يرى الوزان «ضرورة زيادة الدعم الحكومي للتر الحليب الذي ننتجه، ففي السعودية الشقيقة تمنح الحكومة للمزارع عن كل لتر حليب ينتجه حوالي 168 فلساً كويتيًّا.. وبقينا بأن زيادة الدعم الحكومي لمربي الأبقار الحلوب وتوفير الخدمة الصحية اللازمة للحيوان والمياه الرخيصة والكهرباء والأراضي لزرعها بالجت على المطر كما هو الآن سيضاعف

بالنسبة لنا حول المستقبل وكيف يمكن تغطية احتياجاتنا في ظل هذه الظاهرة وعليه قررنا فوراً الاتصال بأكثر من مورد للأغنام الحية في استراليا لتغطية تلك الاحتياجات والتي تصل إلى معدل 5 آلاف رأس شهرياً.

ومضى جاسم الوزان قائلاً : «لقد تلقينا موافقة على توريد من أكثر من شركة، وقد رحبت كبرى هذه الشركات بنا ووافقت على التوريد بدون فتح اعتمادات بنكية، بل طلبت الدفع بعد تسليم البضاعة أولاً».

وعما إذا كانت هناك نية مسبقة لدخول سوق المنافسة مع شركة نقل وتجارة المواشي قال الوزان : «لا بالطبع، ولكن مسؤولي الشركة أجبرونا على ذلك بسحبهم الاتفاق الذي تم بيننا».

وعما إذا كان ذلك شبيهاً بما حدث مع الشركات المنافسة السابقة من حيث أسلوب خفض الأسعار قال : «كانوا في السابق يخفضون السعر ديناراً أو اثنين، أما معنا وفور وصول الأغنام

بعد سحب شركة نقل وتجارة المواشي اتفاقها

الوزان: شركات استرالية تورد لنا دون اعتمادات بنكية⁽²⁵⁾

ثمن صاحب ومدير شركة توزيع المعلبات المحفوظة السيد جاسم الوزان دور شركة نقل وتجارة المواشي كشركة وطنية كبيرة تخدم المصلحة العامة.

وقال الوزان : « نحن من الشركات المؤسسة والمساهمة معها في أكثر من مجال، كما نقوم بتأجير بواخرها لنقل الجواميس و سلع أخرى وقد كانت معاملاتنا معها منتظمة ومضبوطة، ولكن ماذا حدث بعد ذلك؟ لقد لجأوا إلى تذبذب أسعار الأغنام الاسترالية بشكل أثار علينا كثيراً، حيث انخفض السعر من 18 إلى 12 ديناراً».

وتابع القول : « لقد كان ذلك نقطة توقف



ما الهدف من ذلك ونحن نستورد كميات صغيرة لا تذكر بالنسبة لحجم وارداتهم من الأغنام، هذا غير صحيح بالمرّة فالدعم لهم والخسارة لنا، أتقبل الجهات المعنية ذلك؟»

و أكمل جاسم الوزان قائلاً: إن شركة نقل وتجارة المواشي على استعداد لرفع سعر رأس الغنم الحي ليس إلى 20 ديناراً ولكن إلى 24 ديناراً لو أمكن لها إخراج جميع منافسيها من السوق وهذا ما لم يحدث.

وحول التكلفة الحقيقية للرأس الحي الواصل للكويت قال: إنه يبلغ حوالي 12 ديناراً ونصف الدينار، بالإضافة إلى نسبة الوفيات والعلف ومصاريف العمال.

وعما إذا كان يتوقع رد فعل شركة نقل وتجارة المواشي من خلال التجارب السابقة مع مستوردين آخرين قال: «لم نكن نتوقع أن يستورد غيرنا من السعودية كما إننا أجبرنا على ذلك».

من استراليا خفضوا سعر رأس الغنم الحي من 14 إلى 10 دنانير دفعة واحدة ، وحدث ذلك قبل 10 أيام».

وعن حجم حمولة الباخرة من الأغنام الاسترالية قال الوزان: « إنها تحمل حوالي 32 ألف رأس منها 22 ألف لشركتنا و 10 آلاف لشركة طارق النصرالله ، وكذلك صادف أن استورد أحد التجار ويدعى أحمد النافع عن طريق البر من السعودية ما يقارب من 5 آلاف رأس».

الدعم وكيفية استخدامه

الوزان قال: إن شركة نقل وتجارة المواشي تأخذ على الرأس الحي 2,250 دينار كدعم حكومي ، لقيامها بالنقل على بواخرها بينما نستورد بدون دعم ومع ذلك تقوم الشركة بمنافستنا عبر خفض السعر فكيف يكون ذلك؟

وأضاف: «لا شك أن الدعم الحكومي يتيح لهم حرية المنافسة والحركة داخل السوق ولكن

الدعم غير مطلوب

لقائي مع صحيفة «السياسة» أ طرح القضية لتناولها من جميع جوانبها، فالقضية يجب حسمها لصالح المنافسة الحرة وليعلم الجميع بأن الخسارة الناتجة عن استيراد 250 ألف رأس ليست مثل خسارة عن 10 آلاف رأس».

وحول دور الجزار «القصاب» في هذه المنافسة قال الوزان : « إن القصاب ليس له صاحب، وهو يحاول أن يتعامل مع جميع الأطراف خوفاً من غضب أيّ منها عليه وخاصة شركة نقل وتجارة المواشي لذلك فهو يحتاط تماماً إلى جانب انه يبحث عن السعر المنخفض أولاً».

ولدى سؤاله : ما سر تعامل القصاب معكم رغم أن سعركم أعلى؟ قال الوزان : إن غنمنا أفضل خاصة من حيث الوزن والنوعية ، لقد بعنا اليوم الرأس بسعر 16 ديناراً لزيادة الوزن إلى 40 كيلوغراما، بينما المتوسط يتراوح ما بين 25 - 30 كيلوغراماً.

وعن كيفية البيع عند تثبيت السعر أوضح

ورأى جاسم الوزان أن الدعم الحكومي يدفع في غير موضعه طالما أن أسعار اللحوم عالمياً في تراجع، كما أن المنافسة العالمية كفيلة بالمحافظة على هذه الأسعار، وأن المستوردين المحليين يقومون بالتعامل مع جميع الأسواق العالمية، متسائلاً: « لماذا تلك الملايين من الدنانير الموجهة لدعم اللحوم الحية والتي بلغت أكثر من 10 ملايين؟».

وعن سعر بيع الرأس الحي لو رفع الدعم عن النقل قال: «يمكن لأي شركة بما فيها شركة نقل وتجارة المواشي أن تبيع ب 15 - 16 ديناراً على الرأس بما فيه هامش ربح مجزٍ، أما عندما خفض السعر إلى 10 دنانير فالربح يذهب إلى الجزار وشركة نقل وتجارة المواشي تحصل على دعم وهذا لا يكفيها أيضاً».

وحول الاتصال بمسؤولي الشركة بعد خفض السعر، قال: «لم نتصل بالطبع، وأنا عبر

أنها تتم بالعدد وليس بالوزن.

وعما إذا كان يرى رفع الدعم على النقل نهائياً أم يخفض إلى دينار واحد بدلاً من 2,250 .. طالب برفع الدعم نهائياً متساوياً: « ما وجه الأفضلية في منح هذا الدعم؟ ولماذا لا نترك المنافسة الحرة بين جميع الشركات ولنرى ونراقب ماذا سيحدث للأسعار؟».

ورداً على سؤال عما إذا كان يتعامل مع شركات نقل بحرية أخرى لنقل الأغنام الحية من استراليا قال: «ننقل على بواخر الشركة البائعة للأغنام حيث نشترى بسعر واصل إلى الكويت» مبينا في الوقت نفسه أن السعودية تشتري ثم تنقل الأغنام براً إلى جميع دول الخليج بما فيها الكويت حيث أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون سمحت بذلك، وبالتالي فالمنافسة موجودة.

وعما إذا كان الدعم لحماية الشركة أو لحماية المستهلك قال الوزان: المفروض بوجه الدعم إلى المستهلك، أما ما نراه الآن هو لحماية الشركة فقط، وهنا يجب رفع الدعم طالما أن الأسعار في الحدود المعقولة ولا تلجأ الدولة إلى الدعم إلا إذا ظهر احتكار داخل السوق على شكل من الأشكال وبالتالي رفعت الأسعار عن المعدل عندئذ تتدخل الدولة لدعم الأسعار من جديد وذلك لحماية المستهلك.

منافسة السوق السعودي

و أشار جاسم الوزان إلى أن بعض التجار المحليين قاموا باستيراد الأغنام الاسترالية الحية من السعودية بنفس سعر استراليا واصل إلى الكويت وهو 40 دولاراً للرأس، وهذا ما قد يغري الكثير من التجار الكويتيين على التعامل مع التجار السعوديين مباشرة.

و أكمل : يجب ألا يعطى الدعم لمحاربة التجارة ولمضاربتهم على السعر، كذلك يرى أن المنافسة الحرة لن تقوم فقط بين أربعة شركات محلية، ولكنها ستقوم بين جميع الشركات

تجربة الصينية لارتفاع الأسعار.

وتابع: في المستقبل قد تسفر الدراسات عن نتائج طيبة لصالح السوق الخليجي والسوق الكويتي على وجه الخصوص أما بالنسبة للأسعار داخل استراليا فهي كانت خلال عام 1985 متوقعاً أن ينزل سعر رأس الغنم إلى 38 دولاراً خلال عام 1986 وذلك لانخفاض أسعار الشحن البحري وكذلك لانخفاض أسعار البترول.

وبسؤاله عما إذا كان قد طلب من شركة المواشي أن تنقل له الأغنام من استراليا قال : من خلال تجارب الآخرين معها فلن توافق لنا، إنها لا ترغب في وجودنا أصلاً فكيف تنقل لنا.

المتخصصة بدول مجلس التعاون، وبالتالي لن يقوم احتكار بالمرّة، كان ممن في السابق أما اليوم فالسعودية فتحت أسواقها للجميع وكذلك الإمارات العربية المتحدة فلا خوف إذن من الاحتكار ولا داعي لمنح 2,250 دينار على كل رأس لشركة نقل وتجارة المواشي فقط، ولماذا لا يمنح باقي التجار هذا الدعم؟ وهل المقصود فعلاً من الدعم هو خروج جميع المنافسين لشركة المواشي؟

السوق الاسترالي

وحول مدى التغيير في أسعار الأغنام الحية داخل السوق استراليا، ومدى المنافسة القائمة بين الشركات بعضها ببعض قال جاسم الوزان : إن استراليا كان لديها فائض في الأغنام الحية حوالي 8 - 9 مليون خلال عام 1985 عما كان عليه الإنتاج خلال عام 1984 وهذا ما تتوقعه المصادر خلال العام الجديد طالما أن الطبيعة المنافسة والمراعي متوفرة فالتوالد مستمر، إلا أن هناك أسواق أخرى يمكن أن تنافس السوق الاسترالي خاصة السوق الصيني إلا أن شواهد الحالية تشير إلى عدم نجاح



بعد منع بيع «ماء غريب» بقرار من
وزارة الصحة

**الوزان : أتمنى أن لا يكون القرار بأثر
رجعي»⁽²⁶⁾**

اتصلت «القبس» بالوكيل الموزع لـ (ماء غريب) في الكويت جاسم الوزان، وسألته عن موضوع إيقاف بيعه، فكان رده بأنه فوجئ بالخبر، ولكنه في السابق ناقش مع المصنع مسألة الكحول وطلب أن تكون الكميات المرسلة إلى الكويت خالية من الكحول فلم يوافق المصنع لاستحالة ذلك من الناحية العملية.

واستطرد الوزان : عندما ناقشت المصنع بهذه المسألة لم يكن هناك أي حديث عن «ماء غريب» ولكن شعوراً مني ورغبة في ألا تكون الكحول مادة من مواد مكونات شراب أبيعه، رغم معرفتي بالرخص الشرعية للضرورات ولكن أنا وكيل تجاري ليس لي أن أخوض في المسائل الشرعية أو الطبية.

وعن الكمية التي لديه من ماء غريب قال: يوجد في المخازن 3 آلاف كرتون، وفي السوق كمية لا أعرف مقدارها، إنما على كل حال نحن نسير حسب تعليمات وقرارات وزارة الصحة وذلك فإننا لا نجد علينا لوماً فالبضاعة لم تدخل تهريباً بل بموجب ترخيص ومواصفات معتمدة منذ 20 سنة.

وأعرب عن اعتقاده بعدم مصادرة الكميات الموجودة لديه أو في الأسواق من غير تفويض، لأن المواطن لا يخالف القوانين لا يضار من جانب السلطة، وفي حالة اتخاذ قرار بمنع ماء غريب تمنى السيد جاسم الوزان أن لا يكون القرار بأثر رجعي لكي تباع الكميات التي تم استيرادها بحسن نية.

وبخصوص البحث مع الشركة من جديد لإنتاج «ماء غريب» دون كحول، قال الوكيل المحلي لهذا الشراب العلاجي، إذا أمكن إنتاج ماء غريب بمواصفات جديدة نحن نفضل ذلك، لأننا مواطنون تهمننا مصلحة البلد وقد تبلغنا هذه الرغبة وسأبحث الموضوع مع المصنع مواجهة بالإضافة إلى المذكرة التي بعثنا بها اليوم حول

تعليقاً على قرار تنظيم العمل في القطاع الأهلي

الوزان : قرار جيد.. وهناك ملاحظات»⁽²⁷⁾

أثنى رجل الأعمال جاسم الوزان على قرار تنظيم العمل في القطاع الأهلي، لكنه أوضح أن هذا القرار يتضمن عدة أمور مهمة، منها وضع فترة مدتها 100 يوم يكون فيها صاحب العمل غير ملزم بالعامل إذا ثبت عدم صلاحيته للعمل.

وفيما يتعلق بالمادة الخاصة بتحويل الإقامة والتي تقتضي انقضاء فترة 3 سنوات على العامل قبل أن يسمح بنقل إقامته قال جاسم الوزان: إذا أراد صاحب العمل تحويل الإقامة مع توفر موافقة صاحب العمل الجديد والعامل نفسه.. فلماذا لا يتم التحويل قبل انقضاء فترة السنوات الثلاث؟، خصوصاً أننا نعلم أن بعض الشركات قد لا توفق في عملها ما يضطرها إلى تصفية أعمالها».

«ماء غريب» وما طرأ عليه من موقف جديد لا شك في أنهم سيولونه الأهمية.

وفي نهاية الحديث قال السيد جاسم الوزان إن هناك العديد من الأدوية فيها أثر من المواد الكحولية تستلزمها عمليات التصنيع وإذا أوقف «ماء غريب» تحت هذه المسببات فهناك أيضاً أدوية للكبار وللصغار ستكون عرضة للتوقف.

تشغيل الكويتيين

وبالنسبة لتشغيل الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون، قال جاسم الوزان: «لا جدال في أن تشغيل أبناء البلد واجب وطني.. ولكن ما الذي يضمن لي أن يبقى الموظف الكويتي أو الخليجي عندي، وفي المقابل فإنه بالإمكان السيطرة بشكل أكبر على العمالة الوافدة..»

العمل الإضافي

العمل إلغاء إذن عمل عامل معين وإعادته إلى بلده» طلب الوزان توضيح الأسباب التي تدفع الوزارة إلى رفض ذلك حتى لا يتسرب من خلال هذا الحق بعض الظلم الذي قد يتسبب به بعض ضعاف النفوس.

وفيما يتعلق بموضوع العمل الإضافي قال رجل الأعمال جاسم الوزان إن بعض المؤسسات تحتاج إلى أعمال مؤقتة أو أعمال لا يستوجب تخصيص عامل بدوام كامل لها، ما يجعل هذه المؤسسات بحاجة إلى عمال بنصف دوام.. معرباً عن اعتقاده أن توفر العمال الذين يعملون بشكل مؤقت ولنصف دوام ضروري لعمل المؤسسات القطاع الخاص.

واقترح الوزان تأسيس شركات يمكنها توفير العمالة المؤقتة أو الجزئية، وقد تكون مثل هذه الشركات عامة أو خاصة، مشيراً إلى أن القطاع الأهلي يحتاج باستمرار إلى عماله لضمان

وأضاف: «هناك فرق كبير بين رواتب العمال الوافدين ورواتب العمالة الكويتية، ولهذا فإنني اقترح أن تضع وزارة الشؤون سلماً للرواتب والمهن المختلفة المخصصة للكويتيين ودول مجلس التعاون.»

وفيما يتعلق بالمادة 24 من قرار تنظيم العمل في القطاع الأهلي والتي تقول: «للووزارة ودون أبداء الأسباب الحق في رفض طلب التصريح بالعمل أو إذن بالعمل أو تجديده أو تحويله إلى صاحب عمل آخر رغم استيفاء شروط أي منهم للوزارة دون إبداء الأسباب أن تطلب من صاحب

من 600 دينار حالياً إلى 400 دينار، مشيراً إلى أن مبلغ الـ400 دينار يكفي الصرف على العائلة وتوفير مائة دينار في الشهر.

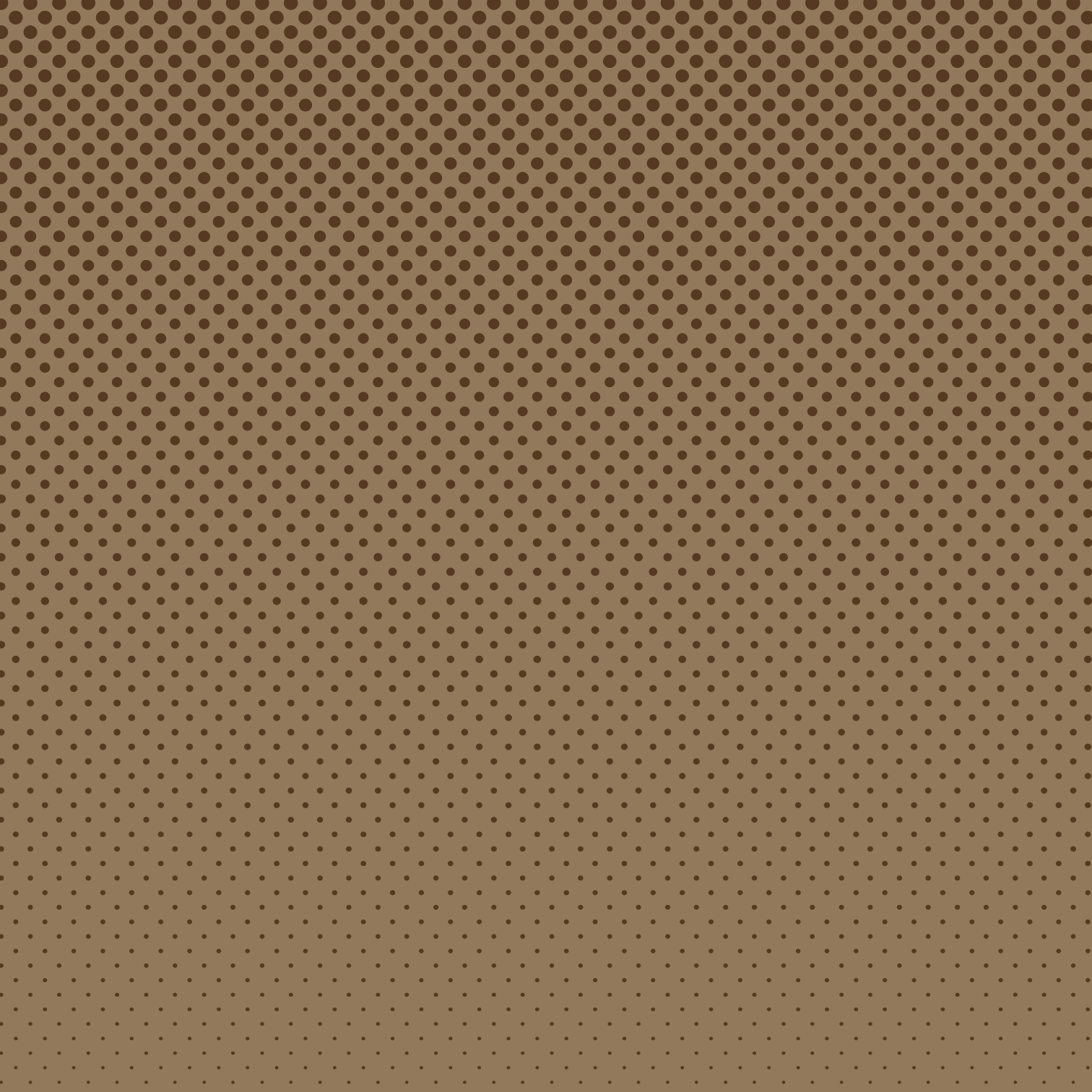
تطوير عمله وزيادة مساهمته في خطط التنمية الاقتصادية.

وذكر أن السوق المحلي لا يستطيع أن يلبي الحاجة المستمرة للعمالة عوضاً عن أن العمالة المحلية ذات تكلفة كبيرة مقارنة مع العمالة المستوردة.

مدة الإقامة

واقترح جاسم الوزان رفع مدة إقامة العاملين في قطاع الخاص من سنتين إلى خمس سنوات وخصوصاً للعمال الذين قضوا مدة خمس سنوات في البلاد، موضحاً أن زيادة في الإقامة سوف تخفف كثيراً على أجهزة الدولة ذات العلاقة بموضوع تجديد الإقامات، كما أنها توفر على القطاع الخاص تحديد عدد كبير من الموظفين للقيام بأعمال تجديد الإقامات.

وطالب بخفض الراتب الذي يستطيع العامل على أساسه إحضار زوجته للعيش معه في البلاد



بنك الخليج: جهود الوزان بناءة

تشاء إرادة العلي القدير أن نفقد من بيننا زميلاً عزيزاً هو المغفور له جاسم محمد العلي الوزان الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى بينما كان هذا التقدير في طريقه إلى الصدور. ولا يسعنا في بنك الخليج ممثلاً بمجلس إدارته وإدارته العامة وكافة العاملين فيه، إلا أن نسجل هنا كلمة تقدير ووفاء للفقيد العزيز لمساهماته القيمة وجهوده البناءة وخدماته الجليلة التي قدمها للبنك بما عرف عنه، رحمه الله، من تفان وإخلاص طويلة مدة عضويته في مجلس الإدارة التي استمرت بدون انقطاع منذ انعقاد الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 1961/2/22 حيث انتخب أول مجلس الإدارة.

تغمد الله فقيدنا الغالي بوسع رحمته واسكنه فسيح جناته.

مجلس ادارة بنك الخليج. التقرير المالي لسنة 1988



المساعد: الوزان رجل اقتصاد من الطراز الأول

فقدنا منذ أيام شخصية كويتية كريمة، اجتمعت لها، وفيها، كل الصفات والخصال الجيدة التي تجعل منها القدوة والنموذج في العصامية والإيثار والخلق الكريم.

لقد أحدث غياب المرحوم جاسم محمد العلي الوزان صدمة في نفوس محبيه وعارفيه، لأنه كان بحق رجل خير ومحبة، وكان مثلاً في الحيوية والنشاط، حيث ارتبطت باسمه عدة مشاريع اقتصادية وتجارية ناجحة، تم عن ذكاء خارق، ورؤية بعيدة.. كان الراحل الكبير، من شخصيات الكويت المعروفة، وينتمي إلى عائلة عريقة بأصولها وتقاليدها، بإخلاصها وولائها، وحبها للأرض، وتفانيها من أجل بناء الكويت الحديثة، والتي استطاعت أن تتبوأ مكانة بارزة وأن تأخذ موقعها على الخارطة العالمية كوجود يرمز إلى الثقل والذكاء والشطارة وحب الآخرين.

كان المرحوم جاسم محمد العلي الوزان رجلاً بكل معنى الكلمة.. كان رجل اقتصاد من الطراز الأول.. وكان حبه للكويت يدفعه دائماً للبحث عن أكثر المشروعات التجارية نفعاً لها واستجابة لمتطلبات شعبيها.. وإذا كان الموت حقاً، فإن الراحل الكريم باق بيننا.. باق بأعماله الطيبة، بأخلاقه، بمزاياه، بما تركه من أبناء وأحفاد هم خير خلف لخير سلف.. الرحمة لجاسم محمد العلي الوزان.. وطول البقاء من بعده لأسرته الكريمة.. وأحر العزاء لأصدقائه ومحبيه.. إنا لله وإنا إليه راجعون..

عبدالعزیز فهد المساعد. الرأي العام 1989/3/5

ينصر الحق ويخذل الباطل

المرحوم جاسم محمد العلي الوزان من الشخصيات الكويتية المعروفة في الكويت وعبر الحدود، بالخلق الكريم، والتواضع الجم والتسامح والنفس الخيرة. بالأمس هجرنا وأصبح في رعاية الله، من حقه علينا، ومن واجبنا أن نقول كلمة حق في شخصه الكريم. كان رحمه الله بخيلاً في الباطل والباطن، ميزاناً مستقيماً، ينصر الحق ويخذل الباطل، يكره السوء ودعائه لأن نخوة الكرام في نفسه أصيلة. لا يحابي، ولا يوالس، ولا يدالس. ولا يجادل إلا بالتي هي أفضل، ربط الأرض بالسماء بالعقيدة والإيمان، لا يتعصب إلا لهذا البلد الأمين ولأسرة الخير آل صباح الكرام.

كان وفيّاً لأصدقائه، أميناً لإخوانه، راعياً صالحاً لأسرته، يحنو على صغيرهم وكبيرهم كحنو الطير على زغب حواصله. وكلنا ثقة وأمل بأن الفراغ الذي تركه المرحوم عميدكم سيملاً لإخوانه وأنجاله الكرام.

فإلى روحك الطاهرة يا أبا خالد الرحمة ولأعمالك الخلود وإخوانك وأنجالك وأصدقائك الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

طلال حامد. الرأي العام 1989/3/6

ساهم في استقرار الوضع الاقتصادي

إن بعض رجال الرعيّل الأول أدّوا دوراً مشهوداً في مختلف جوانب الحياة وقاسوا في تلبية متطلبات الحياة، ولكنهم لم يخلوا على مواطنيهم عندما فتح الله عليهم، فضلاً عن مساهمتهم في مختلف المجالات، ومن هؤلاء الرجال: المرحوم جاسم محمد علي الوزان الذي بدأ حياته بتأسيس محل تجاري، توسع بسرعة مذهلة نتيجة لجهوده فصار نواة لشركة مواد غذائية كبيرة ساهمت في رفع المعاناة عن المواطنين إبان الغزو الغاشم.

لقد ساهم المرحوم الوزان في تأسيس شركة للتأمين وشركة للألبان وأحد البنوك الكبيرة في الكويت، ومصانع للمواد الغذائية، ومصانع أخرى مازالت تعمل بكفاءة وتسد حاجة السوق المحلي والخارجي أيضاً، وحصل على وكالات لأشهر المنتجات والماركات، وحافظ على سمعة الكويت وتجارها، وكان له دور في استقرار الوضع الاقتصادي، وكان يراعي كثيراً سلامة وصول المنتج للمستهلكين ويحرص على صحة المواطنين مع خفض ملحوظ للأسعار تسهيلاً للشراء، فضلاً عن تبرعاته الخيرية في أعمال البر، ومساعدة المحتاجين وإنشاء المساجد والمراكز الإسلامية.

الدكتور فاضل صفر. القبس 2007/2/5

عَلَمٌ من أعلام الاقتصاد والتجارة

إن فات الرجال المتميزين تقديراً لهم أثناء حياتهم فلا بأس من التقدير الذي يأتي بعد الممات.. المرحوم جاسم محمد الوزان عَلَمٌ من أعلام الاقتصاد والتجارة، ساهم مع الرعيل الأول في تأسيس البنية التحتية الاقتصادية الكويتية، فهو مؤسس وعضو مجلس إدارة بنك الخليج وشركة الخليج للتأمين وعشرات الشركات غيرها.. وهو تاجر تخصص في الأمن الغذائي للكويتيين، فأسس عشرات مصانع الأغذية، بعد أن كانت الكويت تستورد كل شيء، وله يد طولى من بين الشركات الدوائية، فشركاته تعد من أهم مزودي وزارة الصحة والقطاع الخاص بالأدوية. أثناء حياته كانت له أيادٍ بيضاء لا تعد ولا تحصى على المحتاجين من جماعته وغيرهم.. واستمرت هذه الروحية بعد رحيله - رحمه الله- على يد ابنه البكر خالد وإخوانه.

علي أحمد البغلي. القبس 2010/3/6

لن ننسى «أبو خالد» المرحوم جاسم الوزان

لا يمكن أن ننسى ونحن نعيش الآن نهضة زراعية طيبة جهود المزارعين والمهندسين الأوائل الذين تحملوا الكثير من المعاناة وبذلوا الجهد والوقت والمال من أجل استزراع الصحراء وتعميرها في أقصى الشمال البلاد في العبدلي وأقصى جنوبها في الوفرة، راجين الله عز وجل أن يسكن المتوفين منهم فسيح جناته، وأن ينعم على الأحياء منهم بموفور الصحة والعافية.

عدنان مكاوي، السياسة 2013/2/26

الوزان.. ظاهرة إنسانية نادرة

من ذكرى حية ولذيذة لطفولة جيلٍ كاملٍ مع عصير المانجا «قها». لكن الطعم ليس وحده ما يسترجعه العثمان بل الإسمين المختومين على كل قنينة «الوكيل جاسم الوزان وخالد المطوع»، رجلان من كبار رجالات الكويت شاءت الأقدار أن يلعب كلاهما دوراً كبيراً في حياة العثمان وتحديد مساره الوظيفي والمهني.

من يُنكر أخلاقيات رجالات الكويت من كبار التجار ومؤسسي المصارف مثل المرحوم جاسم الوزان ، الذي أتمنى أن يكون هناك تدوين لسيرته وسيرة هؤلاء الرجال لما تحلوا به من الأخلاق في التعامل والتجارة .

عصير المانجا «قها»، ومَن من جيلنا لا يعرفه. فمنذ أيام الطفولة وأنا شغوف بتلك العبوة من المانجا المركزة اللي كلها سكر وعمات عين ولكنها لذيدة. ودائماً كنت أقرأ على العلبة «الوكيل جاسم الوزان وخالد المطوع». وطبعاً لم أتخيل حينها أن كلا الرجلين سيكون لهما الأثر الكبير على مسيرتي المهنية. فالمرحوم جاسم الوزان، والذي عرفته صغيراً من خلال تلك العبوة اللذيذة، عرفته أيضاً عضواً بمجلس إدارة المصرف الذي عملت به لأكثر من عشرين عاماً، وشاء القدر أن نلتقي لدى حضوري الأول للجنة الائتمان. ورغم رهبة المرة الأولى، فإن ذلك لم يمنع ابتسامتي العريضة وأنا أنظر إليه، والتي لم يستوعبها الحضور، ولكن وجود بوخالد أمامي أخذني لذكريات الطفولة وشعرت

بالظماً لعبوة «قها» وقلت في نفسي «يا لها من عبوة»، خالد المطوع يقنعني بالعمل في البنك، وها هو جاسم الوزان يجلس أمامي، وهذا ما أضحكني.

لقد أدار المرحوم بذكائه المعهود دفعة الحديث بكل جدارة فسألني عن اسمي، وأثنى على والدي رحمه الله، فأشعرني براحة واطمئنان. وبالتحاق ابنه للعمل معنا في المصرف توطّدت العلاقة أكثر ودعاني بوخالد إلى حضور ديوانيته في المنصورية، بل أصبح يصرّ على حضوري، وهناك تعرّفت على عائلة كريمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ومع أيّ بعمر ابنه، إلا أنه وإن تغيبت لأكثر من أسبوع عن حضوري ديوانه يتصل ويسأل عن السبب. وأذكر أنني في إحدى المرات لم أجد سبباً أتذرع به عن عدم الحضور سوى إلقاء الذنب على ابنه بوجاسم، ولم أتوقع أن يأخذ الأمر على محمل الجد، إذ اتصل عليّ بوجاسم غاضباً لما حصل له من أبيه من توبيخ لذنب لم يقترفه.

لقد كنت كثير الشكوى والتذمر من تصرفات مديرنا المباشر في البنك ووصل تذمري لمسامعه فوجدته يقف أمام مكتبي وييده أوراق وميزانيات، وقال لي: من مثلك لا يصلح له وظيفة وإمكاناتك أكبر من أن تضيّع عمرك بوظيفة لا طائل منها، فأجبته: والحل؟ قال: تلك أوراق إحدى شركاتي التي تحتاج إلى التطوير وأعرض عليك الشراكة. وللأسف تدخل أحد الزملاء الحساد وأضاع عليّ فرصة لا تعوّض للعمل بل تتعلم من تلك المدرسة - مدرسة بوخالد - والذي رحل مبكراً، تاركاً أثراً لا يُنسى. فهو ظاهرة إنسانية نادرة، وللأسف لم يدون التاريخ إرثه الحقيقي والذي هو ليس بتجارة أو مال بل أخلاق وكرم وقلب

كبير ووسطية ونظرة ثاقبة، فهو من عرّف الرجال وربّي الأجيال. وإلى الآن كلما جمعني الزمان مع ابنه بوجاسم أقول له «رحمة الله على أبوك، ترى هو صديقي مو إنت».

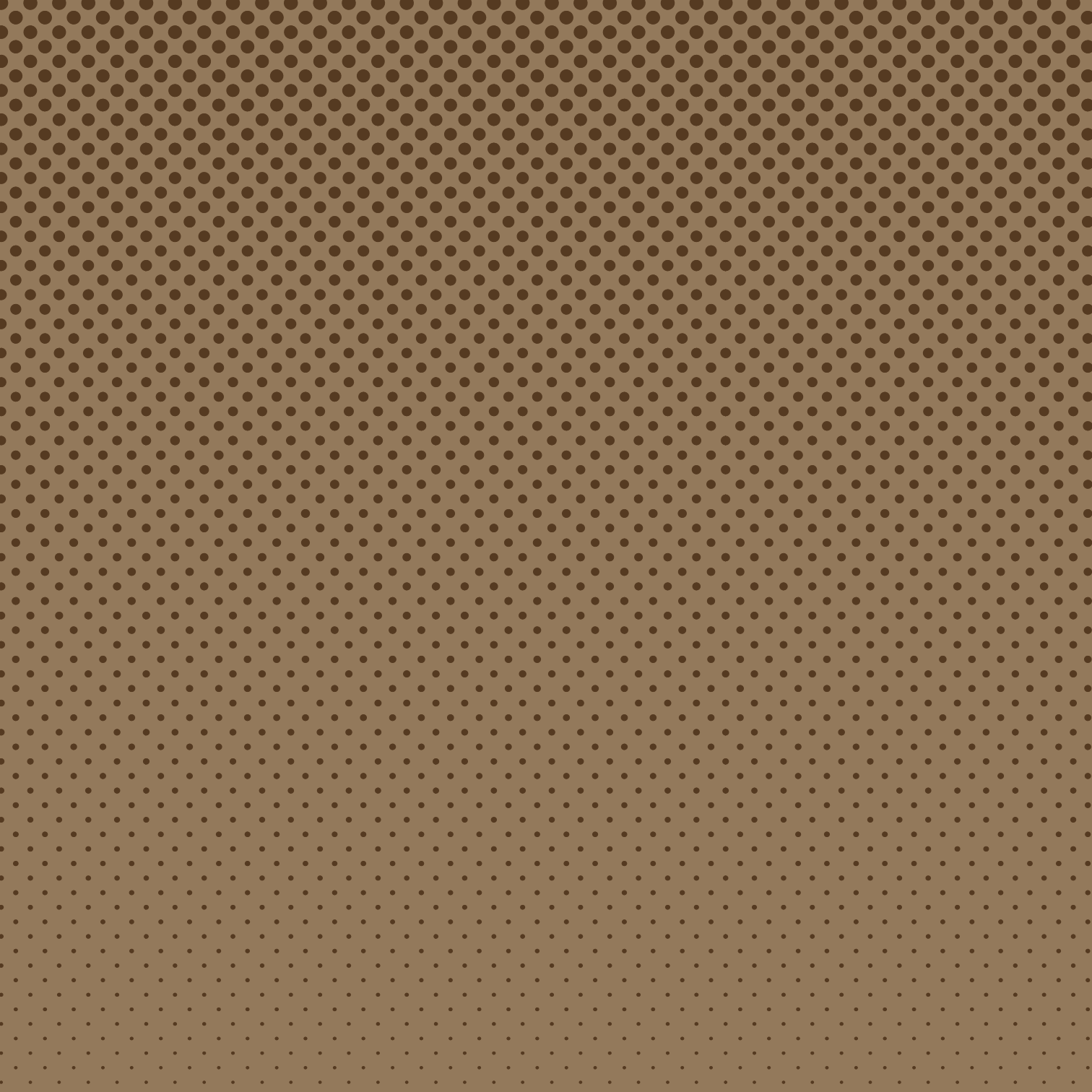
رحمك الله بوخالد .. فأنت رجلٌ والرجال قليل.رحمك الله بوخالد

فأنت رجلٌ والرجال قليل.

عدنان عبدالله العثمان، القبس 2015/8/26



رغم مرور ما يزيد عن ربع قرن على وفاة جدي جاسم، إلا أن ذكراه بقيت عصية على نسيان من عاصره ومنهم بطبيعة الحال والدتي، التي تستذكر بحنين واضح أخلاق جدي واجتهاده في عمله وانعكاس ذلك عليها وعلى إخوتها، فكانت مهمة البحث عن إرثه وسيرة حياته مضية بالبحث اليدوي، زائراً العديد من الصحف والمكتبات للاطلاع على أرشيفها الخاص وتصنيف المواد وتسجيل المقابلات الصوتية مع من عاصره فكان لهذا الجهد عظيم الأثر في نفسي بأن قربني أكثر من صورة الراحل الكبير وسيرته الملهمة.



الكتب:

1. الحيدر، فيصل أحمد عثمان (1995)، وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت من 1921 حتى 1992. (ط 1 ص 48) الكويت، منشورات ذات السلاسل.
2. جمال، محمد عبدالهادي (2003)، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت. (ط 1 ص 442-443) الكويت، منشورات مركز البحوث والدراسات الكويتية.
3. اللوغانى، باسم عيسى عبدالعزيز (2011)، المنصورية تاريخ وشخصيات. (ط 1 ص 204). الكويت، طبعة خاصة.
4. الجارالله الخرافي، د. عبدالمحسن عبدالله (2007)، اللجنة الشعبية لجمع التبرعات... سفينة الخير الكويتية.. وعطاؤها بين موانئ النكبات، الكويت، طبعة خاصة.

الدوريات والمجلات:

- أثينا وجمهورية مالطا. العدد 166 ص 12 - 14
5. اربوز، جولز (1982 أبريل) التاجر العربي - الحالة: 1. مجلة عالم الادارة العدد 28
11. (1982 يوليو)، زيارة وفد غرفة تجارة وصناعة الكويت الى الجمهورية التركية. العدد 219 ص 12 - 16
6. الوزان، بدر (2008 مايو)، وزير الصحة افتتح مركز الوزان الصحي. مجلة مبرة الوزان للضمان الاجتماعي، ص 5-6
12. (1986 يوليو)، رئيس الغرفة برأس وفدا اقتصاديا لزيارة النمسا وجمهورية هنغاريا الشعبية. العدد 259 ص 8 - 11

مجلة المزارع:

7. مكاي، عدنان (1984 يناير)، جاسم الوزان: منطقة العبدلي الزراعية بحاجة إلى مركز بيطري كفاء. العدد 62 ص 10 - 13
13. دائرة أملاك الحكومة - لجنة توزيع المساكن الحكومية، (1960 مارس 20) العدد 267 ص 17
8. غير معروف، (1986 مارس)، رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية: لا صناعة غذائية بدون حماية فعلية. العدد 84 ص 24 - 27 (من أرشيف السيد عبدالعزيز محمد سالم العتيقي)
14. وقائع اجتماع الجمعية التأسيسية لبنك الخليج، (1961 مارس 5) العدد 317 ص 27
15. بيان الاكتتاب في اسهم شركة الخليج للتأمين، (1962 أبريل 29) العدد 375 ص 41

مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت:

16. اشهار جمعية تعاونية طبقا لاحكام القانون رقم 1960/20، (1964 أبريل 12) العدد 473 ص 53
9. (1971 يونيو)، غرفة تجارة وصناعة الكويت تنظم وفدا اقتصاديا تلبية لدعوة رسمية من ايران. العدد 108 ص 17
17. مرسوم بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم (شركة نقل وتجارة المواشي)، (1974 ديسمبر 2) العدد 958
10. (1977 أبريل)، الغرفة تليبي دعوة زميلتها غرفة التجارة وصناعة

23. غير معروف (1976 فبراير 24). انشق بنك الخليج مع فجر ص 7
الاستقلال. ص. 23
24. غير معروف (1980 مارس 9). جاسم الوزان: اتحاد الجمعيات
يسيء إلى السوق بتأخير لجنة الأسعار البت في طلبات التجار.
ص. 12
25. غير معروف (1980 مارس 25) رئيس اتحاد الجمعيات
التعاونية يرد على رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية.
ص 12
26. غير معروف (1980 أبريل 1). جاسم الوزان يؤيد تجميد لجنة
الأسعار. ص. 12
27. غير معروف (1980 أبريل 3). تجار المواد الغذائية يستعرضون
مشاكلهم مع الجمعيات التعاونية. ص. 13
28. غير معروف (1980 أبريل 22). رد على رد.. وعودة للقضية بين
اتحادي تجار الأغذية والجمعيات التعاونية. ص 14
29. غير معروف (1984 مايو 31) غياب لحم البقر كما يفسره أحد
المستوردين. ص. 16
30. النجار، رأفت (1984 يونيو 16). اللجوء إلى المناقصات لتوريد
18. الشركة المباركية للدواجن والبيض والعلف شركة مساهمة
كويتية مقفلة (تحت التأسيس) وقائع اجتماع الجمعية
العمومية التأسيسية، (1977 مايو 22) العدد 1139 ص 46
19. عقد تأسيس الشركة الكويتية للألبان - شركة مساهمة كويتية
مقفلة، (1978 يوليو 23) العدد 1202 ص 99
20. عقد تأسيس شركة مساهمة كويتية مقفلة - شركة الكويت
لصناعة البسكويت والمواد الغذائية، (1980 ديسمبر 28)
العدد 1333 ص 106
21. شركة الصناعات البلاستيكية - شركة مساهمة كويتية مقفلة -
عقد تأسيس، (1981 أبريل 5) العدد 1351 ص 93
22. الشركة الوطنية لانتاج وتجارة المواد الغذائية شركة مساهمة
كويتية (مقفلة) - محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية،
(1984 فبراير 19) العدد 1522 ص 54

الصحف اليومية الكويتية:

القبس:

38. الحبيب، محمد إبراهيم (2013 فبراير 21) لمحات من تاريخ التاجر جاسم الوزان.

السياسة:

39. غير معروف (1979 فبراير 13)، مؤسسات جاسم محمد الوزان والمؤسسات الشريكة أول من أقامت نظام التكامل الغذائي. ص. 22-23

40. الحداد، سامي (1984 مايو 28)، السياسة ترصد ردود الفعل المختلفة حول زيادة التأمين البحري على أسعار المواد الغذائية. ص. 9

41. الحداد، سامي (1984 ديسمبر 8)، جاسم الوزان: كل ما أثير حول لحم الجاموس لا يستند إلا على الأشاعات ولا توجد واقعة واحدة تستند عليها فكرة المنع. ص 7

42. الحداد، سامي (1986 يناير 9) سوق الأغنام الحية في الكويت.. مقبل على أزمة منافسة جديدة. ص 8

الأنباء:

43. حسين، سامية (1987 مايو 9). البلدية والصحة في قفص

البضائع للتعاونيات. ص. 18.

31. النجار، رأفت (1984 يوليو 8). على اتحاد الجمعيات التخلي عن الاستيراد للجمعية المشتركة. ص. 14

32. النجار، رأفت (1984 يوليو 16). المطلوب دراسة الموضوع حتى لا يترك للصدفة أو لبدائل غير كافية أة غير محتملة. ص 16

33. النجار، رأفت (1984 نوفمبر 22). المد والجزر بأسعار اللحوم (1). ص. 14

34. النجار، رأفت (1984 نوفمبر 24). المد والجزر بأسعار اللحوم (2). ص. 17

35. غير معروف (1985 أكتوبر 7). تخصيص مواقع في الأسواق العامة المركزية لعرض المنتجات الغذائية المصنعة في الكويت. ص. 17

36. سلام، عفت (1986 يناير 9). رئيس مختبر الأدوية بوزارة الصحة يطلب وقف بيع ماء غريب في الصيدليات. ص 12

37. العدواني، علي (1986 مايو 9). تجار المواد الغذائية: نستبعد تأثر الأسواق بإجراءات الوقاية من الإشعاع. ص17

50. الفليح، سعود عبد العزيز (2013 يناير 9) . الاتهام. ص 9.
51. المطوع، عبد الله خالد (2012 سبتمبر 22) .44 غير معروف (1989 يناير 22). الأنباء تواصل رصدها لردود فعل
قرار الشؤون بتنظيم العمل في القطاع الأهلي. ص 8
52. النقي، عيسى موسى (2012 يوليو 10)
53. الوزان، معتصم جاسم (2012 أبريل 30)
54. فارجيز، تيفر (2012 أبريل 7) .45 الفارس، عبدالرحمن فارس (2013 يوليو 13). شوارع وأسماء
كويتية. ص 44
55. الوزان، عبد الوهاب (2012 فبراير 12)
56. الوزان، علي محمد (2012 يناير 25)
57. الوزان، زيد محمد (2012 يناير 16) .46 غير معروف (2015 يوليو 3)، جاسم محمد الوزان.. صانع
الجودة. ص 15
58. الوزان، محمد جاسم (2012 مارس 31)

الوطن:

النهار:

مواقع الكترونية:

47. موقع عائلة الوزان: <http://www.alwazzan.info>

مقابلات شخصية:

48. أوبيروي، ديراج (2012 يونيو 23)
49. العجيري، صالح محمد (2014 يناير 8)

